مناهج البحث

في

الدراسات الإسلامية

إعداد

أ.د / إبراهيم رشاد محمد صبرى

العام الجامعى

٢٠٢٤-٢٠٢٥م

بيانات الكتاب

الكلية : الآداب

الفرقة : الرابعة

المادة : مناهج البحث في الدراسات الإسلامية

التخصص : الدراسات الإسلامية

عدد الصفحات : ١٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[1] ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾[2]. ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾[3].

ثم .. أما بعد ،،،

فإن طبيعة العمل في البحث العلمي تختلف عن طبيعة العمل في تأليف الكتاب التعليمي ، أو كتابة المقال الصحفي ، من حيث الهدف ، والمنهج والأسلوب .

فالبحث العلمي يهدف إلى غاية ، جوهرها إضافة ما إلى فرع من فروع المعرفة الإنسانية ، ويخاطب طائفة من المتخصصين ، ويلتزم بتطبيق قواعد المنهج العلمي العامة أو الخاصة بمجال علم معين ، ويتنوع أسلوبه بتعدد ميادين المعرفة . أما الكتاب التعليمي فإنه يهدف إلى تزويد طائفة من الدارسين بقدر محدد من المعلومات في أحد فروع المعرفة ، ويستعين في عرضهابأصول المناهج التربوية بصفة أساسية ، ويسترشد بمناهج البحث العلمي بصفة ثانوية ، ويراعي محتواه وأسلوبه الفروق بين مستويات الدارسين .

---

[1] **آل عمران** : (١٠٢).

[2] **النساء** : (١) .

[3] **الأحزاب** : (٧٠، ٧١).

وتتسع دائرة الموجه إليهم المقال الصحفي ، سواء أكان تعبيراً عن فكرة تتعلق بمقولة أو نظرية علمية ، أو كان تعبيراً عن وجهة نظر خاصة في أمر ما من الأمور ، ولذلك فإن التوضيح والتبسيط ومراعاة الاتجاه العام للصحيفة المنشور بها المقال تحدد معالم الأسلوب ، إلى جانب طبيعة الموضوع .

وقد يبدو تقارب أو تشابه بين طبيعة العمل في هذه الميادين الثلاثة ، ولكن واقع الممارسة يؤكد أنها ميادين مختلفة ، يحتاج كل ميدان منها إلى مهارات وقدرات ومعاناة خاصة .

ويعد البحث العلمي إحدى المهام الأساسية التي تميز الجامعات ، ومن خلاله تحظى بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى .

بل إن بعض الجامعات خارج الوطن العربي – فصلت نشاطها في البحث العلمي عن نشاطها التعليمي ، ومن ثم كان تركيزها على الدراسات العليا أكثر من غيرها – ولهذا فإن عمل أستاذ الجامعة يجب أن يكون مرتبطاً بالبحث وليس بمجرد إلقاء محاضراته على طلبة الجامعة ، فمساعدته لطلبة الدراسات العليا من خلال بحوثهم ، وعكوفه في معمله أو بين دفاتره وكتبه في محاولة للتوصل إلى الجديد بصفة دائمة ، هذا ما يميز علمه عن غيره .

ويتضمن نشاط البحث العلمي توسيع وتنمية ميدان المعرفة في كل مجال من مجالات المعرفة التخصصية .

وقد أضحى البحث العلمي اليوم مختلفاً ، نظراً لتعقد أساليبه ، وتنوع أجهزته ، وتعدد الميادين التي يعمل فيها ، وأيضاً نظراً لخطورة النتائج التي يتوصل إليها العلماء ، وأثر هذه النتائج على مجريات الحياة في المجتمعات الإنسانية .

والأمة الإسلامية تملك تراثا علمياً وحضارياً لا تملكه أمة أخرى ، وقد كان لعلماء هذه الأمة مناهج في تصنيف علومهم ، ولكن هذه المناهج لم تكن ثابتة ، بل كانت تتطور نحو الأحسن دائماً ، وقد مثل ذلك في تطور البحث في السنة ، وفي منهج تدوينها .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنه لم يعد مقبولاً أن يُعِدَّ الباحث بحثه بالطريقة التي يشاء ، أو يعرضه بالمنهج الذي يريد ، بل صار لابدّ من التزام

منهج معين في إعداد البحوث وطرق عرضها ، ومن هنا جاء اهتمام الجامعات بمنهج البحث ، وتدريسه لطلابها .

كما تسهم في تناول البحوث في العلوم الشرعية ، والمعوقات التي تقف في سبيل إنجازها ، الأمر الذي يُمَكّن من تشخيص الواقع من أجل العمل على إزالة المعوقات ، وتنشيط البحث في مجال العلوم الشرعية .

ومشكلة هذه الدراسة أنه لا تتوافر كتب كثيرة في هذا الموضوع ، وتندر في الدراسات الإسلامية ، وقد قمت بجمعها من مصادر عديدة ، مستفيداً مما سبق ، ومحاولاً إضافة ما .

وقد قسمت الكتاب – بعد المقدمة – إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مدخل إلى البحث العلمي

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : أهمية دراسة منهج البحث العلمي .

المبحث الثاني : تاريخ البحث العلمي .

المبحث الثالث : سمات موضوع البحث العلمي ومعوقاته .

المبحث الرابع : منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته .

الفصل الثاني : أركان البحث العلمي :

ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : شخصية الباحث وأخلاقه .

المبحث الثاني : اختيار الموضوع .

المبحث الثالث : المصادر والمراجع .

المبحث الرابع : منهج البحث .

المبحث الخامس : خطة البحث الأولية .

المبحث السادس : جمع المادة .

المبحث السابع : الصياغة .

المبحث الثامن : الملاحق والفهارس .

المبحث التاسع : مقدمة البحث .

المبحث العاشر : إخراج البحث .

الفصل الثالث : قضايا تهم الباحثين :

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : دعائم الرسالة الناجحة .

المبحث الثاني : موهبة البحث وشخصية الباحث .

المبحث الثالث : الاتصال الدائم بينابيع البحث والاحتكاك بروافده .

وأخيراً ، المصادر ، وفهرس الموضوعات .

فأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يقينا زلة الفكر ، وزلة القلم، وزلة اللسان ، وأن يغفر لي تقصيري ﴿ **وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** ﴾ .

د/ إبراهيم رشاد محمد

القاهرة

شعبان سنة ١٤٢٦هـ

سبتمبر سنة ٢٠٠٥م

الفصل الأول

مدخل إلى البحث العلمي

المبحث الأول : أهمية دراسة منهج البحث العلمي .

المبحث الثاني : تاريخ البحث العلمي .

المبحث الثالث : سمات موضوع البحث العلمي ومعوقاته .

المبحث الرابع : منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته .

المبحث الأول
أهمية دراسة منهج البحث العلمي

مناهج البحث :

المناهج جمع منهج ، **والمنهج والمنهاج في اللغة :** الطريق الواضح ، ونهج الطريق مسلكه ، والنهج : البين الواضح .

والبحث في اللغة : الكشف ، وبحث الأرض : حفرها وطلب الشيء فيها، وبحث الأمر وفيه: اجتهد وتعرف حقيقته ، وبحث عنه: سأل واستقصى[1]، والكلمتان **(منهاج ، وبحث)** من الكلمات العربية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ** ﴾ [2]. وقال جل شأنه : ﴿ **فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ** ﴾ [3].

وذكرهما في القرآن الكريم يدل على استخدامهما في اللغة العربية منذ زمن بعيد ، **ولكن استخدامهما متجاورتين بالإضافة للدلالة على علم معين يشير إليه ذلك المصطلح** "**مناهج البحث**" فإنه لم يجر على ألسنة الناس وأقلامهم قبل العصر الحديث . ولا يعني عدم جريان الألسنة بهذا المصطلح أن مدلوله بصورة ما من الصور لم يتحقق ، فمن المؤكد أن الإنسان في بيئاته المختلفة

---

[1] **القاموس المحيط** – مادة (نهج) .
[2] **المائدة :** (٤٨) .
[3] **المائدة :** (٣١) .

وعصوره المتعاقبة قد مارس أنشطة متعددة في حياته ، استخدم فيها طرقاً ومناهج ارتضاها سبلاً يسلكها ليستعين بها في التغلب على مشكلات حياته ،سواء ف يمراحله الولى قبل معرفة الكتابة والتدوين بها ، أو المراحل التي جاءت بعد ذلك . ومن هنا يمكن القول بأن الإنسان قد عرف مناهج للبحث أو منطقاً للتفكير في كل شئون حياته معرفة تطبيقية وممارسة فعلية قبل أن يصوغ هذه الممارسة في قوالب أو قوانين أو نظريات ، أو يشكل منها علماً يطبق أسسه في تحليل علم من العلوم .

ومن اسخدام المعاجم لكلمة " منهج " يتضح أن المعنى الاصطلاحي مأخوذ من الأصل اللغوي فهي مجموعة طرق .. تستخدم في تحقيق البحث العلمي .

ولكي يتضح مفهوم علم مناهج البحث لابد **أن تعرف البحث ذاته والصفة التي يقترن بها وهي " العلمية " حين نقول البحث العلمي . يعرف العالم الأمريكي المشهور " جون ديوي "** المتوفى ١٩٥٢م **البحث بقوله :** " هو التحويل المنضبط أو الموجه لموقف غير متعين تحويلاً يجعله من التعيين في صفاته المميزة له ، وفي علاقاته الداخلة بين أجزائه ، بحيث تنقلب عناصر الموقف الأصلي لتصبح كلا موحداً " . **وهذا التعريف يحتوي على كل عناصر البحث العلمي منذ بداية التفكير فيه حتى يصبح نتائج مطبقة . فالموقف اللامتعين** هو موقف الباحث من القضية التي انطلق فكره من الشك فيها . **والموقف المتعين** هو النتيجة التي توصل إليها الباحث بعد أن سلك سبيله في التحويل ، **وهذا التحويل – كما يشرحه جون ديوي** ، يتم بوساطة إجراءات عملية سواء منها ما تناول موضوع البحث حين كان تصورياً ، أو أوجه النشاط التي تتضمن أدوات البحث وأعضاء المشاهدة، وهي جزء من الوجود الخارجي، ومن شأنها أن تعدل الموقف الوجودي الذي كان قائماً أول الأمر بالاختيار والترتيب بين المواد . **وهذا الجهد في الاختيار والترتيب ينضبط بمعيار :** تحديد

المشكلة بمادة وجودية نختبر بها صحة الأفكار التي تصور لنا ضروب الحل الممكنة . **ويعد البحث ناجحاً إذا أخذت الإجراءات العملية سيرها فعلاً واستحدثت موقفاً فعلياً موحداً قائماً في الوجود الخارجي يوصلنا إلى الموقف المتعين وهي النتيجة التي توصل إليها الباحث وهناك خطوات يسير فيها البحث ويتطور ، وهي :**

- الموقف اللامتعين .
- تحديد مشكلة البحث .
- التدليل .
- الطابع الإجرائي التي تتسم به الوقائع ومعانيها [1].

ولما كان منهج البحث في كل علم هو المنطق الذي تحلل به مفاهيم العلم وطرائقه تحليلاً يبرز صورها ، فإن لكل علم منهجه الخاص به ، ولكل عصر منهج علمائه في تناول كل علم بسبب اختلاف المفاهيم السائدة في كل عصر ، واختلاف الأسس الفلسفية التي تنعكس في تحليل الأساس العلمي من العلوم في عصر واحد .

فمنهج البحث في علم من العلوم مرتبط بالمنطق السائد في عصر ما وبمذهب فلسفي معين . والمنطق السائد في عصر ما نابع من تصور أهل هذا العصر لطبيعة الأشياء حولهم ، فلقد مضى على الإنسان حين من الدهر وهو يتصور الأرض التي يعيش عليها مستوية، ثم أتى حين آخر اكتشف أنها كروية، ثم اكتشف أنها بيضاوية . وهذه الاكتشافات غيرت نظريات كثير من العلوم القائمة على هذا التصور أو ذاك كالرياضيات والعلوم الطبيعية .

ولما كانت هذه العلوم – بسبب اكتشافات الإنسان لها ، واهتمامه الدائم بها – سريعة التطور دائمة الحركة فقد واكبها العلم الذي يحللها وهو علم مناهج

---

[1] **المنطق نظرية البحث** – جون ديوي ، ترجمة د. زكي نجيب محمود ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م ، ص ١٩٩ وما بعدها .

البحث ، فارتبط البحث بالعملية ، وهي العلوم الطبيعية واستطاع العلم الباحث أو العلم الموجه إلى البحث في تلك العلوم وهو " مناهج البحث " أن يصل إلى قوانين ذات طابع علمي يصلح تطبيقها في مجال العلوم الإنسانية أو البحوث الميدانية .

وهكذا يعرف " فان دالين " [1]: البحث العلمي بأنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول المشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها ، ويولد البحث العلمي نتيجة حب الاستطلاع والشوق العميق إلى معرفة الحقيقة ، وتحسين الوسائل التي تعالج بها مختلف الأشياء .

ويتحقق منهج البحث العلمي "Scientific Method" باتباع الخطوات التالية :

- تحديد المشكلة .
- افتراض الحلول الممكنة .
- اختبار الحلول .
- إجراء التجارب للوصول إلى النتائج .
- تعديل الخطة على ضوء النتائج لتطبيقها في الحياة العملية .
- تعميم النتائج .

وهذه الخطوات لا يقتصر استخدامها في بحث العلوم الطبيعية كعلم النبات أو الحيوان أو الفضاء أو غير ذلك من العلوم والتي يطلق مصطلح علمي عليها مقابل العلوم الإنسانية **بل تصلح لتناول جميع مجالات العلم ، سواء كان مجال البحث نظرياً أو تجريبياً أو ميدانياً .**

ومن هنا يمكن أن **نعرف علم مناهج البحث بأنه العلم الذي يحتوي على الأسس والقواعد المحددة أسلوباً وطريقاً لدراسة وتحليل مفاهيم علم معين تحليلاً يبرز صورها ، ويوصل إلى غاية من الغايات .**

---

[1] **مناهج البحث في التربية وعلم النفس** ، فان دالين ، ترجمة نوفل محمد نبيل وآخرين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م ، ص ١ .

أو كما عرفه بعض الدارسين بقوله [1]**:** " إن المنهج خطوات منتظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، وبهذا يكون في مأمن من أن يحسب صواباً ما هو خطأ أو العكس".

وقد تتطلب طبيعة موضوع بعينه الاستعانة بأكثر من ميدان ، فدراسة ظاهرة اجتماعية دراسة تاريخية بحث نظري ، وقياسها في محيط اجتماعي محدد بحث ميداني ، وكذلك دراسة مشكلة لغوية ما (نحوية – صرفية – لغوية بالمفهوم العام) دراسة تقنينية بحث نظري ، واستنباط حكم أو قاعدة على أساس استقرائي في بيئة لغوية معينة بحث ميداني .

وكيفما كان انتماء موضوع البحث العلمي إلى أي مجال من المجالات السابقة فإنه يهدف إلى تحقيق غاية علمية مثل :

- اختراع المعدوم .
- جمع المتفرق .
- تكميل الناقص .
- تفصيل المجمل .
- تهذيب المطول .
- ترتيب المضطرب .
- تعيين المبهم .
- تبيين الخطأ .

يحدد ابن خلدون هذه الغايات بقوله : إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها فعدوها سبعة . أولها : استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ، ويحرص على إيصاله بغيره لتعم الفائدة والمنفعة به كما وقع في الأصول بالفقه ، تكلم الشافعي أولاً في الأدلة الشرعية اللفظية ولخصها ، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها وانتفع من بعدهم إلى الآن .

---

[1] **مناهج البحث العلمي** ، د. عبد اللطيف محمد العبد ، مكتبة نهضة مصر، ١٩٧٨، ص٧.

وثانيها : أن يقف على كلام الأولين وتأليفهم ، فيجدها مستغلقة على الأفهام : ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره .

وثالثها : أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ويستوثق من ذلك بالبرهان الذي لا مدخل للشك فيه ، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده .

ورابعها : أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه ، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله .

وخامسها : أن يكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها ويجعل كل مسألة في بابها .

وسادسها : أن يكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى فيتنبه بعض العلماء إلى موضوع ذلك الفن وجمع مسائله ، فيفعل ذلك كما وقع في علم البيان ، فإن الجرجاني والسكاكي وجدا مسائله في كتب النحو .

وسابعها : أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون سطوراً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري ، لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول [1].

وثمرات البحث العلمي المدونة يختلف حجمها **باختلاف ميدان البحث** ، فبينما تتطلب طبيعة البحوث النظرية استعراضاً مسهباً لنظرية أو مقولة من المقولات يطول فيها الحديث لا تتطلب طبيعة البحوث التجريبية مثل هذا الطول، وقد يكتفي الباحث بتدوين عدة سطور أو صفحات ، يسجل فيها ثمار جهود سنوات طوال . **كما يختلف حجم البحث العلمي باختلاف الموضوع الذي يتناوله** ، فهناك موضوع لا يحتمل الإطالة كدراسة ظاهرة " الاقواء " في شعر النابغة الذبياني ، وهناك موضوع يحتمل الإطالة مثل دراسة ظاهرة وصف

---

[1] **مقدمة ابن خلدون** – ط دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢م – ص ١٠٢٨ .

الطبيعة في الشعر خلال عصر من العصور الأدبية ، **وتتحكم طبيعة الموضوع في مقدار الحجم** ، وهذا هو الأساس الذي لابد أن يراعي ، ولا ينبغي التعسف في البحث العلمي ، **فنمدد القصير أو نكمش الطويل من أجل اعتبارات أخرى خارجة عن طبيعة البحث العلمي** ، كاعتبار نوع الباحث أو مقدار المكافأة التي سينالها البحث ، أو الدرجة العلمية المرشح لها ، أو غير ذلك مما هو خارج عن جوهر البحث ذاته ، والواقع أن شيئاً من هذه الاعتبارات ما يزال قائماً في جامعاتنا العربية ، وأساساً في تحديد حجم البحث المدون .

أهمية دراسة منهج البحث :

من خلال معرفة الدور الذي يقوم به علم مناهج البحث ، ومن خلال معرفة غاياته التي يهدف إليها ، تدرك أهميته في خدمة الفكر الإنساني ، والعمل على رقيه وتقدمه ، فهو بمثابة مرشداً أمين واع يقود الباحث إلى أقرب الطرق وأيسرها ، **وبذلك يوفر للباحثين أهم عنصرين يحتاج إليهما كل باحث وهما : الجهد ، والوقت** .

ومنذ تبلورت معالم هذا العلم واتخذ طريقه في شتى مجالات المعرفة بمختلف لغات العالم المعاصر – وضحت آثاره الجليلة، فقد كشف عن المجهول، وصحح العديد من الأخطاء ، وقدم لإنسان هذا العصر آثار الأمم السابقة في ثوب قشيب ، وعلى مائدة يستطيع تناول طعامها وهضمه ، ولا أدل على ذلك من أن تقدم العلم – ولا سيما في مجال التقنيات – في السنوات الأخيرة من هذا القرن قد فاق تقدمه خلال قرون ماضية . وعلم مناهج البحث واحد من العلوم التي واكبت هذه الوثبة العلمية وساهمت فيها .

ونحن في مجال الدراسات العربية والعلوم الإسلامية نحتاج إلى تطبيق هذا العلم والاستفادة منه أكثر من أي وقت مضى ، لأننا في هذين الميدانيين نملك تراثاً ضخماً طالت عليه قرون ، وخلال رحلته إلينا عبر التاريخ أصابه ما أصابه من تلف وإتلاف . وما يزال بعضه مفقوداً ، وبعضه الآخر مخطوطاً

وجزء من المخطوط تم طبعه دون تحقيق ، ومن هنا فإن العمل على بعث هـذا التراث وتنقيته يعتبر واجباً دينياً ، وقومياً ، وحضارياً وإنسانياً ، ولا يستطيع باحث أن يقوم بشيء من هذه المهام دون الاستعانة بعلم مناهج البحث. وإذا كان بعث تراثنا وتحقيقه يتطلب منا – معشر العرب والمسلمين– أن نتسلح بذلك العلم، فإن مواكبة التطور العلمي في عصرنا، ولا سيما في مجالات العلوم المستحدثة يفرض علينا التعرف على علم مناهج البحث واستخدامه وتعليمه لطلابنا ، أسوة بما هو متبع في بعض الدول المتقدمة التي وضعت هذا العلم في إطار الخطة الدراسية المقررة ، وراحت تدرب طلابها على البحث العلمي .

تعدد حاجات الباحثين إليه :

حين يتعامل الإنسان مع العلم ، إما أن يأخذ وإما أن يعطي ، أو بمعنى آخر إما أن يتعلم أو يعلم ، والأخذ يتم بوسائل متعددة ، منها : السماع والمشاهدة ، والقراءة ، والعطاء يتم بوسائل أخرى هي : التلقين أو الكتابة ، والتلقين له طرائقه التي تكفل بدراستها علم هام في مجال التربية يسمى علم " طرق التدريس " وأما النوع الآخر من وسائل العطاء فيتم عن طريق الكتابة، وهذا مجال البحث العلمي ، والذي يعين عليه هو علم مناهج البحث الذي يحتاج إليه جميع الباحثين على تفاوت في مدى الحاجة ومقدار التعامل ونوعه . ويمكن – بصفة تقريبية – أن نميز بين أنواع ثلاثة من الباحثين باعتبار المراحل الزمنية التي يمكن أن يمر بها الباحث ، واعتبار الخبرة المكتسبة خلال كل مرحلة من هذه المراحل ، وهذه الأنواع هي [1]:

١ – باحث في المرحلة الأولى :

ويمثل هذه الطائفة طلاب الجامعات والمعاهد العليا ومن في مستواهم من الذين أنهوا دراساتهم في المراحل الثانوية ، واتجهوا إلى إتمام دراساتهم

---

[1] راجع: **الدليل إلى منهج البحث العلمي**– أحمد سيد محمد– دار المعارف، مصر –ص١٨.

العالية، أو اتجهوا إلى عمل من الأعمال التي تتطلب منهم كتابة التقارير أو تصنيف العلوم أو غيرها من الأمور التي يحتاج إليها الإنسان في عمله ، ويستعين في أدائها بعلم مناهج البحث ، وحاجة هؤلاء جميعاً إلى العلم بمناهج البحث وتطبيقه تدور حول تكوين أساس الخبرة العملية بإعداد البحث العلمي ، أو إنجاز بعض الأعمال التي يقوم بها من يستعين به ، ويكتفي من طلاب البحث المتدربين أن يكتسبوا الخبرة العملية من إتباعهم مناهج البحث سواء قدموا للعلم عطاء بجعل دراساتهم وإنجازاتهم داخله في إطار مفهوم البحث العلمي كما سبق، أو لم يقدموا .

٢ – باحث في المرحلة الثانية :

ويمثل هذه الطبقة طلاب الدراسات المتعمقة ومن في مستواهم من الذين أتموا دراساتهم الجامعية أو ما يعادلها من الدراسات ، سواء كان اهتمامهم بالبحث العلمي من أجل النهوض بفرع ما من فروع المعرفة أو من أجل ممارسة حياتهم العملية في المحاماة أو القضاء أو إعداد المقالات والخطب . وهذه الطبقة من طلاب البحث هم أحوج أنواع الباحثين إلى إتقان هذا العلم وتطبيقه ، والعمل على إثرائه نظرياً وتطبيقياً ، بإضافة ما يمكن إضافته من معلومات ، واتساع دائرة تطبيقه في العديد من أنشطة الحياة .

٣ – باحث في المرحلة الثالثة :

وهؤلاء هم الباحثون المتخصصون الذين مارسوا البحث العلمي وطبقوا مناهجه وأصبحت لهم قدرة تمكنهم من القيام بمهام مختلفة ومتعددة تجاه ذلك العلم. فهم مطالبون بإثرائه عن طريق إجراء دراساتهم الجادة في تخصصاتهم المتعددة، التي يمارسون فيها تطبيق نظريات هذا العلم ، ومطالبون بتطوير العلم ذاته من خلال ما يرون ويشاهدون ويلاحظون في ميدان بحثهم، ويضيفون إلى علم مناهج البحث آراء أو ملاحظات تفيد العلم وتطوره، ومطالبون بالوصاية على تطبيق هذا العلم من خلال قيادتهم وإشرافهم وتوجيههم للباحثين الناشئين،

وبذلك يحقق استخدام علم مناهج البحث الغاية المرجوة منه في تكـوين سـلوك فكري وعملي منظم ، يوفر الجهد والوقت ، ويرقى بمستوى الأفراد .

المبحث الثاني

تاريخ البحث العلمي

علماء اليونان :

منذ العصر اليوناني وجهود العلماء متجهة إلى تطبيق منـاهج البحـث العلمي في تأليف العلوم ، ولهم محاولات في وضع أسس نظرية تتفق وظروف عصرهم وفلسفتهم الخاصة في التربية ، وفلسفتهم العامة للحياة ، المعبرة عـن وجهة نظرهم في الكون والإنسان، **ويعد " أرسطو " الفيلسوف اليوناني أول من وضع أسساً نظرية لمناهج البحث العلمي في عصره** وهو القرن الرابـع قبـل الميلاد **وسماه علم " المنطق " ، وقد أقامه على أسـاس التقسـيمات العقليـة والرياضية ، واستخدمه في تعريف الأشياء وتحديدها ، في دائـرة محصـورة هي دائرة الكليات الخمس التي أطلق عليها أرسطو أسماء :** (الجنس – النـوع – الفصل – الخاصة – العرض العام) وهذه الكليات تتدرج مـن الأكبـر إلـى الأصغر ، فالحيوان جنس ، والإنسان نوع ، والعرب فصل ، والكلام خاصـة ، وعجز البصر عرض عام .

علماء العرب القدامى :

وقد ساد هذا المنطق في عصره وأثر في العصور التالية . وحينما ورث العرب حضارة اليونان ، ونقلوا الكثير منها إلى اللغة العربيـة كـان **المنطـق الأرسطي** من بين هذه العلوم التي لقيت اهتماماً ملحوظاً ، فلم يقتصـروا علـى ترجمته بل شرحوه ولخصوه ، واستخدموه في دراساتهم وتآليفهم ، وامتد تأثيره إلى معظم العاملين في ميدان الدراسات اللغوية ، وميدان الدراسات الإسلامية ،

وتلك ظاهرة لا تخفى على من يقرأ في علم أصول الفقه ، فسيجد أن علماءه يتحدثون عن القياس والعلل التي يقوم عليها ، ويستخدمون مصطلحات المنطق الأرسطي في " الحدود " والتعاريف والكلي والجزئي والعام والخاص ، وغيرها، وكذلك من يتبع علم النحو العربي وعلم البلاغة وغيرها من العلوم سيجد آثار علم المنطق الأرسطي واضحة في إعداد هذه العلوم وتأليفها [1].

ولم يقتصر علماء العرب على استخدام المنطق الأرسطي في مناهج تأليفهم ، فقد أدركوا أن هذا المنطق لا يطرد صدقه دائماً في العلوم ، فهو إن صدق دائماً في العلوم الرياضية لا يثبت على تلك الحالة في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية ، ومن هنا ابتكر العرب لوناً آخر من ألوان المنطق واعتمدوا عليه في مناهجهم ، وهو **المنطق الاستقرائي** الذي يقوم على الاستقراء وتتبع الجزئيات من أجل الوصول إلى حكم كلي ، **وهو بذلك يخالف تماماً المنطق الأرسطي الذي يبدأ بالكل فيعممه على الأجزاء ، بينما يبدأ المنطق الاستقرائي بالجزء ليصل إلى حكم كلي .**

وكان لاستخدام العرب علم المنطق الاستقرائي أثره الواضح في علم مناهج الحديث كما ظهر عند الأوروبيين في العصر الحديث . وإلى جانب هذا الأثر فإن **لعلماء المسلمين الأوائل آثار كبيرة ومباشرة** ، ولا سيما جهودهم في علم الحديث النبوي الشريف : " **فعلماء الحديث** " أصلوا من قواعد المنهج لتوثيق وفحص الأسانيد ، ونقد المصادر ما لا تستغني عنه مناهجنا الحديثة في النقد والتحقيق والرواية والنقل " [2]، ولقد أكدت هذه الحقيقة وألقت الأضواء عليها الدكتورة بنت الشاطئ في تحقيقها مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث

---

[1] لمزيد من التفصيل حول تأثر العلماء العرب في دراساتهم للعلوم العربية والإسلامية بالمنطق الأرسطي ، راجع ما ذكره دكتور شوقي ضيف ، ص ٨٠ وما بعدها في كتابه " **البحث الأدبي ، طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره** " .

[2] راجع : **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح** – تحقيق عائشة عبد الرحمن – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث – ١٩٧٤م – ص ٢٠ .

حيث تقول .. " إن مقدمة ابن الصلاح قد أخذت مكانها الجليل بين الكتب الأمهات لعلوم الحديث لكنها غابت عنا طويلاً في مجال مناهج البحث ، فلم يلتفت أكثر المشتغلين منا بهذه المناهج تاريخياً أو دراسة أو ترجمة إلا أن مقدمة ابن الصلاح تعطينا أدق القواعد للمنهج النقلي الذي تأصل في مدرسة علماء الحديث إلى المدى الذي لا أعلم أن مناهجنا المحدثة قد تجاوزته ، وينبغي أن يكون بين أيدي هذه الأجيال من الدارسين عمدة في المنهج النقلي لتوثيق المصادر ، وتحقق النصوص في مجالات الدراسات الإسلامية ، وفي مجال النقد التاريخي أيضاً ، لكل درس يعتمد الوثائق المخطوطة أو المدونة مادة له ومصدراً " [1].

والذي يتابع بدقة موقف علماء الجرح والتعديل في علم الحديث من الراوي ، وما رددوه حول صفتي الدقة والأمانة ، يجد منهاجاً متكاملاً يحذو حذوه علماء المنهج في العصر الحديث . ولم تقتصر جهود علماء العرب الأولين على حد إسهامهم – بطريق غير مباشر – في تأصيل فن الكتابة ومناهج البحث والتأليف كما رأينا في آثار علماء الحديث ، بل اتجهوا مباشرة إلى الخوض في غمار هذا العلم [2]، ونظروا إليه نظرة شاملة فتحدثوا عن فن التأليف في العلوم، وفن الكتابة الديوانية ، ومن أهم الآثار التي خلفوها في هذا الميدان ، رسالة عبد الحميد الكاتب (١٣٢هـ) إلى الكتاب في عصره وهي رسالة مطولة يشرح فيها أسس الكتابة في عصره ، والمنهج الذي يجب أن يسير عليه الكتاب .

" وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم " لابن جماعة [ت٧٣٣هـ] ، " والتعريف بآداب التأليف " لجلال الدين السيوطي (ت١٥٠٥م) ، وبعض فصول مقدمة ابن خلدون .

---

[1] المصدر السابق – ص ١٢ .

[2] راجع في هذا الموضوع كتاب: " مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي– للدكتور علي سامي النشار– دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٧م.

الأوربيون :

اعتمد الأوربيون – خلال العصور الوسطى – على المنطق الأرسطي حتى قرب نهاية تلك العصور ، حيث بدأت محاولات تهدف إلى مواجهة هذا المنطق ، ولكنها باءت بالفشل . وقوبلت بالهجوم المضاد ، وفي عصر النهضة الأوربية الحديثة عاود أحد العلماء " فرنسيس بيكون ١٦٢٦م " الهجوم على المنطق الأرسطي وفنده وأظهر عجزه عن مسايرة التطور في مجال العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ، ودعا إلى تأسيس منطق جديد يعتمد على التجربة والقياس معاً ، وهو بهذا المفهوم يصبح استقراء مصوغاً في قالب عقلي ، يصفه أحد الباحثين العرب " بأن التاريخ يقرر أن هذا المنهج الذي وضعه فرنسيس بيكون هو المنهج الإسلامي الذي قدمه المسلمون والذي نقله عنهم ، وأعلن ذلك رسمياً في أكثر من وثيقة ثابتة " [١].

ثم توالت جهود الأوربيين في تطوير علم المناهج ، وظهر " ديكارت " الفيلسوف الفرنسي المشهور ١٦٥٠م . بمنهج موحد للعلوم كلها رياضية أو طبيعية ، واعتمد فيه على قواعد أربع هي : اليقين ، والتحليل ، والتركيب ، والاستقراء التام . وذلك في بحثه المعروف بعنوان " مقال في المنهج " ومنذ ذلك الحين أخذ المنهج العلمي مكانته بين الدارسين الأوربيين . وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظواهر ورصدها ، مع الجمع بين التفكير النظري ، والملاحظة والتجربة ، ويجمع بين قوانين العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية.

العرب المعاصرون :

سلك العرب المعاصرون – في سبيل نهضتهم الحديثة – طريقتين : **أولهما :** التعرف على ما عند الأمم المعاصرة من علوم كان لها أثر واضح في تطور هذه الأمم ، **وثانيهما :** تطويع هذه العلوم في خدمة ثقافتهم ، وإحياء

---

[١] **أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والاجتماع** – أنور الجندي – دار الكتاب اللبناني ببيروت – ١٩٧٤م .

تراثهم وتطوير نهضتهم ، ومن ثم اتجهوا إلى النقل والترجمة ، ثم التأليف والإبداع .

ومن أهم الآثار المنقولة إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية في مجال علم مناهج البحث : " المقال في المنهج " لديكارت ، وقد ترجمه الأستاذ محمود الخضري ، و" منهج البحث في الأدب واللغة " ، للباحثين الفرنسيين لانسون وكاييه، الذي ترجمه الدكتور محمد مندور، و" المدخل إلى الدراسات التاريخية " لأنجلو ، وترجمه إلى العربية الدكتور عبد الرحمن بدوي ، و" المنطق ونظرية البحث " لجون ديوي ، وترجمه إلى العربية د. زكي نجيب محمود ، وغيرهم ، وما زال هذا المصدر يثري ثقافتنا العربية في علم مناهج البحث .

وما تزال جهود علماء العرب المعاصرين تتوالى في تأليف الكتب وإعداد الباحثين ، وإثراء علم مناهج البحث ، ومن الآثار المؤلفة في هذا العلم : مصطلح التاريخ للدكتور أسعد رستم ، وقد نشره في لبنان عام ١٩٣٩م ، وكتاب الدكتور حسن عثمان " منهج البحث التاريخي " ، الذي نشره في مصر سنة ١٩٤٣م ، وكتاب الدكتور أحمد شلبي الذي نشره عام ١٩٥٢ بمصر، وهو كتاب رائد في هذا الميدان وعنوانه " كيف تكتب بحثاً أو رسالة " .

وكتاب .. نحن والتاريخ	للدكتور / قسطنطين رزيق
ومنهج البحث الأدبي	للدكتور علي جواد الطاهر
ومقدمة في المنهج	للدكتورة عائشة عبد الرحمن
وكيف تكتب رسالة وتحقق نصاً	للدكتور محمد نفش
وتحقيق النصوص ونشرها	للدكتور عبد السلام هارون
ومناهج البحث العلمي	للدكتور عبد اللطيف محمد العبد
والبحث الفقهي	للدكتور إسماعيل سالم عبد العال
وطرق البحث في الدراسات الإسلامية	للدكتور محمد رواس قلعة جي

والبحث الأدبي (طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره) للدكتور شوقي ضيف وغيرهم [1]، وأصبح في مكتبتنا العربية مجموعة من الدراسات تعرفنا بأصول البحث العلمي وقواعده بصورة عامة في شتى ميادين المعرفة ، إلى جانب مجموعة أخرى تعرفنا بالمنهج العلمي في مجال علم معين من العلوم ، إلى جانب المحاضرات النظرية ، والممارسات التطبيقية التي يساهم فيها عدد من الأساتذة المتخصصين في معاهد البحوث العلمية والجامعات العربية التي أخذت تنتشر في أرجاء عالمنا العربي الكبير .

وما يزال حقل الدراسات بكراً في مناهج البحث العلمي ، والسبيل إلى إثرائه هو متابعة الجهود في الطريقتين السابقتين : الاستفادة من تجارب الآخرين بالتعرف والنقل والترجمة ، ثم تطوير ذلك العلم من خلال ملاحظتنا ، وتجاربنا الذاتية ، وتوسيع مجال استخدام المنهج العلمي في كل ميادين العلوم ، وأنشطة الحياة العامة .

---

[1] أحيل القارئ إلى قائمة المصادر والمراجع الموجودة بآخر الكتاب .

المبحث الثالث

سمات البحث العلمي ومعوقاته

المطلب الأول : سمات موضوع البحث العلمي :

ليس كل موضوع يخطر ببال الباحث يصلح أن يكون بحثاً علمياً – ومن ثم فلابد أن نتأمل جيداً قبل التورط في اختيار الموضوع ، ويجدر بنا أن نقيسه بعدة مقاييس ، فإن طابقها كان الجري وراءه مجدياً ، وهذه المقاييس هي [1]:

١ – أن يكون موضوع البحث ممكناً :

فقد يحول دون إمكانية البحث في موضوع ما أسباب مختلفة ، بعضها يتصل بالموضوع ذاته ، وبعضها يتصل بأمور خارجة عن الموضوع ، سواء كانت تتعلق بظروف البحث أو بظروف الباحث .

وكيفما كانت الأسباب الداعية إلى عدم الإمكان واختلافها باختلاف البيئات والأزمنة ، فلابد أن يتأكد الباحث من أن الموضوع الذي اختاره يمكنه البحث فيه ، ويتم ذلك بمراعاة أمور عدة منها : توفر المادة العلمية ، فالمادة هي اللبنات الأولى التي سوف يقام البحث على أساسها ، وأحياناً تكون معدومة ، سواء لم يجد لها أساس أو كان موجوداً وانتهى ، كأن يفكر باحث الأدب أن يدرس المسرح الشعري في الأدب الجاهلي . ومن أسباب عدم توفر المادة العلمية لبحث ما عدم كفايتها ، وهذه الكفاية هي التي تحدد حجم البحث ، ومعنى ذلك أن موضوعات ما تصلح أن تكون مقالة ، أو رسالة ماجستير ولا تصلح أن تكون رسالة للدكتوراه ، بسبب طبيعة المادة العلمية المتوفرة في ذلك الموضوع، ومنها عدم قدرة الباحث على الاتصال بمادة بحثه ، لتناثرها وتفرقها في عديد من الأمكنة التي يتعذر عليه أن يصل إليها ، أو يحول بينه وبينها حائل ، وكأن

---

[1] الدليل إلى منهج البحث العلمي – ص ٢٩ .

يكون ملكاً لأفراد لا يبيحون له الاتصال بها أو تكون مكتوبة بلغة لا سبيل إلى معرفته لها ، أو غير ذلك من الأسباب النابعة من الموضوع نفسه أو ظروفه أو ظروف الباحث .

٢ – أن يكون موضوع البحث مثمراً :

ويتطلب التأكد من أن للبحث ثمرات يرجوها الباحث طرح الأسئلة التالية :

ما قيمة هذا البحث ؟

وما الثمار التي يمكنه أن يحصل عليها بعد السير معه طويلاً ؟

وماذا يقدم للعلم ذاته ؟ أو للناس أو للباحث كباحث ؟

فإذا كان البحث يقدم للعلم فائدة من الفوائد التي سبقت الإشارة إليها في مفهوم البحث العلمي – كأن يكتشف مجهولاً ، أو يجمع متفرقاً، أو يصحح خطأ، أو غير ذلك ، كانت الثمرات واضحة والعمل فيه بناء ، وإذا كان البحث يقدم للناس خدمات في تجلية الغامض أو حل بعض المشكلات القائمة ، أو غير ذلك مما يعين على فهم العلم أو تحصيله كان – أيضاً – بحثاً مثمراً ، وقد لا يحقق البحث نفعاً لعلم أو نفعاً للناس ، ولكنه يقدم خبرة للباحث تفيده في مستقبله العلمي ، فمن الثمرات أن يتدرب الطالب على إعداد بحث لا يقدم فيه ثمرات للعلم أو الناس ولكنه يكتسب من خلال الممارسة خبرات تفيده في الغد القريب أو البعيد . وللتأكد من ثمرات البحث يجب أن ننظر إليها نظرة معتدلة خالية من الإعجاب أو الغرور والزهو ، فلا نتوهم بأننا سنحقق ما لم يحققه أحد من قبل أو من بعد ، فهذا الإعجاب يفسد الثمرات ، لأن المبالغة في تقدير النتائج أمر مرفوض في البحث العلمي ، وكذلك لا ينبغي أن نهون من شأن أنفسنا ، ومن شأن النتائج التي نتوصل إليها في بحوثنا ، فالبحث العلمي يحتاج إلى الإعزاز بالنفس وبقيمة العمل ، لأن هذا الاعتزاز من الوسائل المطلوبة في مواساة الباحثين ، وحثهم على دأبهم ، وتحمل مشاق الجهد في البحث العلمي الجاد ،

وكل بحث قدم للعلم ولو شيئاً قليلاً فهو عمل يستحق الفخر والتقدير ، فخـــراً لا يؤدي إلى الغرور ولكنه يدفعنا إلى متابعة المسيرة .

٣ – أن يكون موضوع البحث محدداً :

يتفق موضوع البحث في هذه الخاصية مع ما يقرره علماء التربية وطرق التدريس حول طبيعة السؤال التعليمي الذي يتوجه به الأســـتاذ إلـــى طلابـــه أو تلاميذه، فكلما كان السؤال محدداً صلح أن يكون مقياساً دقيقاً للفروق الفردية بين فئة محددة من الدارسين، وكثر عدد الذين يجيبون عليه إجابة صحيحة ، وعنوان الموضوع تعريف لمحتوى البحث ، ولابد أن يكون التعريف جامعاً ، ومانعـــاً ، جامعاً لكل ما يحتوي عليه ، ومانعاً لدخول غير ذلك المحتوى في إطـــار هـــذا العنوان .

ولا يعني تحديد الموضوع اختصاره ، فالاختصار تقليل وتصغير ، وقد يكون ذلك مطلوباً وقد لا يكون . ولكن المهم في التحديد هو الحصر والدقـــة ، وقد يستعين الباحث بوسائل الزمان أو المكان أو التفريع أو التجزئة أو غير ذلك من الأمور التي تعين على التحديد . وكلما كان الموضوع محدداً بدقة تامة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث ، وكانت الفرصة أمامه سانحة للتأمل والاستقصاء ، ولا شك أن التأمل والاستقصاء سيؤديان إلى دقة الأحكام ، وسلامة الوصول إلى النتائج الصائبة ، ومن جهة أخرى فإن هذا التحديد يتيح للباحث أن يعبـــر عـــن شخصيته بصورة أدق وأيسر من خلال بحثه .

وينجم سوء التحديد – في الغالب – من عـــدم وعـــي الباحـــث بأبعـــاد موضوعه عند البدء فيه ، ولذلك يجب أن يأخذ الباحث وقتـــه الكـــافي لتحديـــد موضوعه ، ويحيط به إحاطة شاملة ، ومن المؤسف أن عدداً غير قليـــل مـــن الباحثين من طلاب الدراسات العليا يبدأون في بحث ما ، ثم تطول بهم طـــرق البحث وتتشعب فيلجأون إلى التحديد من جديد بعد أن يكونوا قـــد قطعـــوا فيـــه شوطاً طويلاً ، وحينئذ يصطدمون ببعض اللوائح التنظيمية فيما يسمى " بتعديل

الموضوع " أو " تغيير الموضوع " ، وهل التعديل جوهري أو غير جوهري ؟ إلى غير ذلك من المتاهات التي تفرضها اللوائح والنظم في بعض الجامعات العربية .

٤ – أن يكون موضوع البحث جديداً :

والجدة في موضوع البحث مصدر قلق الباحثين ، لأنهم يضطربون في فهمها أحياناً ، ويسبغون عليها سمات التهويل والتكبير ، ويتصورون أنهم مطالبون بالعجب العجيب ، والنادر الغريب ، والأمر أهون من ذلك بكثير ، فليس البحث العلمي منبع خوارق العادات أو مصدر المعجزات ، فالحصول على الجديد من خلال البحث يتحقق من طرق عدة ، لن يعدم الباحث سبيلاً إلى سلوك طريق منها ، فقد يكون اختيار الموضوع جديداً كل الجدة ، بحيث لم يطرقه أحد من قبل ، ومن الممكن أن يكون الموضوع مطروقاً من قبل ولكن دارسه لم يوفه حقه أو أغفل بعض الحقائق التي كانت موجودة عند دراسته ، أو ظهر منها – بعد الدرس – قدر يمكن أن يغير بعض النتائج التي توصل إليها ، وربما كانت هذه الظاهرة الأخيرة واضحة في مجال العلوم الطبيعية ، والتجريبية والميدانية . فإن الاكتشافات السريعة في ميدان هذه العلوم يجعل مجال البحث العلمي فيها دائماً متجدداً ، ولا يعدم الباحث في مجال العلوم الإنسانية فرصاً كثيرة في ميدان تجلية الغموض أو تصويب الأخطاء ، وأهم ما يكسب الموضوع جدة هو عنصر التناول ، وهو عنصر في مقدور أي باحث يعرف طريقه إلى البحث العلمي . والتناول مصدر غني بإبراز الجديد ، ولا سيما في مجال التراث . إن النظرة إلى القديم برؤية جديدة تكسب البحث جدة ، وهذا الفارق في التناول هو الذي يميز بين باحثين أحدهما عاش في الزمن الماضي وتناول الموضوع في عصره، وباحث عاش في عصرنا وتناول الموضوع ذاته . لقد كان شعر المتنبي موضع اهتمام الدارسين في عصره ، وعلى مر العصور ، وفي عصرنا هذا محاولة قام بها أحد الدارسين لدراسة شعر المتنبي من منظور بنائي ، ذلك المنظور الذي

يعد أحدث اتجاه في دراسة النصوص الأدبية وتحليلها . فتناول المتنبي بهذا المنظور الجديد يجعل دراسة شعر المتنبي على الرغم من تناول كثير من الباحثين لها – دراسة جديدة .

ولا يعيب البحث العلمي أن نتناول القديم بمنظور جديد ، وإنما يعيبه أن يقوم القديم على أساس من قواعدنا الجديدة ، فلكل عصر ذوقه الفني وقوانينه العلمية ، ونظرة علمائه وأدبائه إلى الحياة . وقد كانت آثار طه حسين موضع دراسات عدة فردية وجماعية ، ولم يمنع ذلك باحثاً معاصراً أن يقدم دراسة جديدة تناولت أدب طه حسين وفكره من خلال منظور بنيوي ، وهي دراسة جديدة في ميدانها .

فإذا لم يتوفر للباحث هذا القدر الرفيع من جدة التناول فلا بأس عليه أن يتناول موضوعاً لم يطرق من قبل ، وهو عمل جدير بأولئك الذين لم يتمرسوا طويلاً بالبحث حيث يجدون أمامهم الفرصة متاحة للإبداع والإثمار والمساهمة في اكتمال حلقات البحث في الميدان الذي توجهوا إليه ليعدوا دراستهم فيه ، فيضعون بذلك لبنات في صرح المعرفة الشامخ، ويسدون ثغرات كانت مفتوحة، وفي كل خطوة يخطوها الباحث في هذا الطريق الممهد سيجد نفسه معطاء بناء، فتزداد ثقته بنفسه ، ويتطلع إلى المزيد من العطاء ، وربما تعثرت خطاه لو سار على درب سبقه إلى السير فيه غيره ، حيث تبدو مشاهد الطريق معروفة من قبل ، ولا يجد ما يحبكه مثيراً أو ما يتكشفه جديداً فيضعف عزمه وتفتر همته ، ومن الممكن أن ينثني عن مواصلة السير في بحثه . وحتى لا يتردى الباحث في هذه الهاوية ، حرصت بعض الجامعات على حمايته ، واشترطت على الباحث أن يتأكد – بجهوده الخاصة – من أن الموضوع الذي سيسجله للبحث لم يدرس في جامعة من قبل ، وليس مقيداً للبحث أيضاً في أي معهد علمي أو جامعة أخرى ، وأن يقدم إقراراً مكتوباً بذلك . وعلى الرغم من كل هذه الاحتياطات فمن المحتمل أن يتورط الباحث والمشرف الذي يدير البحث معه ، بل والجامعة

التي سجل فيها البحث حين يتبين لهم أن مثل هذا الموضوع مقيد للبحث في معهد علمي آخر ، لباحث آخر ، ومشرف آخر ، وإمكانية التورط لها أسبابها ومبرراتها ، ولا سيما في هذا الوقت الذي انتشرت فيه الجامعات بين مختلف المدن العربية وتقطعت بينها أسباب الاتصال ، وستظل هذه المشكلة قائمة حتى تجد الحلول الجذرية .

٥ – أن يكون موضوع البحث ملبياً رغبة الباحث، ومستجيباً لميوله الشخصية:

فالبحث العلمي نمط خاص من أنماط الدراسة ، ولكنه يختلف عن نمط الدراسة في مراحل التعليم الأساسية أو العالية ، فالتعلم الأساسي يهدف إلى خلق نمط معين من الشخصية التي تصبح بهذا القدر من المعارف والمعلومات والتربية قادرة على التكيف مع بيئتها، ويتولى إعداد البرامج التعليمية أخصائيون يطبقون فلسفة خاصة تكمن وراء تدريس طائفة من العلوم والفنون والمهارات التي يتلقاها أو يمارسها الدارسون . والأمر شبيه بذلك في التعليم العالي الذي يميل إلى التخصص إلى حد معين ، ويقدم للدارس مجموعة من العلوم المتكاملة بالقدر الذي يعينه على التخصص في واحد منها ، كأن يدرس مادة الفيزياء أو الكيمياء طالب الطب أو الزراعة ، أو يدرس النحو وفقه اللغة طالب الآداب . ومهما كان موقف الطالب من المواد المساعدة استجابة أو نفوراً فإنه يستطيع أن يهضم منها قدراً يعينه في دراسة تخصصه .

أما البحث العلمي فهو معايشة لزاوية محددة في علم من العلوم ، ولفترة قد يطول زمانها ، فإذا لم يكن هذا العلم محبباً للباحث أو متمشياً مع قدراته وميوله ، فمن المحتمل ألا ينجح فيه ، وإذا حقق قدراً من النجاح فسيكون ضئيلاً إذا قورن بالجهد والوقت الذي بذله في حالة أخرى وفي ميدان آخر يستهويه ويقدر عليه ، فإجبار الباحث على دراسة موضوع معين أو فرع من فروع العلم لا يحقق فائدة تعود على العلم أو الباحث [١].

---

[١] راجع المصدر السابق – ص ٢٩–٣٥ .

المطلب الثاني : معوقات البحث العلمي :

هناك معوقات عديدة تخلف صعوباتها من دولة إلى أخرى وفق ظروفها وطبيعتها، وقد خرجت كثير من البحوث بمجموعة من المعوقات سوف نعرضها بشكل شامل على النحو التالي [1]:

١ – عدم ملاءمة بعض البحوث للواقع الفعلي والاجتماعي ، لاستناد معظم هذه البحوث إلى مصادر غريبة لا تتفق مع ظروف وواقع المجتمع .

٢ – عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء في توفير المال اللازم لتنمية البحوث .

٣ – عدم قدرة الباحث على اختيار العينة الأنسب ، وبالتالي قد يحصل الباحث على معلومات غير دقيقة .

٤ – عدم قدرة الباحث على التعامل مع موضوع البحث .

٥ – عدم دقة المعلومات التي تم جمعها .

٦ – ضعف التمويل والدعم المادي المخصص للإنفاق على البحث العلمي ، فمعظم البحوث العملية تحتاج إلى نفقات باهظة تتمثل في الإنفاق على المعامل والمختبرات والأجهزة ، وأجور العاملين ، وتزويد الباحثين بالمجلات العلمية والدوريات .

٧ – عدم توافر المناخ العلمي الملائم للعطاء والإبداع .

٨ – الافتقار إلى موارد بشرية مدربة على الأجهزة وأدوات البحث العلمي .

٩ – عدم توافر المراجع العلمية للبحث بصورة كاملة في المكتبات .

١٠ – قلة أعداد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي .

١١ – عدم وجود اتصالات فعالة بين العلماء والباحثين .

١٢ – غياب نظام النشر والتوزيع للبحوث العلمية بصورة ميسرة وسريعة .

---

[1] المجلة الأحمدية – مجلة علمية دورية محكمة تعني بالدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي ، الإمارات – العدد (١٢) ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م – ص ٣٢٣ .

المبحث الرابع

منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته

البحث في العلوم الشرعية : هو البحث الذي يجريه عضو هيئة التدريس في الجامعة بكليات الشريعة، وأقسام الدراسات الإسلامية، من أجل النشر العلمي في الدوريات، أو الحصول على ترقية، والذي يتناول قضايا فقهية، أو موضوعات دينية ، خاصة بالإسلام وقضاياه المختلفة ، بشكل يثري المنهجية العلمية في العلوم الإسلامية ، أو يساعد على استكمال شروطها وأركانها [1].

طبيعة منهج البحث في العلوم الشرعية :

البحث في العلوم الشرعية قد تصادفه معوقات نابعة من طبيعة منهجه الخاصة ، بوصفه ينطلق من النصوص من جهة ، وبوصف هذه العلوم تحوي مدارس اجتهادية في جميع الحقول من جهة أخرى ، وقد تكرست هذه المدارس – والاجتهادات – بحكم التاريخ أو عبر عصوره المختلفة ، وقد يكون بعضها الآن موضع نظر .

ولهذا فإن البحث في هذه العلوم يقتضي أكبر قدر من النزاهة والتجرد والموضوعية. ويحتاج إلى إبعاد العنصر الذاتي ، حتى تأتي النتائج سليمة وإيجابية وبناءة ، وليست عبارة عن إعادة إنتاج ، أو قائمة على التكرار والنمطية .

كما يقتضي إلماماً كافياً بأنواع هذه العلوم وفروعها ، وما تستلزمه عملية التفكير والاجتهاد وإعادة التنزيل (علوم لغوية وعقلية ونحوها) أي أن الباحث فيها يأخذ وظيفة (المجتهد) في الموضوع الذي يبحثه ، أو الفرضية التي يسعى إلى تأكيدها والاستدلال عليها .

---

[1] المجلة الأحمدية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

أما الموضوع المراد بحثه فله أركان يجب توافرها فيه حتى يمكن الاستفادة منه ، وهي :

١ – اختيار الموضوع برغبة ذاتية من الباحث بعد أن يتفاعل معه ، وبعد استقراء احتياجات المجتمع ومشكلاته ، وبحيث يكون مناسباً لإمكانيات الباحث العلمية والفكرية والزمنية والصحية . وأن يصطبغ بالأصالة والجدة والحيوية ، وأن يكون واضح المعالم ، وأن يكون هادفاً لعلاج مشكلة علمية أو اجتماعية أو اقتصادية يعاني منها المجتمع حالياً ، أو يتوقع حدوثها مستقبلاً .

٢ – ينبغي لكل مؤلف في فن قد سبق إليه أن لا يخلو من إحدى فوائد خمس : استنباط شيء كان معضلاً ، أو جمعه إن كان مفرقاً ، أو شرحه إن كان غامضاً ، أو حسن نظم أو تأليف ، أو إسقاط حشوٍ أو تطويل .

معوقات البحث في العلوم الشرعية :

لقد باهى الغرب بالبحث العلمي ، وأسلوب التحقيق ، وطريقة جمع المعلومات والدقة في الاستنتاج ، والدخول إلى النتائج بعد التمحيص ، علماً بأن هذه الأساليب قد وجدت في المنهج العلمي الإسلامي قبلهم بقرون [١].

ولكن ذلك لا يعني أن المشكلات السابقة التي ذكرت – هي مشكلات عامة – سلمت منها جامعات العلوم الشرعية ، بل إن هذه الجامعات لها مشكلاتها الخاصة .

ونقدم أهم المعوقات فيما يلي :

١ – اقتصار معلومات طلبة الدراسات الإسلامية على ما ورد في الكتب القديمة : مع أن البحث العلمي الإسلامي ليس بحثاً في الماضي ، واقتصاراً عليه ، ودوراناً حول النفس فقط ، وإنما هو استمداد لعناصر الحياة والنمو في ذلك

---

[١] تراثنا والمعاصرة – ليوسف عز الدين – دار الإبداع الحديث للنشر، الإمارات– ص ٥٠.

الماضي ، واستخدام جوهر تلك العناصر – الذي هو روح الأمة – لتطوير الحاضر ولبناء المستقبل . هكذا فهم علماؤنا وفقهاؤنا الماضي [١].

٢ – جمود التفكير عند فقه العبادات وفقه الأسرة : فيسقط البعض الكثير من جوانب الإسلام ، ويركزون على فقه العبادات وفقه الأسرة ، والسبب في ذلك أن الناس في مجتمعاتنا الإسلامية يحتكمون في معاملاتهم إلى قوانين وضعية ، باستثناء الأحوال الشخصية حيث لا تزال الشريعة الإسلامية في جملة أحكامها هي السائدة، وبذلك يقتصر اهتمام الدارسين على فقه الأسرة : الزواج ، الطلاق ، وغيرها .

٣ – الخلط بين فقه المذهب وفقه الإسلام : فتقتصر أبحاث بعض طلبة الدراسات العليا على مذهب معين ، دون إدراك أن المذاهب الأخرى تتفق مع المذهب المعين في مواضع ، وتختلف معه في مواضع أخرى ، وينتج عن هذا القصور الفكري منحى في التفكير يمكن أن نسميه (المذهب هو الأصل) بدلاً من الإسلام هو الأصل ، ومن ثم القفز إلى اعتبار المخالف فكرياً خارجاً عن حدود الإسلام لخروجه عن حدود المذاهب [٢].

٤ – الوصاية الفكرية : يلاحظ وجود ممارسات على الساحة الإسلامية فيها أنواع من الإرهاب الفكري ، بحيث تعتبر مجموعة ما نفسها أنها القيمة على الإسلام والمسلمين ، وبذلك تملك حق تكفير من يخالفها الرأي ، وقد تلجأ إلى أساليب أخرى مما يدفع الكثير من الباحثين من طلبة الدراسات العليا إلى إيثار السلامة ، والابتعاد عن الموضوعات التي تضعهم تحت خطر الإرهاب الفكري .

---

[١] تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي – لناصر الدين الأسد – منشورات مجد لاوي ، الأردن – ص ٦٢ .

[٢] البحث العلمي في الجامعات الإسلامية ، واقعه ومشكلاته – محمد منير سعد الدين – ندوة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، جامعة الإمارات، ١٩٩٧م –ص٢.

٥ – فقدان المنهج العلمي في كثير من الدراسات البحثية الإسلامية : ويلاحظ على كثير من الأبحاث في مجال العلوم الشرعية افتقاد المنهج العلمي ، وغلبة النواحي الخطابية والتعميمية والسطحية ، والاستسهال والدوران حول الموضوع دون الدخول في جوهره . وبذلك تغيم الرؤية ، وتختلط الأمور ، ويتداخل الوعظ والدروس الإرشادية والخطب المنبرية بما يكتبه المؤلف والذي يحمل اسم البحث العلمي ، دون أن يكون كذلك ولا قريباً منه ، بل لا يمت له بأدنى صلة [١].

٦ – طغيان الناحية الكمية في البحوث : ويظهر هذا بكثرة في الرسائل والبحوث وعدد الصفحات الكثيرة ، بعيداً عن الابتكار " وفي حين تقاس البحوث العلمية بمدى قدرة الباحث على تقديم مادة غزيرة في أفكار محددة وأوراق قليلة تجدنا نقدم عملاً قليلاً في بحوث ضخمة ، ومعلومات مفتتة لا تناظر ولا تناسب بينها " [٢].

٧ – لا تعكس كثير من البحوث مشكلات العالم الإسلامي الحقيقية : إن هذه البحوث والرسائل لا تتناول طموحات الباحثين ووسائل إنقاذهم ، والوصول بهم إلى أهدافهم ، بل لا تعالج في أغلبها المشكلات العاجلة في الجوانب التربوية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، التي يعاني المسلمون من افتقاد الرؤية الصحيحة لحلولها ، كما تعاني الأجيال الناشئة من انعدام النظرة الإسلامية الواضحة من مشكلات الحضارة التي يعيشونها والحياة التي يمارسونها .

٨ – خوف بعض الباحثين من التعامل مع تقنية المعرفة : ونحن نعيش الثورة التقنية ، وعصر الانفجار المعرفي ، وتطور أساليب الاتصال السريعة ، بواسطة الحاسوب والشبكة العالمية (الإنترنت) ، وتطور علم التصنيف

---

[١] المرجع السابق – ص ٢٢ .

[٢] نحو منهج إسلامي في التربية والتعليم – عباس محجوب – ص ١٢٦ .

والفهرسة وقواعد البيانات ، مما يتطلب إعداد الباحث للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة . فنجد من الظواهر الشائعة في جامعاتنا خوف بعض الباحثين من التعامل مع هذه الأجهزة الحديثة مما ينعكس سلباً على الأداء البحثي .

٩ – فقدان الثقة بين الباحثين والمجتمع : يعاني الكثير من الباحثين من قصور تعاون المجتمع معهم ، لأن الكثيرين يلجأون إلى المداورة عندما تطلب منهم معلومات شخصية ، ويحاولون الظهور بالمظهر المثالي . كما يواجه الباحثون نظرة أجهزة الدولة ، ويواجهون أيضاً نظرة بعض الجماعات الإسلامية الحركية التي تراوح بين الحذر والشك ، ذلك لأن مجتمعاتنا تخشى النقد . فيعاني الباحثون من قصور التعاون[١] بين مكاتب الدولة المختلفة معهم ، خصوصاً عندما يكون الباحث منتمياً إلى مجموعة حركية إسلامية غير المجموعة التي يطلب منها المعلومات .

١٠ – قلة المشرفين على البحوث من أصحاب الفكر المتميز : يلاحظ قلة في أصحاب الكفايات الجيدة ، إلى جانب تفاوت المستوى بين من تمرسوا على البحث العلمي وعايشوه تعليماً وتعلماً ولا يتوفر لهم ذلك ، وبين من دخلوا الميدان بحكم التدرج الوظيفي أو الحاجة ، أو لعوامل أخرى ، لأن الأمر لا يحتاج فقط إلى التخصص في مادة ما ، بقدر الحاجة إلى الثقافة الواسعة ، والمتابعة للفكر الإنساني عامة، والإسلامي خاصة، نظراً إلى جانب الإحاطة بالمنهج العلمي الدقيق الذي يجعل للبحوث قيمة وجدة .

إن ما ذكر من معوقات ومشكلات تواجه البحث العلمي في جامعاتنا ومراكز البحوث ، كثيراً ما تردد في كتابات الباحثين في أوضاع البلاد النامية ، والعربية منها على وجه الخصوص ، فالجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وليست كل المؤسسات ، كما أن ما يحدث حولها ينعكس بالضرورة عليها وعلى العاملين فيها وعلى إنتاجهم، وإذا ما ضربنا مثلاً بمعوقات البحث العلمي ، وأنحينا باللائمة على بعض الأمور المتعلقة بعمل الجامعة في مجاله ، فإننا

---

[١] البحث العلمي في الجامعات الإسلامية – ص ٢٣ .

ينبغي أن نتذكر أن هناك عشرات من تلك المعوقات تعمل عملها خارج أسوار الجامعة ذاتها، ولكنها تؤثر فيها وفي عمل هيئات التدريس بها على وجه الخصوص .

ومن ثم فإن هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه البحث في العلوم الشرعية ، تختلف حدتها من دولة إلى أخرى ، ومن جامعة إلى أخرى ، ورغم كل ما يوجه من نقد للجامعات في مجال البحث العلمي ، فمن الإنصاف أن نعترف بأن هذه الجامعات حققت بعض الأهداف ، وبذلت جهوداً تشكر عليها، أما وقد وعينا هذه المشكلة فليس أمامنا إلا العمل من أجل حلها والنهوض بالبحث العلمي ، وبذل الجهد لتفعيل مسيرة البحث عامة والبحث في العلوم الشرعية الخاصة .

ترتيب المعوقات التي تواجه البحث في العلوم الشرعية[1]

أ- المعوقات التي ذكرها أعضاء هيئة التدريس وأكدوا على وجودها بدرجة كبيرة :

١ - عدم توفر قواعد بيانات عربية لتجنب تكرار البحوث .
٢ - عدم وجود تكامل بين الهيئات البحثية لتشجيع الباحثين .
٣ - الانشغال بمهام التدريس المختلفة (محاضرات - امتحانات) .
٤ - الانشغال بمهام إضافية مثل الأعمال الإدارية واللجان .
٥ - ضعف العمل بروح الفريق في البحوث الشرعية .
٦ - ضعف التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته في العمل البحثي .
٧ - قلة استخدام التطبيق الميداني والاقتصار على الجانب النظري .
٨ - نقص الهيئة المعاونة في البحث (باحث مساعد) .
٩ - عدم الإقبال على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة .
١٠ - الشعور بعدم جدوى التطبيق العملي لنتائج البحوث .

---

[1] المجلة الأحمدية - العدد (١٢) - ص ٣٥٥ .

١١ – لا يحظى الباحثون بالتقدير اللازم من قبل الجامعة .

ب – المعوقات التي ذكرها أعضاء هيئة التدريس وأكدوا على وجودها بدرجة متوسطة :

١٢ – ندرة الوسائل المناسبة لنشر الأبحاث الشرعية .
١٣ – عدم وجود الخطط البحثية أو الخريطة العلمية لأولويات البحث .
١٤ – اقتصار الكثير من المعلومات على مصادر من كتب قديمة .
١٥ – اللوائح والتنظيمات لا تساعد على تسهيل البحوث .
١٦ – غياب الدافعية الذاتية لإجراء البحوث .
١٧ – إجازة البحوث وتحكيمها من المتخصصين تأخذ طابع التشدد .
١٨ – نقص المراجع والدراسات الخاصة ببعض الموضوعات البحثية .
١٩ – الاقتصار على قضايا محددة ومجالات بحثية تقليدية .
٢٠ – الافتقار إلى الخبرة في تفسير النصوص .
٢١ – التباين حول بعض المرجعيات في تفسير النصوص .
٢٢ – غلبة الذاتية على الموضوعية في البحوث الشرعية .
٢٣ – انعدام الحرية الأكاديمية في تفسير بعض النتائج .

ج– المعوقات التي ذكرها أعضاء هيئة التدريس وأكدوا على وجودها بدرجة قليلة :

٢٤ – نقص الكفاية العلمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس .
٢٥ – الخوف من الانزلاق في قضايا مذهبية خلافية .
٢٦ – القيم الاجتماعية قد تحول دون إجراء بعض البحوث .

د – المعوقات التي لا وجود لها :

٢٧ – صعوبة المنهج العلمي الخاص بالبحث الشرعي .

في ضوء ما سبق يمكن تقديم أهم التوصيات التي يمكن أن تساعد على إزاحة هذه المعوقات ، منها [1]:

- العمل على وضع خريطة بحثية في كل قسم من أقسام كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، بحيث توضع أولويات للبحث في القضايا الملحة في المجتمع .
- أهمية إنشاء قاعدة بيانات عربية للبحوث الشرعية في مختلف فروعها حتى يستفيد منها الباحث .
- ضرورة القيام ببحوث يشترك فيها القسم وأعضاؤه " بحوث الفريق " لتدريب أعضاء هيئة التدريس الجدد للعمل في مثل هذه البحوث وتشجيعهم عليها .
- توفير القوى البشرية من مساعدي الباحثين لمعاونة البـــاحثين، والتخفيـــف عنهم في تطبيق الاستبيانات وجمع البيانات .
- الاهتمام بعمل دورات تدريبية وورش عمل لاستخدام الحاسوب في المعالجة الإحصائية ، وجمع المعلومات عبر الإنترنت ، من أجل المساهمة في تفعيل البحث في العلوم الشرعية .
- العمل على تشجيع البحوث الميدانية في مجال البحث الشرعي والنزول إلى الواقع .
- إيجاد قنوات اتصال بين الجهات البحثية من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من البحوث في مختلف تخصصاتها .
- العمل على تزويد مكتبات الكلية والقسم بأحدث الكتب والمراجع الأساســية والدوريات العلمية المتخصصة .
- تشجيع النشر العلمي وفتح المجال لأعضاء هيئة التدريس من المدرســين، لطرح أفكارهم والدفاع عنها ، بالإضافة إلى فسح المجال لتكوين مــدارس فكرية داخل الأقسام المختلفة .

---

[1] المجلة الأحمدية – العدد (١٢) – ص ٣٥٧ .

- التفكير في إنشاء مؤسسة أو جهة بحثية معنية بنشر الأبحـــاث ، ومحاولـــة الاستفادة منها من أجل تنمية المجتمع ، وحل مشكلاته .

الفصل الثاني
أركان البحث العلمي

المبحث الأول : شخصية الباحث وأخلاقه .

المبحث الثاني : اختيار الموضوع .

المبحث الثالث : المصادر والمراجع .

المبحث الرابع : منهج البحث .

المبحث الخامس : خطة البحث الأولية .

المبحث السادس : جمع المادة .

المبحث السابع : الصياغة .

المبحث الثامن : الملاحق والفهارس .

المبحث التاسع : مقدمة البحث .

المبحث العاشر : إخراج البحث .

المبحث الأول
شخصية الباحث وأخلاقه

تتعدد مقومات شخصية الباحث ما بين قدرات أولية ومهارات مكتسبة، أما القدرات الأولية : فهي الاستعداد الشخصي والقدرة على البحث ، **وأما المهارات المكتسبة :** فهي التمسك بأخلاق الباحثين ، واتباع الموجهين .

الاستعداد والقدرة على البحث :

لا ينبغي أن نبالغ في تقدير هذه الصفة النظرية حتى لا نجعل من الباحث فنانا، ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع إهمالها في تقدير الباحثين، ولاشك أن كل إنسان لديه قدر ما من هذه الصفة على تفاوت – فيها – بين الأفراد وتستطيع تحديد ملامح القدرة والاستعداد الفطري بملاحظة عدة صفات منها [1]:

١ – أن يكون الباحث محباً للحرية ، فيعتز بآرائه ، ويحترم آراء الآخرين .

٢ – أن يكون متمتعاً بملكة التخيل ، حتى يستطيع أن يتصور الأمور قبل تشكيلها ، وينطلق من خلال تصوراته الخيالية إلى واقع الحقيقة فيجسدها في عمل علمي منظم .

٣ – أن يكون ميالاً إلى التأمل والتحليل ، دقيق الملاحظة ، مهتماً بالتفاصيل والجزئيات .

٤ – أن يكون صبوراً ودؤوباً ، لا يمل من العزلة ، ولا يضيق ذرعاً بجوار نفسه .

التمسك بأخلاق الباحثين :

حظي موضوع أخلاق الباحثين باهتمام المشتغلين بعلم مناهج البحث العلمي على اختلاف عصورهم وأوطانهم وجنسياتهم . وقد وضع علماء المسلمين، ولاسيما المشتغلين بالسنة، أسساً صحيحة ومتينة ما تزال موضع عناية

---

[1] **الدليل إلى منهج البحث العلمي** – أحمد سيد محمد – دار المعارف ، ط١ – ص ٣٦ .

الباحثين في علم مناهج البحث ، وقد اهتدى رجال الحديث الشريف إلى عدة صفات تميز من تصح منه الرواية [١].

والباحث في العلم في بعض مهامه يقوم بدور الراوي ، فهو في بعض المواقف رسول فيما يبلغ عن غيره ، ولابد أن يكون الرسول أميناً ، وفي بعض المواقف مرشداً ، ولابد أن يكون المرشد واعياً فطناً ، وفي بعض المواقف قاض ، ولا بد أن يكون القاضي حصيناً عادلاً .

وقد ألمح علماء مناهج البحث المعاصرين على ضرورة تحلي الباحث بأخلاق معينة ، يذكر – منها – العالم الإنجليزي (ديدر) في كتابه كيف تكتب الرسالة [٢]**:** الاعتداد بآراء الآخرين ، وعدم فرض رأيه الشخصي ، وعليه أن يعزز آراءه بآراء غيره ، ويورد أدلتهم القيمة ، ولا يغفل آراء غيره المخالفين لرأيه ، بل يناقشها مهما كان مصدرها وألا يعتبر السكوت عن بعض النتائج حقيقة واقعة مسلمة .

والأمانة في نقل آراء الغير وأدلتهم ، فلا يحذف منها شيئاً أو يحجبها لكونها لا تتفق ورأيه ، والتأكد من سلامة المعلومات ، والاحتراس من الخطأ في شرح المداولات ، ويردد باحثان أمريكيان معاصران في كتابهما الباحث المعاصر The Modern Recherchor عدة صفات من أخلاق الباحث وسماته: كالدقة والقدرة على التحقق من صحة المعلومات ، والتقيد بنظام البحث حتى لا يتعرض الباحث للوقوع في الخطأ الذي قد يأتي من الفوضى ، سواء في القراءة أو التسجيل أو الفهرسة أو التنظيم أو النسخ والتكيف مع تقنيات البحث المكتبي ، والقدرة على التخيل ، والأمانة العلمية .

واستطرد أحد الباحثين العرب المعاصرين في ذكر صفات الباحث وهي:

١ – الإيمان بقيمة العلم .

---

[١] راجع كتب مصطلح الحديث في شروط قبول رواة الحديث .

[٢] راجع عرض وتحليل لهذا الكتاب في مجلة الفيصل السعودية، العدد (٧٩)، محرم١٤٠٤هـ – ص ٨٣ وما بعدها .

٢ – استبعاد الصدفة .
٣ – الدهشة والحيرة .
٤ – الإكثار من جمع الظواهر .
٥ – الخيال العلمي .
٦ – النزاهة والصبر .
٧ – الشجاعة العلمية .
٨ – إنكار الذات .
٩ – النقد العادل .
١٠ – الثقافة الواسعة .

وإذا تأملنا الصفات السابقة في مجملها أمكن لنا أن نردها إلى صفتين خلقيتين رئيسيتين هما : الأمانة والدقة ، وفي إطارهما تندرج الصفات السابقة وغيرها .

اتباع نصائح الموجهين :

متى توفرت للباحث قدراته الأولية ، واستعداده الفطري للبحث ، وتحلى بأخلاق الباحثين ، بقى عليه أن يتعلم فن البحث، ويتبع توجيه المرشدين. وسواء كان المرشد اعتبارياً وهو علم قواعد البحث ومناهجه ، أو مرشداً حقيقياً وهم المشرفون ومن يعنيهم الأمر في توجيه الباحث، فممارسة البحث صناعة ، ولكل صناعة أساتذتها ومعلموها الذين يلقنون قواعدها لتلاميذهم ويدربونهم على إتقان صنعها وحذق أصولها ، وهذه القواعد ، وتلك الأصول ليست إلا ثمرات تجارب الآخرين بعد معاناة ومعارك نضجت في رحابها ، وأصبحت زاداً لمن يريد المسيرة في شعاب العلم ودروبه . ومن الطبيعي أن المعرفة النظرية لا تثمر دون تطبيق ، وحفظ قواعد مناهج البحث وأصوله لا تكون باحثاً ، ولكن القدرة

على تطبيقها – في مجال معين من مجالات الدراسة – هي التي تكون وتصقل الباحثين المقتدرين .

كما لابد من توفر شروط مخصوصة في الإنسان حتى يصلح أن يكون باحثاً ، وهذه الشروط [1]**:**

أ- **الفطانة :** والفطانة أعلى منزلة من الذكاء ، ولذلك كانت صفة لازمة من صفات الأنبياء ، **وتتمثل الفطانة في ثلاثة أمور :** في دقة الملاحظة ، وسداد الفكر ، وبُعد النظر .

أما **دقة الملاحظة :** فإن الباحث يحتاج إليها ليدرك الفروق الدقيقة بين ما يبدو في الظاهر متماثلاً ، وسر الاتحاد والتماثل فيما يبدو في الظاهر مختلفاً ، وليكتشف في النصوص أسراراً دقيقة من تقديم ، أو تأخير ، أو تعليل لم ينص عليه ، أو مقصد ، ونحو ذلك مما له أثر في الحكم .

وأما **سداد الفكر :** فإن الباحث يحتاج إليه لتسلم مناقشاته من الخلل ، ولتسلم له النتائج التي توصل إليها .

وأما **بُعد النظر :** فيحتاج إليه ليستطيع اكتشاف المقاصد التي أراد الشارع تحقيقها ، والآثار الحسنة أو السيئة التي يمكن أن يخلفها بحثه .

ب- **الصبر :** البحث العلمي يحتاج إلى الساعات الطويلة من أيام كثيرة يقضيها الباحث في جمع المادة العلمية لبحثه ، بل قد يحتاج تقرير حقيقة واحدة يصوغها الباحث في نصف سطر إلى مراجعة عشرات الكتب ، يقضي الباحث فيها أياماً عديدة ، فإذا لم يكن الباحث قد فطر على الصبر لم يصلح أن يكون باحثاً .

ج- **العلم بالموضوع :** الذي يريد الباحث تناوله ، والعلم بكل ما يمت إليه بصلة ، فالباحث في الفقه مثلاً لابد أن يكون عالماً بعلم أصول الفقه ؛

---

[1] **طرق البحث في الدراسات الإسلامية** – محمد رواس قلعة جي – دار النفائس ، بيروت – ط١ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م – ص ٨ .

لأنه يحتاج إليه في بحثه ، وأن يكون عالماً باللغة وطرائقها في التعبير، وبالفروق الدقيقة بين ألفاظها ، لأنه لا يستغني عن ذلك أثناء صياغته الأحكام .

د- **الرغبة الصادقة في البحث :** ولابد من وجود هذه الرغبة قبل البدء في البحث بجد ، لأن البحث معاناة ، ومن لا رغبة له في البحث يصعب عليه تحمل هذه المعاناة ، وهذه الرغبة قد تكون موجودة في الباحث ابتداءً ، أي لديه رغبة في أن يبحث ، ولكن ليست لديه رغبة في بحث موضوع مخصوص ، وهنا لابد من النظر في سبب عدم الرغبة ، فقد يكون سببها عدم إيمانه بجدوى هذا البحث ، أو أن الآثار المترتبة عليه لا تساوي الجهد الكبير المبذول فيه ونحو ذلك ، وفي هذه الحالة لا يجوز للباحث الإقدام على هذا البحث .

ولكن قد يكون سبب عدم الرغبة فيه هو جهله بمضامين هذا البحث ، وفي هذه الحالة ينصح الباحث بزيادة المطالعة حول هذا البحث ، وبازدياد المطالعة ، وبالاطلاع على معالم أكثر في آفاق هذا البحث تتولد الرغبة فيه .

ه- **الموضوعية :** وأعني بها الحياد العلمي ، واتباع ما دل عليه الدليل دون التحيز إلى فكر معين ، أو مذهب مخصوص . فالمتحيز إلى مذهب فقهي أو فكري مخصوص ، لا يرى الحق إلا فيه ، ولا يتراءى له الحق إلا من خلاله ، لا يصلح أن يكون باحثاً في الفقه المقارن الذي يقوم على ترجيح ما رجحه الدليل .

ولذلك ينصح الباحث بالتحرر من الأفكار التي تمتلكه وتسيطر عليه ، وبصلاة ركعتين يدعو الله تعالى فيهما بأن يدله على الحق أينما كان ، وييسر عليه سبيل الوصول إليه .

و- **الأمانة العلمية :** الأمانة العلمية من أهم أسس البحث العلمي ، وهي مما يجب أن يتصف الباحث به ، وتتمثل الأمانة العلمية بعدم التقول على

العلماء ، وعدم عزو الأقوال إلى غير أصحابها ، وبتحري الدقة في نقل نصوص العلماء من كتبهم ، وعدم حكاية إحصائيات لا أصل لها، ونحو ذلك .

والباحث الذي لا يتصف بالأمانة العلمية لا يحمل إثم الكذب الذي اقترفه فحسب ، ولكنه أيضاً يحمل إثم تشويه الحقيقة أو تحريف أحكام دين الله الـــذي ائتمنه الله تعالى عليه .

ز- **التأني في إصدار الأحكام وإعلان النتائج :** وهو شرط فـــي الباحـــث ، فالتعجل قد يورث ندماً يصعب تلافيه ، فكم من باحث أتم بحثـــه فيمـــا يظن ، ثم عاد إليه بعد ذلك فتكشف له بعض الخلل فيـــه ، حتـــى قـــال العماد الأصفهاني : " إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان أحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبـــر ، وهو دليل على أن النقص من ملة البشر " .

المبحث الثاني
اختيار الموضوع

اختيار موضوع الرسالة قد يبدو مهمة شاقة على الطالب ، إذ إنه ربما ظن أن أهم الموضوعات التي تتصل بتخصصه قد بحثت ووضحت ، والحقيقة أن هذه الفكرة لا تتفق مع الواقع في شيء ، فأغلب الأساتذة – إن لم يكن كلهم – يدركون أن موضوعات كثيرة لا تزال في حاجة إلى من يدرسها ويخرجها للوجود ، وكثيرون منهم يشغلون أنفسهم بإخراج واحد من هذه الموضوعات ، ويتمنون لو أتيح لهم أن يحصلوا على من يعمل معهم في الموضوعات الأخرى، ولكن الأساتذة يحرصون على أن يتركوا للطالب حرية اختيار موضوعه ، ومن أجل هذا كان على الطالب أن يثابر على حضور محاضرات أستاذه ، وأن يكون وثيق الصلة بأساتذة المادة التي تخصص فيها، يجالسهم ويناقشهم، وسيصل حتماً على معرفة الموضوعات التي تستحق دراسة أوسع وأعمق ، فيختار منها ما يلائمه ويوافق ظروفه .

وإذا وجد الطالب من نفسه ميلاً لدراسة موضوع ما ، وجب عليه قبل تسجيله والتقيد به أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية [1]:

١ – هل يستحق **هذا الموضوع** ما سيبذل فيه من جهد ؟

٢ – أمن الممكن **كتابة رسالة** عن هذا الموضوع ؟

٣ – أفي طاقتي **أنا** أن أقوم بهذا العمل ؟

٤ – هل **أحب** هذا الموضوع وأميل إليه ؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من الأسئلة السابقة ، فليحاول موضوعاً آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لن تكتمل له فيها عناصر النجاح .

ولنعد إلى هذه الأسئلة بشيء من الإيضاح :

---

[1] كيف تكتب بحثاً أو رسالة– أحمد شلبي– مكتبة نهضة مصر– ط١٦– ١٩٨٢– ص ٣٦ .

١ – ليس كل موضوع يستحق الجهد الذي سيبذل فيه ، وعلى هذا يجب أن يحرص الطالب الطموح على أن يختار موضوعاً حياً لا يحصل به على الماجستير أو الدكتوراه فقط ، بل يفتخر بنشره وتقديمه للقراء بعد ذلك ،

٢ – وقد يكون الموضوع مفيداً وطريفاً ولكن المادة الموجودة عنه غير متوافرة ، ولا تكفي لتكوين رسالة ، ومثل هذا الموضوع يصلح لمقال علمي ينشر في المجلات العلمية ، ولكنه لا يكون موضوع رسالة ، والمقال العلمي من هذا النوع لا يختلف عن الرسالة من ناحية الكيف ، وإن كان دونها من ناحية الكم .

٣ – وأما السؤال الثالث فيشير إلى حالة الطالب وظروفه الخاصة ، ويشمل ذلك اللغات التي يعرفها، والوقت الذي يكون قد خصص لهذا العمل، ومقدرة الطالب المالية ، فالطالب الذي لا يعرف لغات متعددة لا يمكنه أن يكتب كتابة ناجحة عن موضوع كتب عنه بلغات متعددة ، ومن هذه الموضوعات موضوع الشيعة والموالي في الدراسات الإسلامية .

وعلى هذا فالطالب الذي لا يجيد إلا اللغة العربية يحسن به أن يختار موضوعاً غير مطروق كثيراً للمستشرقين . حتى يستطيع أن يقرأ كل ما كتب عنه [1]، ولا يصرفنا هذا عن تقرير حقيقة مهمة ، هي إن إجادة لغة أخرى غنية على الأقل يعد عنصراً هاماً من عناصر نجاح الرسالة ، حتى يستطيع الطالب أن يقرأ أفكار قوم آخرين بلغتهم ، ويرى كيف يعالجون الموضوعات العلمية ، وسيلمس بنفسه حينئذ أنهم يختلفون في كثير من الاتجاهات عن قومه الناطقين بلغته ، ولا يكفي أن يقرأ الطالب ترجمة أبحاثهم لأن المربين يقررون أن قراءة أفكار الرجل بلغته تفضل كثيراً قراءة أفكاره بلغة سواه .

---

[1] إذا كان الموضوع قد كتب عنه بضع مقالات قليلة بلغات لا يعرفها الطالب فلا يكون ذلك سبباً في إحجام الطالب عنه ، بل يستعين بمن يترجم له هذه المقالات إلى لغة يعرفها .

وللوقت تأثير كبير في اختيار الموضوع ، فإذا كان علـــى الطالـــب أن ينتهي من بحثه في مدة محددة – كعضو البعثة مثلاً – فـــإن عليـــه أن يختـــار موضوعاً يستطيع الفراغ منه في هذه المدة .

وقد يكون للناحية المالية دخل في اختيار الموضوع ، كأن يستلزم السير فيه القيام بزيارات نائية لدراسة ميدانية ، أو يحتاج إلى صور مخطوطات تطلب من مكتبات بعيدة مقابل دفع تكاليفها ، أو إلى شراء مراجع معينة حديثة لم تزود بها المكتبات العامة بعد ، فإذا كانت حالة الطالب المالية لا تساعده علـــى ذلـــك فالموضوع لا يناسبه ، وقد يناسب سواه .

وبمناسبة الحديث عن المراجع يجدر بنا أن نقول : إن مراجع معينة قد تدفع الطالب لاختيار موضوع خاص ، كأن يكون لدى الطالب أو أسرته مكتبـــة غنية بنوع من الكتب يناسب ثقافته مما قد يشجعه على اختيار موضوع تغذيـــه هذه المكتبة بالقسط الأوفر من المراجع ، فقد يعثر الطالب على مخطوط أو عدد من المخطوطات لم تنشر بعد ، وفيها مادة جديدة ، فيدفعه ذلك إلـــى موضـــوع يتصل بهذه المعلومات الجديدة النافعة .

٤ – وأما السؤال الرابع فيتصل بالعاطفة التي لا يمكن أن تتجاهل في هذا الصـــدد ، إذ أن الطالب سيعيش مع موضوعه مدة أقلها سنتان ، وعلى هذا يجب أن يختار موضوعاً يحبه ، ويمتزج بدمه ، ويتصل بروحه ، يقبل دائماً عليه ، ويفـــر لا منه بل إليه .

ومما يناسب تفصيله هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن الطالب لا يختار موضوعاً يتعصب ضده أو يتعصب له ، فالطالب الشيعي النزعة الإمامي العقيدة لا يكتب رسالة عن عمر بن الخطاب (رضـــي الله عنـــه) ، ففـــي مثـــل هـــذه الموضوعات يقف الطالب حائراً بين الأمانة العلمية وبين العاطفة التي قد تثور ضده ، فلا يقوى على مواصلة العمل والتحمس له .

وكما أن الطالب لا يختار موضوعاً يتنافى مع عقيدته وعاطفته ، فكذلك لا يختار موضوعاً توجب عليه عاطفته أن يسير فيه سيراً معيناً .

ويجب أن نبرز هنا نقطتين مهمتين [1]:

١ – من الممكن أن يكتب الإنسان كتاباً فيما لا يجوز أن يكتب فيه رسالة ، ومن اليسير أن تلمس الفرق واضحاً بين كتاب ورسالة كُتِبَا في موضوع واحد ، فمثلاً كتب سامي الكيالي كتاباً عن طه حسين عنوانه " مع طه حسين " (سلسلة اقرأ – عدد مايو – سنة ١٩٥٢) وقدم Pierre Cashia لجامعة أدنبرة رسالة سنة ١٩٥١ حصل بها على الدكتوراه موضوعها " طه حسين " ، والمطلع على السفرين يرى أن سامي الكيالي يمدح الدكتور طه في كل سطر ، ويدافع عنه في كل فقرة ، ويملأ صفحات كتابه ثناء وإعجاباً بالمفكر الحر والكاتب العظيم دون أن يخط سطراً واحداً ينقده به أو يخالف فيه آراءه ، فهذا كتاب وما كان من الممكن أن يكون رسالة . ولكن Pierre Cashia يحلل ويعرض ، ويمدح وينقد، ويثني ويعاتب، ويتفق ويختلف ، وغير ذلك مما جعل عمله رسالة وكتب له النجاح فيها .

٢ – إذا استطاع الطالب أن يجرد نفسه تجريداً تاماً من كل ميل ، ويبدأ بحثه خالياً من أي مؤثر ، مستعداً لينقب وليعلن النتائج التي يقوده إليها بحثه الحر ، وكانت الظروف تتيح له هذا الوضع ، فإنه حينئذ يمكنه أن يختار موضوعاً من الموضوعات التي سبق أن حظرناها عليه .

واختيار موضوع الرسالة هو مهمة الطالب ، وهي مهمة تحتاج إلى إرشاد المشرف وتوجيهه ، ويجب أن يكون الموضوع متصلاً تمام الاتصال بتخصص الطالب ، وبدراسته بالجامعة في أثناء عمله للحصول على الليسانس أو البكالوريوس ، كما يحسن أن يطلب إلى الطالب أن يكتب بضعة بحوث في موضوعات مختلفة في المادة التي تخصص فيها، ويدور بعضها حول موضوعه، قبل أن يبدأ العمل في رسالته ، فإن هذه البحوث بإشراف الأستاذ ستعطي للطالب فرصة الدربة ليستطيع أن يبدأ عمله في الرسالة بنجاح .

---

[1] كيف تكتب بحثاً أو رسالة – ص ١٥ .

ويميل كثير من الطلاب إلى أن يختاروا للماجستير موضوعاً يكون قابلاً فيما بعد لدراسة جديدة ذات طابع أعمق ، وعناصر أوسع ، حتى يصلح للدكتوراه، كأن يكتب الطالب رسالة الماجستير عن : أبو نواس : حياته وشعره. ثم يجعل رسالة الدكتوراه عن الخمريات في العصر العباسي الأول . وكأن تكون رسالة الماجستير عن : عبد الرحمن الناصر ، ورسالة الدكتوراه عن : الحالة الاجتماعية في العهد الأموي بالأندلس .

ويحرص الطالب الطموح أيضاً على أن يختار للدكتوراه موضوعاً يكون أساساً لدراسات حرة يقوم بها فيما بعد ، وقد انتفعت أنا[1] بهذه التجربة ، فقد كتبت رسالة الدكتوراه عن " تاريخ التربية الإسلامية " وفيها تحدثت عن نقابات المدرسين وعن تاريخ الشهادات الدراسية وغير ذلك ، ثم فتحت هذه الرسالة أمامي آفاقاً أخرى لأبحاث واسعة عن الحضارة الإسلامية ، فكتبت مجموعة من الكتب عن السياسة في التفكير الإسلامي، وعن الاقتصاد في التفكير الإسلامي ، وعن المجتمع الإسلامي ، وعن الجهاد والنظم العسكرية في التفكير الإسلامي .. وغيرها .

ومن العوامل المساعدة للطالب على اختيار موضوعه[2] **القراءة الواسعة الشاملة في مجال التخصص** ، وينبغي أن يمزج في قراءته بين القديم والحديث، وأن لا تقتصر قراءته على الكتب الحديثة فقط ، بل إن المصادر القديمة هي الموسوعات الفقهية التي يمكن أن تفجر له بعض الموضوعات التي يمكن أن تشكل مستقبله العلمي .

ومما يساعد على الاختيار الدقيق للموضوع – فضلاً عن القراءة الواسعة – الاتصال بالأساتذة المتخصصين في الجانب المراد بحثه .

---

[1] الكلام على لسان الدكتور أحمد شلبي في كتابه السابق الذكر – راجع ص ٤٣ .

[2] راجع : **البحث الفقهي** – إسماعيل سالم – مكتبة الزهراء – ط١ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م – ص ٢١ .

وقد اتسمت الدراسات المعاصرة بالتخصص الدقيق ، لذلك فإن ما يساعد الطالب على نجاح اختياره وتوفيقه في بحثه أن يحدد المجال الذي يريد البحث فيه ، وأن يسأل نفسه في أي مجال من مجالات الفقه مثلاً يريد أن يبحث ؟

- هل يبحث في فقه مذهب معين ؟ أم يجعل دراسته مقارنة بين المذاهب ؟ وأية مذاهب هي ؟ هل الأربعة المشهورة ؟ أم غيرها ؟
- وأيضاً هل يبحث في آيات الأحكام ؟ أو في أحاديث الأحكام أو مناهج المصنفين في هذا ؟ أم يبحث في جهود فقيه من فقهائنا وتأثيره فيمن بعده ؟ أم يتناول مشكلة فقهية معاصرة تحتاج إلى تكييف فقهي لها ؟ أم يحاول **بناء نظرية فقهية إسلامية من قواعد الفقه الإسلامي ومبادئه** في أحد جوانبه كما حاول الدكتور مصطفى الزرقا أن يفعل في كتابه "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد" عن الالتزامات والعقود في الفقه الإسلامي؟ أم يحاول مقارنة جانب من الفقه الإسلامي بالقانون الوضعي كما فعل الشهيد عبد القادر عودة في كتابه " التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية " ؟
- فإذا اختار موضوعاً مقارناً في الفقه الإسلامي كموضوع الإمامة العظمى– مثلاً– فهل يقارن أحكام الإمامة العظمى بالنظم السياسية المعاصرة أم لا؟ وكذلك إذا اختار موضوعاً– اقتصادياً عن أحكام الشركات المعاصرة في الفقه الإسلامي – في بعض جوانبها أو بعض صور الاستثمار في الزراعة أو الصناعة أو غير ذلك ، فإن عليه في كل هذا أن يحدد معالم بحثه تحديداً دقيقاً ، بحيث لا يكون واسعاً جداً أو ضيقاً جداً ، لأن الأول يحتاج إلى جهود متضافرة تخرج عن طاقة باحث واحد ، وأما الثاني فإنه لا يفي برسالة جامعية ينال عليها درجة علمية إلا أن الأخير يصلح لتدريب الطلبة والطالبات في المراحل المنتهية من التعليم الجامعي على البحث العلمي الدقيق المتخصص .

والموضوعات الواسعة جداً لا يرجى من ورائها نفع كبيـــر ولا ثمـــرة طيبة . قدمت رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة تحت عنوان " صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان " وهو موضوع كما ترون فضفاضاً إلى درجة كبيرة حتى قال أحد المناقشين لصاحب البحث : إن رسالتك للماجستير أفضل بكثير من رسالتك للدكتوراه ، والسبب أن موضوع بحثه الأول كان محدداً دقيقاً ، أما الثاني فأشبه بخطبة منبرية معالمها تاهت من صاحبها .

- **ومن العوامل التي تساعد على نجاح البحث وإتيان ثمرته المرجوة ألا يكون قد كتب فيه من قبل** ، بل هذا شرط تشترطه الجامعـــات ، ضـــماناً للصالة والجدة ، وانتظاراً للنتائج المرجوة من البحث .

عقيدة الباحث وعاطفته وكذلك أخلاقه وطموحاتـــه ذات صـــلة كبيـــرة بالبحث فتؤثر فيه إيجاباً أو سلباً تأثيراً بالغاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للمشـــرف عليه ، بل وللبيئة نفسها .

فمن جهة الباحث ، فإن الطالب الذي يختار موضوعاً يحبه وذا صلة بعاطفته ، فإنه ينتظر منه جهداً مضاعفاً وثمرة طيبة مباركة ، لكن الطالب الشيعي المذهب ، الإمامي العقيدة ، لا ينتظر منه – غالباً – كتابة منصفة " عن فقه أبي بكر " وعن " فقه عمر بن الخطاب " رضي الله عنهما .

ومن جهة المشرف فإن تأثيره على الطالب قد يكون كبيراً ، لدرجة أن الطالب قد يتشكل مستقبله العلمي نتيجة لهذا التأثير ، فيسير على درب أستاذه ، مؤيداً لفكره، ناصراً لمنهجه، وذلك نراه على سبيل المثال في تأثير **ابن تيمية في تلميذيه، ابن قيم الجوزية، وابن كثير قديماً، وتأثير الشيخ حسن البنا في الشيخ محمد الغزالي حديثاً** ، وكذلك تأثير الدكتور عبد الرزاق السنهوري في الدكتور محمد زكي عبد البر ، كما يتضح في منهجه في تقنين الفقه الإسلامي ، **وتأثير أمين الخولي في تلميذته الدكتورة بنت الشاطئ** التي صارت زوجة له فيما بعد،

وتلميذه الدكتور خورشيد في مجال الدراسات الإسلامية [1]. فإذا اختلفت عقيدة المرشد ومذهبه وسلوكه عن عقيدة الطالب ومذهبه وسلوكه ، فإما أن يستجيب الطالب لتوجيهات أستاذه وتتميع عقيدته وبخاصة في الدراسات ذات الصلة بالعقيدة والشريعة والحياة الاجتماعية وما له طابع إنساني ، وإما أن يأبى الطالب الانقياد والخضوع لأستاذه فيكون مصيره الحرمان من الشهادة . وأكثر ما يتضح هذا النموذج في المستشرقين الذين نذهب إليهم راضين فنأخذ من بين أيديهم – للأسف – عقيدتنا وشريعتنا ومناهج سياستنا واقتصادنا .. إلخ .

ويذكر الدكتور مصطفى السباعي – رحمه الله – في تلك الجولة التي طاف فيها على جامعات كثيرة في أوروبا سنة ١٩٥٦م ما أخبره به البروفيسور أندرسون من أنه أسقط أحد المتخرجين من الأزهر الذين أرادوا نيل الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد هو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام وقد برهن فيها على أن الإسلام أعطى المرأة حقوقها الكاملة قال " فعجبت من ذلك وسألت هذا المستشرق وكيف أسقطته ومنعته من نوال الدكتوراه لهذا السبب وأنتم تدعون حرية الفكر في جامعاتكم ؟ قال : لأنه كان يقول : الإسلام يمنح المرأة كذا والإسلام قرر للمرأة كذا ، فهل هو ناطق رسمي باسم الإسلام ؟ هل هو أبو حنيفة أو الشافعي حتى يقول هذا الكلام ويتكلم باسم الإسلام؟ إن آراءه في حقوق المرأة لم ينص عليها فقهاء الإسلام الأقدمون، فهذا رجل مغرور بنفسه – يقصد الباحث – حين ادعى أنه يفهم الإسلام أكثر مما فهمه أبو حنيفة والشافعي " [2].

---

[1] الدكتور عبد الله خورشيد البري كان – رحمه الله – رئيساً لقسم اللغة العربية في كلية الألسن وأستاذاً للدراسات الإسلامية ، وانظر كتابه : **القرآن وعلومه في مصر من سنة ٢٠هـ إلى سنة ٣٥٨هـ** .

[2] **الاستشراق والمستشرقون** – مصطفى السباعي ، نقلاً عن أجنحة المكر الثلاثة ، للشيخ عبد الرحمن الميداني – ص ١٥٢ .

– **وللبيئة أثرها في الموضوع** نجاحاً وذيوعاً ، أو كبتاً وسقوطاً ، ففي بيئة يشيع فيها المذهب الحنبلي لا اعتراض على باحث يقول عن تارك الصلاة كسلاً : إنه كافر ؛ لأن المذهب ينتصر لهذا الحكم ، لكن ماذا لو اختار الباحث حكماً من المذاهب الأخرى يخالف هذا الحكم وعضده وقواه ؟

لكن الباحث الذي يصادم المجتمع الذي خالف أمر ربه في تحريمه الربا والتحاكم إلى غير شريعة الله ، وموالاة أعداء الله وغير ذلك ، فإنه باحث مجاهد بالكلمة مؤازراً للحق ولو كان الحق غريباً في بيئته ، قليلاً أشياعه ﴿ **وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ** ﴾ [1].

وكلما كان غرض البحث عظيماً ، ومقصده نبيلاً ، مبتغياً الحق ومرضاة وجه ربه الأعلى، ذلل الله له الصعاب، ومهد له طريق الصواب، وكما قال ابن عباس – رضي الله عنهما – : " إنما يعطي الرجل على قدر نيته "[2].

ونخلص مما سبق إلى أن اختيار الموضوع ينحصر في أربعة عناصر هي :

١ – **مراجع اختيار الموضوع :** على الباحث أن يختار الموضوع بنفسه بعد أن يتفاعل معه ، ولا يجوز له أن يتبنى موضوعاً للدراسة يقذفه له غيره ، ما لم تحصل منه القناعة بهذا الموضوع ، ويمكن للباحث أن يختار موضوع بحثه بالرجوع إلى المراجع التالية [3]:

أ– **المراجع المتخصصة :** فالقراءة المتأنية لهذه المراجع تمد الباحث بكثير من الموضوعات التي تصلح للكتابة فيها .

ب– **الموسوعات :** إن الموسوعات ، كموسوعة الفقه الإسلامي والموسوعة الفقهية الميسرة لغير المتخصصين ، تمد البحث بسيل من الموضوعات،

---

[1] **المطففين : (٢٦)** .

[2] **مقدمة المجموع** – للنووي – ج١ ص ١٧ .

[3] **طرق البحث في الدراسات الإسلامية** – ص ١١ .

وتعطيه فكرة عن كل موضوع ، يستطيع بها أن يقدر مدى صلاحية كل موضوع منها لأن تكتب فيه رسالة ماجستير أو دكتوراه .

ج- **المعاجم المتخصصة :** إن هذه المعاجم كمعجم لغة الفقهاء ، ومعجم لغة الأصوليين ، ومعجم المصطلحات الاقتصادية وغيرها ، تحمل للباحث رؤوس موضوعات تذكرة بنفسها، ليختار أحدها ويجعله موضوع بحثه.

د- **مذاكرة العلماء :** إذ كثيراً ما تعترض بعض المشكلات العلماء ، فيحارون فيها ، ولا يملكون الوقت لبحثها ، ويتمنون لو أفردها بعض طلاب العلم بالبحث والتصنيف ، بل إن أساتذة الجامعات كثيراً ما ينفذون بعض مشاريعهم العلمية عن طريق اختيارها كموضوعات أبحاث لطلابهم في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه .

ه- **استقراء احتياجات المجتمع ومشاكله :** إذ أن هذا الاستقراء يبرز للباحث كثيراً من المشكلات والمسائل التي يعيشها الناس ، وهي بحاجة إلى أن تُبحث بحثاً علمياً متأنياً ، ويبين رأي الشرع فيها .

٢ - **شروط الموضوع المراد بحثه :** يشترط أن يتوفر في الموضوع المراد بحثه الشروط التالية :

أ- **الأصالة :** وأعني بالأصالة: الموضوعات التي تعتبر أصلاً لغيرها ، ويمكن التفريع والبناء عليها ، أما الموضوعات العقيمة التي لا يمكن التفريع عنها، ولا البناء عليها ، فلا تصلح أن تكون موضوعاً لبحث .

ب- **الجدة :** ويشترط في البحث أن يكون جديداً لم يسبق لأحد أن عالجه ، ويعتبر البحث جديداً وإن لم يكن جديداً بكل ما فيه ، بل يكفي أن يكون جديداً بفكرته ، أو جديداً في بعض جزئياته ، أو جديداً في أسلوب عرضه . ويجوز لباحث أن يعيد البحث في موضوع سبق لغيره أن بحث فيه إذا ظهر في البحث الأول قصور يريد الباحث الثاني أن يتلافاه ، أو خطأ يريد إصلاحه .

ج- **التوسط :** ويشترط في البحث ألا يكون عائماً ليست له ضوابط دقيقة ، ولا واسعاً يتعذر على الباحث الإحاطة به ، ولا قصيراً يعجز عن الجولان فيه.

د- **الحيوية :** يشترط في الموضوع المبحوث أن يكون حياً ، والموضوع الحي هو الموضوع الذي يعالج مشكلات الناس ، أو يكون في دائرة اهتماماتهم ، أو في دائرة اهتمام شريحة من شرائحهم .

ه- **مناسباً لإمكانيات الباحث :** وهذه الإمكانيات قد تكون إمكانيات علمية : فالموضوع الذي يناسب طالب الدكتوراه لا يناسب طالب الماجستير . وقد تكون إمكانيات فكرية : فالموضوع الذي يكثر فيه الاستنباط يناسب الأذكياء جداً ولا يناسب متوسطي الذكاء ؛ وقد تكون إمكانيات زمنية : فلا يجوز للباحث أن يختار موضوعاً يتطلب جمع معلوماته وصياغتها عشرة أعوام مثلاً لنيل درجة الماجستير التي خصص لبحثها مدة سنتين ؛ وقد تكون إمكانيات صحية : فالمريض الذي يتعذر عليه السفر أو الحركة ، عليه أن يختار موضوعاً لا يحتاج إلى السفر ، ولا إلى كثرة الانتقال ، وقد تكون إمكانيات أخرى .

و- **وضوح المعالم :** يشترط في البحث أن يكون واضح المعالم بالنسبة للباحث، ولذلك تطلب بعض الجامعات من الباحث أن يلقي محاضرة أو يجري حواراً ، أو يكتب ملخصاً عن بحثه ، لتتأكد من وضوح البحث في ذهن الباحث .

ز- **إمكان الوصول إلى نتيجة فيه :** فإن كان لا يمكن الوصول فيه إلى نتيجة لفقد الوثائق مثلاً ، أو لعدم قدرة الباحث على الترجيح ، أو لأي سبب آخر، فلا يجوز للباحث أن يختاره .

ح- **أن لا يحيي فكرة هدامة قد ماتت :** ولذلك لا يجوز اختيار موضوع يحيي مبادئ فرقة هدامة من الفرق الدينية التي بادت .

ط- **أن لا يكون في طرحه تغذية للشقاق بين المسلمين :** وعلى هذا فلا يجوز البحث في مسألة كثر الجدل فيها بين المسلمين ، إذا كان بحثها لا يقضي على هذا الجدل ، بل يغذيه ويقويه .

ي- **توفر المراجع :** إن من يختار موضوعاً ليبحث فيه لابد من أن يتأكد من وجود المراجع التي تعالج هذا الموضوع، وكم من طالب قد تقدم بموضوع، ثم اعتذر عنه لعدم كفاية المراجع .

٣ - **أهداف البحث :** لابد من أن يحقق البحث أهدافاً ، ولابد من وضوح هذه الأهداف في ذهن الباحث ، لأن معالجة الموضوع تختلف لاختلاف الهدف، فمن كان هدفه من بحثه تعريف الناس، أو شريحة من الناس بالمشكلة، يسلك طريقاً في بحثه غير الطريق الذي يسلكه من كان هدفه حل المشكلة .

ومن الأهداف المعتبرة للبحث ، الأهداف التالية :

أ- **الوصول إلى حكم لحادثة جديدة** لم يبحثها غيره ، أو التنبيه على أمر لم يسبق لأحد أن نبه إليه .

ب- **إتمام بحث** لم يتمه من بحثه سابقاً .

ج- **شرح وبيان** ما هو غامض ، ومن هذا القبيل الشروح التي وضعت على المتون .

د- **اختصار ما هو مطول** ، وقد شاع هذا قديماً ، ولم يعد اليوم مقبولاً كبحث .

ه- **جمع متفرق** ، وذلك كجمع مذهب إمام من بطون الكتب لم يسبق لجامع أن جمعها ، كفقه الحسن البصري ، وفقه سفيان الثوري ، وكجمع فروع وأبواب في نظرية فقهية ، كنظرية الإثبات ، ونظرية العقد .

و- **إفراز مختلط** ، كاستقراء تراجم الصحابة ، واستخراج تراجم من مات في بيت المقدس ، أو في المدينة المنورة منهم .

ز- **إصلاح أخطاء** وقع فيها مؤلفون سابقون .

ح- **إعادة عرض موضوع قديم** بأسلوب جديد .

٤ - **عنوان البحث :**

أ- **أهمية العنوان :** عنوان البحث هو أول ما يقع عليه نظر القارئ ، ولذلك وجب على الباحث الاهتمام به ، وكم من قارئ أقبل على شراء كتاب لإعجابه بعنوانه مع أنه لا يعلم عن مضمونه شيئاً ، وكم من قارئ أعرض عن شراء كتاب ، لأن عنوانه لم يغره بالشراء .

ب- **شروط العنوان :** يشترط في العنوان ما يلي :

(١) **أن يكون معبراً عن مضمون البحث** ، ولا يجوز أن يكون مفهوم العنوان أكبر من مضمون البحث ، فلا يجوز أن يوضع عنوان (العلم) لبحث لا يتضمن سوى فضل العلم ، لأن البحث في العلم يتناول أموراً أخرى ، ولكن يجوز عند الضرورة أن يوضع عنوان يعبر عن أبرز نقطة في البحث ، عند تعذر وجود عنوان يشتمل على جميع نقاط البحث .

(٢) **غير طويل ، ولا قصير .**

(٣) **أن يكون بعيداً عن العناوين الدعائية المثيرة .**

(٤) **أن يكون سهل الحفظ ، يتذكره بسهولة من يحتاجه .**

المبحث الثالث

المصادر والمراجع

أنواعها – وسائل التعرف عليها – طرق تسجيلها – إثباتها في البحث.

أنواع المصادر والمراجع :

يقرن كثير من الدارسين كلمتي المصدر والمرجع ، وغالباً ما يستخدمها البعض استخداماً واحداً ، دون تفرقة بين ما هو مصدر وما هو مرجع ، وشاع استعمالها متجاورتين في البحوث العلمية عن وعي بالتفرقة أو عن غير وعي .

والمقصود بالمصادر والمراجع هنا [1]: كل ما يمد الباحث بمعرفة معينة يستخدمها في بحثه ، ويقيم عليها بنيانه ، ويستمد منها نتائجه ، ومن الواضح أن مصادر البحث ومراجعه تختلف نوعيتها وطبيعتها باختلاف ميادين العلوم ، ويمكن أن تكون المصادر آلة متحركة، أو صماء، أو إنساناً أو نباتاً أو حيواناً أو أي شيء حي أو جامد في الطبيعة، كما يمكن أن تكون معارف مدونة، مطبوعة أو مخطوطة في كتب، أو منشورة في دوريات أو صحف، ومن الممكن أن تكون أحاديث مذاعة في الإذاعة المسموعة أو المرئية، أو مراسلات أو محاضرات ، أو وثائق رسمية أو أحاديث شفاهية أو محادثات هاتفية ، أو غير ذلك .

وأحياناً يتمكن الباحث من الاتصال بمصدر معلوماته بطريق مباشر وأحياناً يتعذر عليه ذلك ، فيلجأ إلى الوساطة بينه وبين مصدر بحثه .

وسائل التعرف عليها وتجميعها :

تختلف أهمية كل نوع من أنواع المصادر المدونة باختلاف طبيعة الموضوع ، فقد تكون المخطوطات هي ميدان البحث ومصادره الأساسية ، بينما تكون الصحف اليومية أو الدوريات هي ميدان البحث والمصادر الأساسية عند

---

[1] **الدليل إلى منهج البحث العلمي** – ص ٤٩ .

باحث آخر ، ومع ذلك فإن الذي يستحق أن نتحدث عنه هنا ، هو الكتاب ، لأن الاستعانة بالمصادر المدونة الأخرى توحي بها وتدل عليها طبيعة الموضوع ، كالدراسة في الوثائق الرسمية ، أو الدوريات أو غير ذلك .

ولابد أن يكون لدى الباحث إلمام ببعض مصادره التي ينطلق منها إلى التعرف على بقيتها ، وعليه حينئذ أن يعاود قراءة قائمة المصادر فيما لديه من كتب ، فستقوده تلك القوائم إلى التعرف على مجموعة من مصادره ومراجعه . وكلما وجد شيئاً منها كرر التجربة ذاتها ، وشيئاً فشيئاً سوف يصبح لديه عدد من تلك الكتب يستطيع فحصها بقراءة مقدماتها ومحتواها ، ليتعرف على مدى صلاحيتها لموضوع بحثه ويختار منها ما يناسبه .

ومن الوسائل التي تعين الباحث – أيضاً – في الوصول إلى مصادر بحثه ، الرجوع إلى فهارس الموضوعات في المكتبات العامة ، وعليه أن يتحسس فيها ما يتصل بموضوع بحثه أو يمت إليه بصلة من قرب أو بعد ، ومن الأفضل أن يوسع دائرة الاطلاع فيتناول الكتب التي يخطر بباله أنها تفيده في بحثه ، ولكي لا يضيع وقته في قراءة قد لا يجني من ورائها نفعاً مباشراً ، فإنه يكتفي بقراءة مقدمة الكتاب وفهرست الموضوعات ، أو عناوينه الكبيرة والصغيرة . وبعد فترة من التعامل مع الكتب سيكتسب خبرة تعينه في التعرف سريعاً على نطاق بحثه .

ومن الوسائل كذلك – تتبع آثار الباحثين المتخصصين في المجال الذي اختاره الباحث ، فمن المعروف أن هناك طائفة من الباحثين اقترنت أسماؤهم بفرع معين من فروع الدراسة ، ويستطيع تتبع أعمالهم بمراجعة البطاقات المدونة تحت اسم أي باحث منهم في فهارس المؤلفين بالمكتبات العامة ، وبمراجعة ما يكتبه – عادة – معظمهم في نهاية الكتب ولا سيما الطبعات الأخيرة حيث يذكرون بقية مؤلفاتهم ، وبمراجعة قوائم دور النشر التي تعود أحد الباحثين أن ينشر فيها ، ومن خلال ذلك كله يستطيع الباحث أن يتعرف على أكبر قدر ممكن من مصادر بحثه .

وهناك اقتراحات أخرى تساعد الطالب على إعداد مراجعه ، وفيما يلي أهم هذه الاقتراحات [1]:

١ – يبدأ الطالب بأن يقرأ ما كتب عن موضوعه بدوائر المعارف العالمية التي تضافرت جهود ضخمة لإنتاجها .

وستضع دوائر المعارف أيدي الطلاب على المصادر الأصيلة بما تذكره من مراجع ومصادر لما تورده من معلومات ، ويسارع الطالب فيدون عناوين هذه المصادر بقوائم مراجعه في القسم الخاص بها من الدوسيه .

٢ – أن يستعين في هذه المرحلة بالكتب الحديثة القيمة التي تثبت مراجع ما احتوته في أسفل الصفحات ، ومن هذه الهوامش سيحصل الطالب على كثير من المراجع الأصيلة ، يضيفها إلى قوائم مراجعه .

٣ – أن يتحدث مع من له خبرة بهذه الدراسة ، فأغلب الظن أنه سيرشده إلى بعض المراجع ، كما يفيده في تنسيق الموضوع ، ويفتح له أبواباً نافعة .

٤ – على الطالب أن يتعرف بل أن يعقد صلات ودية مع المشرفين على المكتبات التي يتردد عليها ، أو مع رؤساء الأقسام بالمكتبات التي تتبعها دراسته ، إذا وجدت هذه الأقسام بالمكتبات ، فأغلب هؤلاء لهم خبرة كبيرة بالمراجع ، وببعض المخطوطات الثمينة التي قد تتصل بالموضوع ، ولا يفتأ هؤلاء يعملون في الكتب وينقبون فيها ، فلا نزاع أنهم سيمدونه بين الحين والآخر بما يعاونه معاونة ظاهرة .

٥ – يراجع الطالب فهارس المكتبات في المادة التي يبحث فيها ، وبالإضافة إلى المكتبات العامة سيجد في مكتبات المعاهد والكليات التي تعني بدراسته فرصة أوسع وأيسر للحصول على مصادر هامة ، فطالب القانون يلجأ إلى فهارس كلية الحقوق ، وطالب الدراسات الإسلامية يلجأ إلى فهارس مكتبة الأزهر وكلية دار العلوم ، وطالب التربية يلجأ إلى فهارس مكتبة كلية التربية .. وهكذا .

---

[1] راجع : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٥١ .

٦ – ينصح الطالب بأن يقرأ الأبحاث الجديدة التي تنشر بمجلات تعنـــي بمثـــل دراسته .

ويستطيع الباحث أيضاً أن يتعرف على المصادر المتصلة ببحثه اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بالوسائل التالية :

١ – فهارس المكتبات العامة أو الخاصة بقسميها " المطبوع والمخطوط " .

٢ – البحوث والرسائل الجامعية التي لها صلة ببحثه ، فسيجد فيها قائمـــة مـــن المصادر تعينه وترشده إلى ما يفيد في بحثه .

٣ – الموسوعات والدوريات وقوائم دور النشر والمكتبات .

٤ – الكتب المتخصصة في هذا الفن مثل :

(١) الفهرست لابن النديم "محمد بن إسحاق المتوفي ٣٨٥هـــ وقيل ٣٨٨".

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة "أحمد بن مصطفى".

(٣) كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون لحاجي خليفة " مصطفى بن عبد الله المتوفى ١٠٦٧هـــ " وهو في مجلدين كبيرين .

(٤) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي في مجلد ضخم .

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ، وهو مصـــنف احتوى الكتب المطبوعة مع ترجمة موجزة لمؤلفيها منذ ظهور الطباعة إلى سنة ١٣٣٩هـــ–١٩١٩م .

(٦) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دون فيه مؤلفه المصنفات منذ بدء التدوين حتى عصر المؤلف " .

(٧) تاريخ الأدب العربي لكارل بركليان الذي ترجم الدكتور عبـــد الحلـــيم النجار ثلاثة أجزاء منه ونشرت سنة ١٩٦١ هـــ بالقاهرة .

٥ – وقد يجد الطالب بغيته عند أساتذته أو عند زملائه الباحثين فـــي الميـــدان نفسه.

كل هذا سيضمن للطالب مجموعة كبيرة من المراجع مفيدة وشـــاملة ، وحتى إذا كانت هذه المجموعة غير كافية ، فلا نزاع في أن الموضوع سيتضح له كلما سار فيه ، وستتفرع مراجعه من حين لآخر .

وسيجد الطالب بعض هذه المراجع متصلاً بالموضوع اتصالاً عامـــاً ، كما سيجد بعضها متصلاً بباب من أبواب الرسالة أو بفصـــل مـــن فصـــولها ، فليثبت الكتب المتصلة اتصالاً عاماً بالموضوع وحدها ، وليوزع على كل فصل مجموعة الكتب المتصلة به . ويجوز أن يثبت المراجع كلها في قائمة واحدة إذا لم تكن مميزة الاتجاهات ، وهذا ما يغلب أن يتبعه الطلاب الذين يعتمدون على مراجع قديمة ، إذ أن مؤلفيها كانوا – غالباً – يكتبون عن كل شيء . فأغلـــب الظن أن كل كتاب سيحوي مادة عن كل باب من أبواب الرسالة .

ومن الضروري أن يتنبه الطالب إلى أنه إذا استعمل طبعة ما لمصـــدر من المصادر، كان عليه أن يستعمل نفس الطبعة في جميع بحثه كلما أمكن ذلك، فإذا اضطر لاستعمال طبعتين لمصدر واحد فإن من الواجب أن يحـــدد الطبعـــة التي اعتمد عليها في كل اقتباس يورده عن ذلك المصدر .

طرق تسجيلها :

يتعامل الباحث مع مصادره ومراجعه ثلاث مرات [1]، تمثل كل مـــرة مرحلة من مراحل البحث : **الأولى** وهو بصدد تجميع مصادره ، **والثانية** حـــين يصوغ أفكاره ، **والثالثة** عندما يهيئ قائمة المصادر والمراجـــع ليضـــعها فـــي مكانها من البحث .

وسأتناول الحديث هنا عن العلاقة الأولى ، وعندما يبدأ الباحث عمله في تجميع مصادر بحثه ومراجعها ، ينبغي عليه مراعاة الدقة والتنظيم حتى يتمكن من تسجيل ما يحصل عليه من مصادر بصورة تمكنه من الاستفادة بها خـــلال بحثه ، وبعد ذلك في مستقبل حياته العلمية ، وقد لقيت عملية تسجيل المصـــادر

---

[1] راجع : **الدليل إلى منهج البحث العلمي** – ص ٥١ .

اهتماماً كبيراً من علماء مناهج البحث، **ولدى الباحث فرصة اختيار أحد أسلوبين يستطيع استخدام أيهما في عملية التسجيل .**

الأسلوب الأول : يعتمد على إعداد بطاقات فردية ، لكل مصدر أو مرجع بطاقة خاصة به تحتوي على كافة المعلومات الضرورية وهي :

١ – رقم الكتاب إذا لم يكن ملكاً خاصاً للباحث ، فإذا كان ملكاً له فيشير إلى ذلك ، أما إذا كان في مكتبة فإنه يشير على ذلك بذكر اسم المكتب ، ورقم الكتاب بها (الرقم العام والرقم الخاص) .

٢ – اسم المؤلف ، ويبدأ بذكر اسم الشهرة أولاً ، ثم يذكر الاسم الحقيقي ، فإذا اشترك في تأليف المصدر أكثر من مؤلف ، فيكتفي بذكر الاسم الأول ويلحق به كلمة (وآخرين)، وهناك مصادر مجهولة المؤلف ، ففي مثل هذه الحالة ، يذكر في موضع اسم المؤلف كلمة تدل على ذلك ، مثل " مجهول المؤلف " ، فإذا اهتدى الباحث إلى معرفة اسم المؤلف فإنه يضعه بين قوسين، وبعض الكتاب يلجأون إلى توقيع مقالاتهم بأسماء مستعارة، وربما يصنعون ذلك في تأليف كتاب أو عمل فني أو أدبي أو علمي ، لاعتبارات كثيرة ، فيكتفي الباحث بذكر الاسم المستعار ، إلا إذا عرف الباحث اسم الكاتب الحقيقي فإنه يذكره بين قوسين .

٣ – عنوان الكتاب ، ولابد من ذكر العنوان كاملاً ، ثم يذكر اسم المحقق والمترجم إن كان المصدر محققاً أو مترجماً .

٤ – معلومات النشر ، وهي :

أ- اسم البلدة أو الإقليم .

ب- اسم دار النشر أو الناشر أو المطبعة .

ج- رقم الطبعة .

د- تاريخ النشر .

وهذه المعلومات تذكر كما هي إذا كانت موجودة في صفحة غلاف المصدر ، وأي واحدة منها لم تذكر في صفحة الغلاف وتعرف عليها الباحث من موضع آخر في المصدر ، كأن يتعرف عليها من قراءة المقدمة ، أو من

آخر ورقة في المصدر ، أو في أي موضع ، فإن الباحث يذكره بين هاتين العلامتين [ ] .

٥ – عدد أجزاء الكتاب إذا وجدت ، وكذلك المجلدات .

٦ – عدد الصفحات .

ولابد من استخدام علامات الترقيم بين هذه المعلومات .

وإذا كان المصدر مقالاً فإننا نذكر اسم المؤلف ، وعنوان المقال كاملاً بين الشولتين المزدوجتين ، ثم عنوان الموسوعة المنشورة فيها (الكتاب أو المجلة أو الجريدة) تحته خط .

وحين يكون المقال جزءاً من كتاب فنتبع طريقة تسجيل الكتاب التي سبقت ، مع اختلاف بسيط في تدوين اسم المؤلف ، وإذا كان الكتاب لمجموعة من المؤلفين فندون اسم صاحب المقال ، ثم عنوان المقال بين الشولتين ، ثم اسم الكتاب ، وقد يأتي المقال مقدمة كتاب لمؤلف آخر فتسجل اسم مؤلف الكتاب وعنوان الكتاب ، ثم المقدمة وكاتبها ، وبعدها معلومات النشر وعدد الصفحات.

وإذا كان المصدر صحيفة، فلابد من ذكر اسم البلد التي صدرت فيها ، وتاريخ صدورها بين القوسين ، كل ذلك بالإضافة إلى البيانات الأساسية السابق ذكرها ، كعنوان المقال أو الخبر ، وصاحبه .

وعندما يستخدم الباحث مصدراً من الرسائل الجامعية ، فإنه يسجل البيانات التي سبق الحديث عنها في تسجيل الكتاب ، مع إضافة تنوع الدرجة العلمية التي حصلت عليها الرسالة ، واسم الجامعة التي منحتها ، وحالة الرسالة من النشر أو عدمه .

الأسلوب الثاني : يعتمد على نظام القوائم ، بحيث تحتوي كل قائمة على الأنواع المتجانسة من المصادر ، فقائمة للكتب ، وأخرى للمخطوطات ، وثالثة للدوريات ، وهكذا تتجمع المصادر كلها في عدد محدود من القوائم ، وليس من الضروري أن نسجل بنسق معين ، وعلى الباحث أن يسجلها مرتبة بالطريقة

التي تسهل له الرجوع إليها والاستفادة منها ، ولا تختلف المعلومات – التي تتعلق بكل نوع من أنواع المصادر – السابقة – في حالة تسجيلها بأسلوب القوائم – قليلاً أو كثيراً – عن حالة تسجيلها بأسلوب البطاقات .

وعلى الرغم من أن عملية تسجيل المصادر بأي أسلوب من الأسلوبين السابقين عملية تنظيمية ، لا تمثل جانباً من البحث عند اكتماله ، لكنها ذات آثار بعيدة في تكوين الباحث ، وتعويده الدقة والنظام ، وستظهر آثارها في جانب ملموس من بحثه ، عند إثبات مصادره أثناء عملية الصياغة والكتابة .

إثبات المصادر عند صياغة أفكار البحث :

يمثل هذا العمل العلاقة الثانية بين الباحث ومصادره ، وهي علاقة ملموسة ذات آثار مجسدة في البحث المدون تعكس الجانب التنظيمي في البحث، وتخبر عن شخصية الباحث .

والبحث في جوهره مجموعة أفكار ، منها ما نقله الباحث عن غيره لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، ومنها ما هو من فكر الباحث نفسه ، والأفكار المنقولة عن الغير لابد من توثيقها بذكر مصادرها ، **وعند إثبات مصدر الفكرة يجب مراعاة ما يلي** [1]:

١ – لابد من مراعاة استخدام أدوات الترقيم ، والاصطلاحات الخاصة ببيانات النشر ، كما سبق تفصيلها عند الحديث عن تسجيل البطاقات أو القوائم الخاصة بالمصادر .

٢ – ذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده في البحث للمرة الأولى ، بحيث تذكر اسم المصدر ، وصاحبه ، والبيانات الخاصة بنشره ، ثم تذكر رقم الصفحة التي وردت فيها الفكرة المنقولة .

---

[1] المصدر السابق – ص ٥٧ .

٣ – عند ورود مصدر سبق ذكره في البحث من قبل ، لا داعي لكتابة جميع البيانات الخاصة به ، ويمكن الاكتفاء بذكر اسمه ، ورقم الصفحة التي وردت فيها الفكرة المنقولة ، والإشارة إلى أنه مرجع سابق .

٤ – عند النقل عن مصدر واحد على التوالي ، نذكره في المرة الأولى – كامل البيانات – ونكتفي في الأفكار المتتالية – بالإشارة إلى أنه المرجع السابق ، ونذكر أرقام الصفحات وكل الأفكار المتتالية ولا يؤثر – الفصل بين الأفكار – تدخل الباحث بالتعليق أو المناقشة ، أما إذا كان الفصل بالنقل عن مصدر آخر ، فيرجع ذكر المصادر إلى سيرته الأولى .

ويختلف الباحثون في تحديد مكان إثبات المصدر ، فمنهم من يذكر الفكرة ومصدرها في موضع ذكرها من البحث ، ومنهم من يجمع مصادر الأفكار ويوردها في موضع معين من البحث بعد الفراغ من عرضه الأفكار ، والذين يثبتون المصدر عند ورود فكرته، يجعلون له موضعاً في أسفل الصفحة، ويضعون لكل فكرة رقماً حسب ورودها في الصفحة ، ويقابلون بين الفكرة ومصدرها في أسفل الصفحة بالرقم ذاته ، وكلما بدأت صفحة أخرى ، بدأ تسلسل الأرقام من جديد ، بحيث تبدأ الفكرة الأولى في أول كل صفحة بالرقم (١) . وتوضع الأرقام بين قوسين صغيرين عند نهاية الفكرة مرتفعة قليلاً عن مستوى السطر. وإذا لم تستوعب المساحة بأسفل الصفحة جميع بيانات المصدر، فلا بأس بإتمامها في الصفحة التالية ، مع وضع إشارة تفيد أن الكلام موصول ، ويرمز لها بخطين هكذا = . وهذه الإشارة ذاتها يمكن استخدامها في أي تعليق يطول ويحتاج الباحث إلى إتمامه في الصفحة التالية ، أو التي بعدها ، وينبغي أن يفرق الباحث بين ما يضعه في صلب الصفحة ، وما يجعله في أسفلها من أفكار إضافية .

ولهذه الطريقة في إثبات المصادر حسناتها وعيوبها ، أما حسناتها فهي التيسير على القارئ حيث يجد الفكرة مقرونة بمصدرها ، وانتقال النظر من أعلى الصفحة إلى أسفلها لا يتطلب الجهد الذي يتطلبه الرجوع إلى المصدر في آخر البحث ، كلما أراد أن يعرف مصدر فكرة من الأفكار ، أما عيوبها فإنها

تكمن في الخوف من الاضطراب في اختلاف الأرقام بين الأفكار ومصادرها ، فتنسب فكرة ما إلى غير مصدرها ، وأما الذين يجمعون مصادر أفكار البحث كلها فإنهم يخصصون لها مكاناً في آخر البحث ، عقب الانتهاء من عرض الأفكار ، ويسلسلون أفكار البحث كلها من أول صفحة إلى آخرها . وكما وردت الأفكار مسلسلة يوردون مصادرها مسلسلة أيضاً ، حاملة الأرقام نفسها ، أما الفكرة رقم ١٧ الواردة في صفحة ٧ من البحث يقابلها المصدر رقم ١٧ في الصفحة رقم ٣٧ ، وهو الموضع الذي اجتمعت فيه المصادر كلها . وربما ناسبت هذه الطريقة البحوث القصار ، التي تطلق عليها مصطلح " المقال " ، أما البحوث الطويلة فإنني أميل إلى إثبات مصدر الفكرة عند ورودها رقماً واحداً في كل صفحة من صفحات البحث .

وفي إطار إثبات المصادر يشيع استخدام كلمات تتكرر ، مثل الصفحة ، والجزء، والمجلد، وقد تعارف المشتغلون بالبحث العلمي على رموز يختصرون بها تلك الكلمات، أذكر أهمها ليستعين بها الباحثون في إثبات مصادر أفكارهم ، وهذه المصطلحات هي :

الكلمة	مختصرها
الصفحة	ص
الجزء	جـ
المجلد	مج
قبل الميلاد	ق. م
إشارة الوفاة	(ت)
السنة الميلادية	م
السنة الهجرية	هـ

ومن أهم ما يجب أن يلاحظ في المراجع تخصصها في النقطة التي يبحث فيها الطالب ، فإذا كان يبحث مثلاً في التاريخ ، فمراجعه الأصيلة العامة هي كتب التاريخ ، ولكنه إذا عرض له في بحثه تحقيق لغوي – كأن يريد أن يحقق معنى الخلافة أو الوزارة في اللغة – فمرجعه في ذلك كتب اللغة ، وإذا عرض له حديث عن النبي ﷺ وأراد أن يؤكد صحته فليبحث عنه في كتب الحديث الستة الشهيرة، وإذا أراد أن يستشهد بأبيات لشاعر فليكن مرجعه ديوانه، وهكذا ينتقل الباحث من مراجعه الأصيلة العامة إلى مراجع أصيلة خاصة ككتب الفقه والعقائد واللغة والحديث ودواوين الشعراء كلما صادف في بحثه ما يستلزم ذلك .

أما المراجع الثانوية فهي المراجع التي أخذت مادة أصيلة من مراجع متعددة ، وأخرجتها في ثوب آخر جديد ، فعلى الطالب – إذا وجد في المراجع الثانوية ما يلزمه – أن يعود للمراجع الأصيلة لتحقيقه وأخذه منها ، وسيجد الطالب من تجاربه أن عودته للمراجع الأصيلة للتحقيق ضرورية ، فكثير من المراجع الثانوية تسيء فهم ما كتب في هذه المراجع ، أو أن المادة تلون في المراجع الثانوية بلون خاص يبعدها عن الفكرة التي سيقت لها في الأصل .

إذن مصادر البحث نوعان :

١ – مصادر أصيلة .

٢ – ومصادر ثانوية .

١ – **فأما المصادر الأصيلة** ، فهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما [١]. ولذلك يجب على الباحث أن يعتمد على تلك النوعية من المصادر ، باعتبارها الموثقة ذات القيمة والتي تجعل للبحث وزناً علمياً بقدر ما أفاد الباحث من هذه المصادر وبقدر ما توصل إليه من نتائج .

---

[١] كيف تكتب بحثاً أو رسالة – ص ٤٦ ، ونقل هذا التعريف نفسه الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في **(كتابة البحث العلمي)** – ص ٦١ عن كتاب البحوث الأدبية ، للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي .

٢ - **وأما المصادر الثانوية** ، التي يطلق عليها بعض الباحثين المراجع الثانوية[١]، فهي تلك الكتب التي تناولت المصادر الأصيلة ونقلت عنها تأييداً أو رفضاً لفكرة ما أو شرحاً أو تلخيصاً لها .

- فإذا ساغ الاستئناس بالشرح أو التلخيص أو التأييد أو الرفض ، فإنه لا يسوغ أن ينقل فكر فقيه معين أو أقواله من كتاب حديث ، بينما كتبه موجودة بين أيدينا ، فقد يقع المؤلف المعاصر أو الناسخ في تصحيف المنقول أو يلونه ويلويه ليخدم غرضاً له .
- يقول ابن عابدين عن التزامه النقل من الأصول في شرحه على الدر المختار : "وقد التزمت فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط مراجعة أصله المنقول عنه وغيره خوفاً من إسقاط بعض القيود والشرائط".

وقد ذكر النووي ، أنه لا ينقل آراء أئمة المذاهب من كتب الشافعية ، بل ينقلها من كتبهم ولا ينقل من أصحابه إلا القليل ، ويعلل ذلك قائلاً : " لأنه وقع في كثير من ذلك ما ينكرونه " .

ولنضرب مثلاً يوضح الفرق بين المصادر الأصيلة والمصادر الثانوية :

فإذا أراد الباحث أن يدرس " **اختيارات الإمام النووي في الفقه** " فإن المصادر الأصيلة له هي الكتب التي ألفها النووي في هذا الفن أو ما يتصل به ككتاب "**المجموع شرح المهذب**" و" **منهاج الطالبين وعمدة المفتين** " و" **روضة الطالبين** " و " **شرحه لصحيح مسلم** " وبخاصة أحاديث الأحكام أو ما يكون قد ألفه غير ذلك مطبوعاً أو مخطوطاً في الفقه وما يتصل به .

أما المصنفات التي تتناول كتب النووي أو بعضها بالشرح والتعليق أو الاختصار أو النقل منها فإنها مصادر ثانوية ، لأصحابها فهم لكلام الشيخ ، وللباحث فهم قد يختلف أو يتفق معه .

---

[١] انظر : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – هامش ص ٣٩، ٥٠ .

ومن ثم وجب الاعتماد على المصادر الأصيلة المباشرة دون الاعتماد على ما دونها إلا تأييداً لفكرة أو تتبعاً لنشأتها أو غير ذلك مما يراه الباحث جديراً بالإثبات .

فإذا لم يجد المصدر الأصلي ، أو وجد بعضه وفقد باقيه ووجدناه أو بعضه في مصدر ثانوي ، صار هذا الجزء المنقول أصلاً في المسألة .

رأيت في دراستي للماجستير[1] عن ابن كثير نسخة مخطوطة فريدة في دار الكتب المصرية بخط المؤلف نفسه " ابن كثير " عن مسند " عمر بن الخطاب الفقهي " كاملة غير منقوصة ، وحين عدت إلى النسخة بعد حصولي على الدكتوراه بعدة سنوات وجدت يداً آثمة قد امتدت إلى مئة ورقة من وسط المخطوط الوحيد في العالم على مدى علمي فانتهبتها ، لكن الله سلم ، إذ وجدت المسئولين قد صوروا النسخة كاملة على ميكروفيلم ، فلو لم يصور هذا الجزء المنتهب ونقله ناقل في كتابه أو نقل بعضه صار الكتاب المحتوي لهذا الجزء المنقول أصلاً له .

وعلى الباحث حين ينقل من المصادر الأصيلة أن يرتبها الأقدم فالأقدم، أو الأهم فالمهم ، أو حسب الترتيب التاريخي للمذاهب الفقهية ، أو غير ذلك مما يراه متلائماً مع فكرته .

ومما يجدر ذكره أن بعض الباحثين يحشد في الموضع الواحد من المصادر الكثير ويعدد منها تكثيراً لها ظناً منه أن كثرتها في كل موطن وكل فكرة يقوي بحثه ، لكن الأمر ليس كذلك . **فليست كل فكرة تحتاج إلى نقول من هنا ومن هناك** ، فإذا كان الباحث يتعرض مثلاً لوجوب الصلاة ، أو النهي عن الحلف بغير الله ، فإن هذا لا يحتاج منه إلى تعدد النقول من مصنفات الفقهاء لأنه لا خلاف بين المسلمين فضلاً عن العلماء في ذلك ، ويكفيه أن ينقل من القرآن والسنة ما يدل على ذلك .

---

[1] الكلام يدور على لسان الدكتور إسماعيل سالم في كتابه (**المبحث الفقهي**) .

أما إذا تعرض **لحكم تارك الصلاة كسلاً وهل يكفر** كما قالت الحنابلة ؟ **أم لا يكفر كما قالت المذاهب الأخرى** ؟ ، فإن هذا يحتاج منه إلى الرجوع إلى المصادر المعتمدة في كل مذهب والنظر في أدلتهم وترجيح ما يترجح منها بالدليل . وكذلك الأمر فيما يتعلق **بالنهي عن الحلف بغير الله هل النهي للتحريم كما قالت الحنابلة والظاهرية ؟ أم للكراهة كما قال جمهور الفقهاء ؟**

وإذا نقل الباحث في مسألة النهي عن الحلف بغير الله حديثاً يدل على ذلك ، فإن مصدره الأصلي في هذا الموطن هو كتب السنة لا مصنفات الفقهاء ، وكذلك إذا أرادوا تحديد المراد من كلمة أو تركيب لغوي ، فإن مصدره الأصلي هو معاجم اللغة وما صنفه أهل الفقه في ذلك .

ثم إن المراجع إذا كثرت اهتم الباحث بأقدمها وأكثرها صلة بالموضوع، وإذا ذكر المصدر الرئيسي أغنى ذلك عن سلسلة المراجع التي أخذت عنه ، فليس هناك حاجة لأن يذكرها الباحث متصلة بهذه النقطة التي أخذها من مصدرها الأول .

تنظيم المصادر وإعدادها :

فإذا اجتمع لدى الباحث من المصادر الأصيلة والثانوية ما يشعر معه أن فيها غنية ، **رتبها ترتيباً يوافق البحث ، فقد يكون الترتيب أبجدياً** ، وهذا ما عليه الأكثرون ، كالترتيب الذي يراه في المكتبات العامة ، مع إضافة فكرة مختصرة عن الكتاب ومكانه ، مراعياً الاستفادة من أقرب مكتبة عامة له ، حتى لا يضيع وقته سدى ، مع نصحنا لطلاب البحث أن يقتنوا قدر ما يستطيعون من المصادر الأصيلة للرجوع إليها أي وقت من ليل أو نهار ، فإن لم يتيسر للبعض ذلك ، صور من الكتاب الأجزاء المتعلقة بدراسته ، ودون عليها اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، والطبعة وتاريخها ومكانها ، وقد يكون الترتيب زمنياً حسب وفاة المؤلف ، فالأقدم أولاً ثم الذي يليه وهكذا . وهذا الترتيب قد يفيد الباحث في تطور فكرة ما ، مع المقارنة بين المتأخر والمتقدم . وقد يكون الترتيب حسب أبواب الكتاب وفصوله ليضعوا لكل قسم منها مصادره .

الكتب والقراءة :

لا نزاع في أن الكتاب كريشة الرسام ؛ إن أمسك بهـا قليـل المـران اضطربت وأحدثت خللاً ، وإن تناولها الماهر المتمرن أبدعت وأخرجـت مـا ينطق بالحسن والجمال ، وكذلك الكتاب يقرؤه شخص فيسيء فهمه ، أو يخرج منه صفر اليدين ، ويقرؤه شخص آخر فيتزود منه علماً وأسلوباً ومنهاجاً .

ويظن البعض أن القراءة سهلة ما دامت المراجع قد أعدت ، والخطة قد وضعت . ولكن القراءة في الحقيقة عمل غير يسير إذا أريد بها أن تكون نافعة منظمة ويقول **Cole** : " **إن مما لا شك فيه أن المقدرة على القـراءة وعلـى هضم الأفكار المكتوبة أو الانتفاع بها فن لا يعرفه إلا القليلون ، ومن المجهود الضائع أن يبذل الطالب وقته وحماسته في قراءة غير نقدية غير مركزة** " .

فعلى طالب الدراسات العليا أن يتعلم كيف يقرأ ، وليضع أمامه حقيقـة هامة ، هي أنه يتوقع منه أن يقرا كثيراً ، وأن يطلع على مجموعة كبيرة مـن الكتب، وألا يفوته مرجع ذو أهمية في موضوعه ، وعمل كهذا يحتاج إلى أعوام طويلة لا تتوافر غالباً للطالب ، وللتغلب على هذه المشـكلة يجـب أن يعـرف الطالب نظام القراءة السريعة لبعض الكتب .

وعلى هذا فالقراءة ثلاث مراحل [1]**:**

١ – القراءة السريعة :

وتكون بقراءة الفهرس قراءة فاحصة ، ويختار الطالب من الفهرس مـا يمس موضوعه من قريب أو من بعيد ، ففي هـذه المرحلـة ، يكـون تحديـد الموضوعات التي ستقرأ هو الهدف الأساسي للاطلاع ، ويدخل في هذه المرحلة كذلك التعرف على الكتاب بقراءة بعض موضوعاته أو فصوله قـراءة سـريعة يحدد الطالب بها قيمة الكتاب على العموم ، فقد تكون الموضـوعات بـالفهرس جذابة ولكن يكون الحديث عنها في صلب الكتاب سطحياً أو ضحلاً ، وعلى هذا

---

[1] راجع : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٦٩ .

فالطالب في هذه المرحلة يستبعد بعض الكتب نهائياً لهبوط مستواها أو لعدم صلتها بموضوعه ، ويختار من بعض الكتب موضوعات محددة يؤمل أن تكون مفيدة لبحثه .

٢ – القراءة العادية :

وفي هذه المرحلة يقرأ الطالب الموضوعات التي حددها للقراءة في بعض الكتب ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوعه .

٣ – القراءة العميقة :

هناك أبحاث ممتازة وثيقة الصلة بالموضوع وهذه ينبغي أن يقرأها الطالب بتؤدة وعمق ، وعليه أن يتمثلها ويستفيد بها في تكوين فكره وتطويره ، وأن ينتفع باتجاهاتها ، وربما كان عليه أن يعيد قراءتها وأن يعيش معها ، وأن يقتبس منها ما ينير له السبيل .

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يقدمها كبار الباحثين لطلاب الدراسات العليا رجاء أن ينتفعوا بها في قراءتهم :

١ – أن يكون الطالب حاذقاً في تحديد قيمة الكتب التي بين يديه ليعرف المهم منها والأهم .

٢ – ألا يقرأ وهو مجهد جسمانياً ، فإن هذه الحالة ستؤثر في القوى العقلية ، وستجعل الاستفادة من القراءة هزيلة .

٣ – أثبتت عدة تجارب أن الإنسان أكثر استعداداً للفهم والاستفادة في ساعات الصباح ، فعلى الطالب أن ينظم وقته لينتفع بهذه الفترة .

٤ – ألا يستطرد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوعه من الكتاب الذي بين يديه، ويستطيع أن يستعين بالفهارس ليعرف ما يتصل بموضوعه وما لا يتصل ، ويجب أن نشير هنا إلى أن قراء الكتب القديمة لن يستطيعوا الاستفادة من الفهارس ، لأن فن الكتابة لم يكن قد تطور إلى مكانته الآن ، فالكتاب القدامى يستطردون كثيراً لأدنى ملابسة ، وكثيراً ما يعثر قارئ الكتب القديمة على معلومات هامة في غير مكانها ، لذلك ينصح قراء هذه

الكتب بالقراءة السريعة ، حتى إذا عثروا على مادة ثمينة قرءوها قـراءة هادئة فاحصة [١].

ويميل كثير من الطلاب إلى القراءة في بيوتهم وحجراتهم الخاصة ، كما يفضل آخرون أن يطالعوا في المكتبات ، وليس لي تعليـق علـى هـذا ؛ لأن تفضيل أحد المكانين على الآخر يتوقف على ظروف الطالب الخاصة ، وعلـى التسهيلات التي تمنحها المكتبات له ، وأياً ما كان الأمر فالطالب محتـاج إلـى القراءة في منزله أحياناً ، وفي المكتبات أحياناً أخرى ، وهـو لهـذا يجـب أن يعرف نظم الاستعارة الداخلية والخارجية بالمكتبات التي يتـردد عليهـا ، وأن يستوفي الشروط المطلوبة لها ، وينصح الطالب – إذا كان يفضل القراءة خارج المكتبات – أن يطلع بالمكتبات على المراجع التي تمس موضوعه مساً خفيفـاً يمكنه الإحاطة بها في وقت قصير ، فهو بهذا يوفر على نفسه مشقة حمل هـذه الكتب ، ثم يتجنب عدها عليه ضمن العدد المسموح لـه باسـتعارته اسـتعارة خارجية إذا كان هذا العدد محدوداً .

ويقرأ الطالب قوائم مراجعه كتاباً كتاباً ، وكلما وصل إلى نقطة متصلة بموضوعه توقف عن القراءة ؛ لينقل هذه النقطة في بطاقة أو فـي الدوسـيه على ما سيأتي ، ويكون النقل حرفياً وبدون تعليق في هذه المرحلـة مـدخراً المقارنة والنقد إلى مرحلة كتابة الرسالة [٢]، وإذا ما انتهى من قراءة كتاب ، وجب أن يدون في الجزء الخاص بالمراجع من الدوسيه : اسم الكتاب، واسـم مؤلفه كاملاً، وتاريخ طبعه ومكانه ، وسيساعده هذا في المستقبل عنـدما يعـد قائمة الكتب التي رجع إليها في مصادر رسالته ليضعها فـي آخـر الرسـالة ، وسيساعده هذا أيضاً عند الكلام في المقدمة عن مصادر الرسالة .

---

[١] هناك كتب كثيرة من كتب القدامى وضعت بها فهارس عديدة تيسر سبل الاستفادة ، علـى سبيل المثال : ما فعله الشيخ أحمد شاكر في كتاب " **الرسالة** " للشافعي ، وما فعله محققو " **مجموع الفتاوى** " لابن تيمية ، وغير ذلك كثير .

[٢] أما ما يبدو له من تعليقات الآن فمن الممكن أن يشير إليها إشارة مسـتقلة مـوجزة بـين قوسين في ذيل البطاقة ، أما النص فينقل كما هو مستقلاً .

ويحدث أحياناً أن يندمج الطالب في نقطة ما من نقاط بحثه ، فيسلمه مرجع إلى مرجع حتى يجمع كل ما كتب عن هذه النقطة ، وقد ينتج عن ذلك أن يكتب الطالب هذا الفصل ويضعه في صيغته النهائية مع أنه قد يكون في الشوط الأول بالنسبة للأجزاء الأخرى من الرسالة ، ولا حرج في هذا ، بل لعل الانتهاء من بعض الفصول أو الأبواب في أثناء القراءة، مما يشجع الطالب، ويسهل عليه مهمته ، ويخفف عنه كثرة البطاقات ، ويلون العمل لديه ، فمرة يجمع مادة ، فإذا أنس أنه وفى نقطة ما بحثاً ، وجمع من المادة ما يجعلها واضحة تمام الوضوح كتبها ، ثم استأنف جمع المادة لغيرها ، وتلوين العمل يجدد النشاط ، ويدعو لليسر والسهولة .

وكما أن الطالب يتوقف أحياناً عن القراءة وجمع المادة ليكتب فصلاً من فصول الرسالة ، فإن العكس يحدث أيضاً ، أي أن الطالب يتوقف عن الكتابة ليجمع مادة عرضت له وهو يكتب . فإذا كان الطالب متجهاً تماماً لكتابة فصل ما من فصول الرسالة ، ثم صادفته معلومات تتصل بفصل آخر فينبغي أن يبادر فوراً إلى اقتناص الفرصة ، وإلى إثبات هذه المادة في مكانها أو – على الأقل – الإشارة إليها ليرجع لها عقب الانتهاء مما هو فيه ، ويحذر الطالب أن يهمل هذه المادة بحجة أنه لا يريد أن يقطع تفكيره فيما هو بصدده ، وليذكر أن جزءاً كبيراً من المادة يأتي عفواً ، ولو أهمل ما يصادفه عفواً ، لبذل من أجل الحصول عليه عندما يطلبه وقتاً طويلاً ، ومجهوداً كبيراً .

وقد تكون هذه المعلومات التي وجدها عرضاً تتصل بباب أو فصل قد انتهى الطالب من كتابته ، فليجمعها أيضاً ، ليضيفها عند المراجعة إلى مكانها. وبهذه المناسبة نذكر أن الطالب قد تعرض له فكرة قيمة تتصل بالمادة أو المنهج، وعليه – حتى لا ينساها – أن يبادر بتدوينها في مكانها ولو موجزة يعود إليها بالتفصيل والدراسة فيما بعد .

ونخلص مما سبق على :

١ – المصادر من حيث قيمتها العلمية ثلاثة أنواع :

أ- **مصادر أساسية :** وهي التي يطلق عليها لفظ " مصادر " ، وتشمل هذه المصادر أقدم ما كتب في الموضوع ، والكتب التراثية الموثوقة ، والوثائق والقوانين والصحف والمجلات والسجلات الرسمية ، وما ينشره العلماء في الدوريات العلمية من نظريات مبتكرة ، والدراسات الأولى التي أعدها علماء كبار أسهموا في تطوير العلم وتحرير مسائله ، أو عاشوا الأحداث والوقائع .

ب- **مصادر ثانوية :** وهي التي يطلق عليها اسم " مراجع " ، وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأساسية – التي تقدم الحديث عنها – فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص .

ج- **المصادر المساعدة :** وهي المؤلفات الحديثة التي اعتمد كتابها في مادتهم العلمية على المصادر الأساسية والمصادر الثانوية دون إضافة جديدة عليها سوى إعادة تنظيمها ، وتحليل نصوصها أو أفكارها .

وإن البحث الأصيل هو البحث الذي يعتمد على المصادر الأساسية ثم على المصادر الثانوية ، أما المصادر المساعدة ، فإنما يستفاد منها في الدراسات الإسلامية في تحليل الأفكار ومنهج العرض .

٢ - المصادر من حيث تنوعها :

أ- **الكتب :** ويمكن معرفة الكتب ذات العلاقة بموضوع البحث من الموسوعات ، حيث تذكر الموسوعات مع كل بحث المصادر التي اعتمدت عليها في صياغة هذا البحث ، ومن فهارس المكتبات العامة ، ومن فهارس المصادر التي يثبتها المؤلفون في آخر كل كتاب من كتبهم، ومن فهارس معارض الكتب التي تقيمها المؤسسات العلمية ، ومن فهارس دور النشر .

ب- **الموسوعات :** إذ تلخص الموسوعات كل ما كتبه الأوائل في كل موضوع من موضوعاتها ، وتعرضه بالأسلوب المناسب للعصر .

ج- **الدوريات :** وهذه الدوريات على أنواع :

(١) **الدوريات المتخصصة المحكمة :** وهي من أوثق المصادر وأقواها علمياً ، لأن أبحاثها تكتب بأقلام علماء مختصين ، بعد تحكيمها وإجازتها من علماء كبار في التخصص نفسه .

(٢) **الدوريات المتخصصة غير المحكمة :** وهي أقل شأناً من النوع السابق .

(٣) **الدوريات الثقافية :** وهي التي تنشر أبحاثاً ثقافية متنوعة .

ولمعرفة ما نشر في الموضوع المبحوث في هذه الدوريات لابد من الرجوع إلى فهارسها في الحاسوب في المراكز العلمية ، أو فهارسها التي تنشرها في كل عام ، فإن لم يكن هذا ولا ذاك ، فلابد من الاستقراء الشخصي .

د- **الإحصائيات :** التي تجريها الدوائر والهيئات العلمية المتخصصة الموثوقة ، وهذه يتم الحصول عليها من جهة إصدارها .

ه- **الحوارات الشخصية :** مع كبار العلماء .

و- **الاستبيانات :** التي يطرحها الباحث .

ز- **الدراسات الميدانية :** التي يقوم بها الباحث بنفسه .

ح- **برامج الكمبيوتر :** حيث أصبحت هذه البرامج تشتمل على مجموعة من الكتب ، ومجموعة من المعلومات تسهل على الباحث حصوله على المعلومة التي يريدها أو تضع بين يديه مجموعة من المعلومات والحقائق العلمية التي قد لا تتيسر له في غيرها ، كبرنامج الجامع في الأحكام ، وبرنامج المحدث ونحوها .

ط- **صفحات الإنترنت على الكمبيوتر :** حيث أصبحت هذه الصفحات تحمل حقائق علمية يحتاج إليها الباحث ، بل وأصبح لبعض العلماء أو بعض لجان الفتوى صفحات خاصة بهم على الإنترنت لا يدخل عليها غيرهم ،

يسجلون في هذه الصفحة أفكارهم وفتاويهم كما يسجلونها فـــي كتـــبهم المنشورة .

ي- وأخيراً لابد لي من التنويه بأهميـــة **قواعـــد المعلومـــات المتخصصـــة** الموجودة في مراكز البحث العلمية ، حيث تعطي هذه القواعد الباحـــث كل أو معظم ما كتب في موضوع بحثه من كتب أو أبحاث منشورة في الدوريات .

المبحث الرابع
منهج البحث

مناهج البحث كثيرة ومتنوعة ، ويصعب علينا أن نحصر أبحاث الدراسات الإسلامية في منهج واحد ، لأن طبيعة موضوعات الدراسات الإسلامية تقتضي استخدام أكثر من منهج ، وأهم هذه المناهج :

١ - **المنهج الاستقرائي :** ويكون بتتبع الموضوع واستقرائه في مظانه ، وجمع المعلومات المتعلقة به من هذه المظان .

والاستقراء قد يكون ناقصاً ، كما لو اقتصر في استقرائه لفكرة معينة على بعض المصادر دون بعض ، وقد يكون كاملاً كما إذا تم استقراؤها في جميع المصادر التي حددها .

وهذا المنهج لا يستغني عنه في أبحاث الدراسات الإسلامية ، بل يعتبر أساساً في كل بحث منها ، كاستقراء حكم واقعة في المذاهب الفقهية ، واستقراء جرح راو أو تعديله عند علماء الجرح والتعديل ، واستقراء فكرة في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله ﷺ .. إلخ .

٢ - **المنهج الوصفي :** هو وصف الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ، وهذا المنهج يحتاج إليه في الدراسات الإسلامية لإصدار الأحكام الصحيحة لها ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فإذ اختل الوصف تبعه اختلال الحكم .

فالمنهج الوصفي يتجه إلى وصف الظاهرة ، وتصوير وضعها الراهن وتحديد العلاقات القائمة بين أجزائها ، فيبدأ بتحديد المشكلة ثم يضع الافتراضات ويختار العينات ويفحصها ثم يحلل نتائجها .

٣ - **والمنهج التاريخي :** يعتمد على قواعد محددة وثابتة ويستخدم في دراسة كافة العلوم ، وهو خير معين في تقويم ونقد الدراسات التي تتعلق بمشكلة محددة ، حيث يلقي الضوء على الأسباب التي حددت نتائج دراسة سابقة

لموضوع معين وهو يتبع خطوات المنهج العلمي في تحديد المشكلة ، وجمع المادة وتمحيصها ، وصياغة الفروض ، وتفسير النتائج .

ويمكن استخدام المنهج التاريخي في إطار المنهج الوصفي ، فوصف الظاهرة يكمله وصف تاريخها . وقد أشرت إلى أن لكل علم مناهجه ومدارسه ، والمطلوب من الباحث أن يوضح المنهج الذي سوف يسلكه في دراسة موضوعه ويبرر اختياره ذلك المنهج تبريراً علمياً .

٤ - **المنهج الاستدلالي :** هو المنهج الذي يعني بالتدليل على كل ما يطرحه الباحث من أفكار .

٥ - **المنهج التحليلي :** هو المنهج الذي يعني بتحليل ما استقرأه الباحث من النصوص والأفكار .

٦ - **المنهج الاستنباطي :** وهو الذي يركز فيه الباحث على استنباط الأحكام أو الأفكار من النصوص ، لأن النصوص لم تنص عليها نصاً ظاهراً .

٧ - **المنهج الترجيحي :** وهو المنهج الذي يلزم فيه الباحث نفسه بأن لا يعرض لمسألة خلافية إلا ويرجح ما انتهى إليه بحثه فيها .

المبحث الخامس
خطة البحث الأولية

المراد بالخطة الأولية : التخطيط العام المبدئي للبحث ، إذ يرسم الباحث الهيكل العام له ، ويحدد معالمه ويضع أطره الخارجية ، كالمهندس الذي يرسم مشروعاً تخطيطياً لبناء منزل أو عمارة أو مصنع ، وبقدر ما يوجد من مواد ضرورية وثانوية ، وبقدر تناسب هذه المواد بعضها مع بعض تأتي صورة المنزل أو العمارة أو المصنع جميلة أخاذة متماسكة مختلفة مع غيرها .

فكذلك البحث إذا جاءت أبوابه وفصوله وأفكاره متناسبة متناسقة في تسلسل مقصود .

وبيان الخطة يتطلب من الباحث :

أولاً : وضع عنوان لموضوعه بالشروط التي تحدثنا عنها من قبل .

ثانياً : إبراز القيمة العلمية والفقهية لبحثه ، كأن يبين أن دراسته لم يسبق إليها أو أنها دراسة لجوانب لم تكن محل اهتمام الباحثين من قبل ، أو غير ذلك مما يبرز أهمية البحث .

ثالثاً : تقسيم الموضوع إلى أبواب ، والأبواب إلى فصول ، بحيث يبدأ بالأهم فالمهم ، في تدرج ينقل القارئ من باب إلى آخر ، ومن فصل إلى غيره ، في يسر وسهولة وقناعة ، وعدم الإفراط في التقسيمات والمبالغة فيها ، لأن ذلك يأتي بنتيجة عكسية فيصعب على القارئ الربط بينها ، وتكوين صورة محددة لمحتواها .

رابعاً : تحديد منهج البحث : وهو يعني الطريقة التي يعرف بها الباحث موضوعه ، والوسائل التي توصله إلى غايته ، فهل يستخدم الباحث الطريقة الاستقصائية مثلاً أم الطريقة التحليلية الاستنتاجية ؟ أم يمزج بينهما وكيف يكون هذا الاستخدام ؟

ففي بحث **(فقه عمر بن الخطاب)** [1] **للدكتور رويعي الرحيلي** ، قد اختار **منهج الاستقصاء** في جمع ما أثر عن عمر رضي الله عنه ، وغلبت هذه الطريقة على البحث ، لكنه مع ذلك ذكر أشهر المذاهب " مذاهب الفقهاء " ، وذكر أدلتهم والموازنة بينها وبين فقه عمر ، وترجيح ما يظهر له ترجيحه بالدليل [2]. وهذا يعني أنه استخدم **طريقتي الاستقصاء والاستنتاج** ، وإن كانت الأولى هي الغالبة ، بعكس دراسة **الدكتور محمد بلتاجي عن " منهج عمر بن الخطاب في التشريع " الذي استخدم الطريقتين كذلك** ، لكن غلبت في بحثه **طريقة التحليل والاستنتاج** [3].

خامساً : أن **تكون الخطة متناسبة مع الموضوع من جهة** ، ومع **الزمن الذي تحدده الجهة العلمية من جهة أخرى** ، فإن الطالب الذي يضع خطة لموضوع تنعدم مصادره أو تكاد ، أو تحتاج إلى سفر وترحال ، وهو قليل ذات اليد ، فإن خطته إن قبلت في المجالس العلمية فإنها تكبل الباحث بتلك القيود التي تحكم على عمله مستقبلاً، كذلك الطالب الذي قبلت خطته عن موضوع " **حكم الشريعة في عقود الإجارة لوسائل المواصلات المعاصرة** " لكنه لم يستطع الإيفاء بموضوعه لطبيعة الموضوع من جهة ، ولظروف أخرى خاصة به ، فانتهت مدته وطوى تسجيله بينما تنبه طالب آخر إلى طبيعة الموضوع حين عرض عليه فانصرف عنه إلى غيره .

وعلى الباحث أن يصوغ خطته صياغة دقيقة محكمة ، خالية من الأخطاء تماماً ، موجزة إيجازاً غير مخل ، فإن الإسهاب محله البحث وليس

---

[1] الكتاب ثلاثة أجزاء في الحدود وملابساتها والجنايات وأحكامها ، وقد نال بالجزء الأول منه درجة الماجستير وبالباقي درجة الدكتوراه، وهو مطبوع في سلسلة التراث الإسلامي، الكتاب الحادي والثلاثون ، جامعة أم القرى .

[2] انظر مقدمة الكتاب السابق ، ص ١٧ – ١٩ .

[3] نال المؤلف بكتابه هذا درجة الماجستير ، وقد كان المؤلف رئيساً لقسم الشريعة ، لكلية دار العلوم – جامعة القاهرة – رحمه الله .

الخطة " ولتكن الخطة قبل هذا وبعده ترجمة حقيقية عن التحمس للموضوع وحبه والسبل لإنجازه " [1].

الوسائل المعينة على وضع الخطة :

١ – تعد القراءة الواسعة في مجال التخصص العام من جهة ، والتخصص الدقيق من جهة أخرى ، وتدوين ما هو جدير بالإثبات أكبر العون في اختيار الموضوع ووضع خطته . ومخزون القراءة يمثل مخزوناً لألفاظ ومصطلحات وتراكيب لغوية كثيرة لإحدى اللغات المعاصرة عند شخص ما ، فإنه بلا شك سيكون أفضل استخداماً لها في المواقف المختلفة ممن لا يملك من هذه اللغة إلا بضع كلمات أو تراكيب .

٢ – الاطلاع على البحوث والرسائل الجامعية والكتب المتخصصة في مجال دراسته ، والانتفاع بجهود أصحابها ، وبخاصة الرسائل المتميزة منها والتي تمس موضوعه ، فلو أراد طالب كتابة رسالة جامعية عن فقه أبي بكر الصديق مثلاً ، فإن الرسالتين السابقتين عن فقه عمر بن الخطاب خير معين لصاحب البحث في وضع خطته وفي منهج بحثه .

وعلى الباحث عند اطلاعه على تلك الدراسات أن ينظر إليها نظرة فاحصة ، فإذا وجد فيها بعض الجوانب التي لم تدرس أو لم تأخذ حقها في الدراسة وهي جديرة بالاهتمام والدراسة ، أثبت تقويمه هذا في خطته ، مبيناً عن قناعة استقلال خطته وعدم تكرارها لما سبق ، والأسباب التي تجعلها مقبولة لدى المختصين في المجالس العلمية .

٣ – فإذا كتب الباحث خطته ، عرضها على من له صلة بتخصصه ، فقد يعدل في الخطة بما يصلح من أمرها ، ويجعلها أكثر نفعاً وفائدة ، ثم يعرضها بعد ذلك على المشرف على بحثه ، فقد يعدل في الخطة ويحولها بما يتفادى أوجه النقص فيها ، ويقر أوجه الحسن فيها .

---

[1] **كتابة البحث العلمي** – ص ٥٣ ومراجعه .

المبحث السادس

جمع المادة

إذا تم تحديد الموضوع المراد بحثه ، وتم تحديد المراجع التي عالجت موضوع البحث ، والتي يستقرئ الباحث منها أفكار واضحة عن موضوعه ، يبدأ الباحث في جمع معلوماته ، وذلك من خلال الخطوات التالية :

التخطيط الأولي :

عندما يقبل الباحث على هذه الخطوة من بحثه – بعد الاختبار والتأكد من صحته وسلامته – لابد من أن يتأمل كثيراً في تخطيط بحثه ، وفي هذا العمل يستغل صفة التخيل التي لابد أن يتصف بها الباحثون ، وأبسط أنواع التخيل أن يتصور عمله في أجزاء ثلاثة هي : البداية والوسط والنهاية . وفي البداية يعرف بالمشكلة ، وفي الوسط يعرضها ، وفي النهاية يقدم الحلول لها ، لأن البحث العلمي حل مشكلة من المشاكل، وإجابة مطولة عن سؤال هام، إجابة تعتمد على المقدمات الواضحة، والنتائج المنطقية المدعمة بالأدلة والبراهين. وطاقة الخيال العلمي تؤدي دوراً ملحوظاً في عملية التخطيط الأولي، وطبيعة هذا الخيال يختلف عن طبيعة الخيال الأدبي الذي يختلف مفهومه باختلاف المذاهب الأدبية القائمة على مناظير فلسفية، وعمل الخيال العلمي يهدف إلى ابتكار شكل مجسد في التصورات يمكن أن ينتقل إلى الواقع والمشاهدة، ويسعى العالم إلى تحقيق هذا التصور أو التحوير فيه ، فهو بمثابة الصلة بين الفكرة وتحقيقها ، أو ممر يعبر منه إنتاج العلماء حتى يراه الناس شيئاً ملموساً ، أو جزءاً مباشراً أو غير مباشر في شيء محسوس. أما عمل الخيال الأدبي فيختلف اختلافاً تاماً عن عمل الخيال العلمي ، فالأديب الكلاسيكي يتخيل ليحاكي القدماء، والأديب الرومانتيكي يلجأ إلى الخيال هروباً من عالم الواقع الذي يضيق ذرعاً بأمانيه ومتطلباته ، فينفس عن نفسه في عالمه المتخيل ، ويحقق فيه أحلامه التي عجز عنها في الحقيقة ، وعند طائفة أخرى من الأدباء يلعب الخيال الأدبي

دوراً آخر لا يحتاج البحث العلمي إليه . ويستعين الباحث بالتخيل العلمي في وضع إطار كلي وخطوط عريضة ، وتصور شامل لحدود عمله ، ولا بأس أن يستخدم بعض التفصيلات الدقيقة أو الجزئية بصفة مؤقتة ثم يعود إليها ليثبتها أو يبدلها عند معالجتها بعد ذلك مرة أخرى . وتصور أجزاء البحث على النحو الذي أشرت إليه يساعد الباحث في جمع المادة التي يستغلها في إنشائه ، وبناء هيكله الرئيسي ، فلا يقصر في طلب مادة لموقع فراغ في بحثه ، ولا يضيع وقته في جمع ما لا يحتاج إليه مكان في عمله ، ويحدد لنفسه مساراً واضحاً يسير فيه ، ونظاماً يعينه في توزيع ما يحصل عليه من المواد على مواقعها منذ البداية في عملية الإنشاء والتركيب .

القراءة :

القراءة جزء من الاطلاع الذي يستخدمه الباحث في انتقاء مادة بحثه وتجميعها ، والاطلاع يتم بالمشاهدة أو المعاينة أو السماع أو اللمس أو التذوق أو الممارسة أو القراءة ، وهو الجانب الذي سنوضحه هنا ، لأنه أهم مصادر المعرفة ولا يستغني عنه أي باحث في أي ميدان ، ولو كان ميدان البحث تجريبياً أو ميدانياً .

والحديث عن القراءة هنا يختلف عن حديث علماء طرق التدريس الذين أولوا موضوع القراءة عناية فائقة لدورها الهام في التعليم ، وفرقوا بين قراءة جهرية وأخرى صامتة ، وبينوا أسس كل نوع وسير العملية التعليمية فيه ، إن معالجتنا للقراءة هنا إجابة لهذا السؤال :

كيف تقرأ لإعداد البحث العلمي ؟

أود أن أفرق بين حالات ثلاث يقرأ فيها الإنسان ، لأحدد من بينها نوع القراءة التي تلائم كل مرحلة من مراحل البحث العلمي وتلبي رغبة الباحث في تحقيق أهدافه منها استجابة لحاجة البحث ذاته :

القراءة " المسترخية " : وهي التي يمارسها الإنسان في حالة استرخاء ذهني ، بقصد التسلية أو الاستمتاع أو جلب النعاس ، أو غير ذلك ، ولا علاقة بين الاسترخاء الذهني ، والحالة الجسمية ، فمن الممكن أن يقوم الإنسان بهذا اللون من النشاط وهو مستلق على فراشه أو مسافر في سيارة أو طائرة أو قطار أو في وسط صاخب . وتتميز بعدم التمعن فيما يقرؤه ، ولا يكد ذهنه فيها وإن حقق بها ما يرجوه على أي صورة ممكنة ، وهذا اللون من القراءة لا يصلح بحال من الأحوال في قراءة مصادر البحث ومراجعه .

القراءة " المستكشفة " : وهي التي يمارسها الإنسان في حالة وعي وتركيز لمعرفة المحتوى الإجمالي لما يقرؤه ، بقصد التعرف على ما في هذا المصدر أو ذاك من نفع خاص، يمكن أن يستعين به في بحثه، وعلى ضوء ذلك التعرف يحدد الباحث موقفه من المصدر الذي يقرأ فيه، إما أن يدخله في عداد مصادر بحثه، أو يستبعده، وعند ممارسة الباحث لهذا الأسلوب في القراءة ينبغي له أن يستعصم بالجدية في القراءة، والسرعة في الاطلاع، وعدم الالتفات إلى التفاصيل الدقيقة أو تفهم الجزيئات، ليحقق هدفه من قراءة المصدر في أقرب وقت ممكن، وبأيسر جهد محتمل .

القراءة " المستأنية " : وهي قراءة فاحصة مدققة محللة ، يتجه إليها الباحث وهو مدرك غايته منها ، فيقبل عليها متحفزاً ، نشيطاً ، في فترات يكون فيها صحيح الجسم صافي الذهن ، منقطعاً عن كل ما يشغله ، ويتطور في تأمله معها بين مراحل ذهنية مرتبة هي : الفهم ، فالوعي ، فالفحص ، فالتحليل ، ثم الحكم.

ولو خالف هذا المسلك فقدم فيه وأخر لأصبح عرضة للوقوع في الخطأ، وكل خطأ في التعامل مع المادة له حسابه الخاص ، وآثاره السيئة على العلم والباحث . وفي مقدور الباحث الفطن أن يعاود موقفه من الفكرة التي يقرؤها قراءة مستأنية بالنسبة لموقعها من بحثه فيحدده تحديداً أدق من تحديده في القراءة المستكشفة . وبهذا الأسلوب يتمكن الباحث من فهم ما يقرؤه جيداً، وينقله بأمانة، ويحكم عليه بوعي ، فيهتدي إلى الحق والصواب ، وباليقظة يستطيع أن ينفذ إلى

فهم ما وراء السطور ومعرفة مرامي الكاتب الذي يقرأ له ، وبعض هؤلاء الكُتَّاب يعلن صراحة أنه لن يكون مروحة للكسلى كما كان يقول العقاد رحمه الله .

ولحب المعرفة والتطفل عليها إغراء قوي ، فبينما يسعى الباحث إلى حل مشكلة محددة تتصل بموضوعه وقراءة أحد المصادر ، يستهويه موضوع آخر في المصدر ذاته يسيطر عليه التطفل في متابعته ، والانشغال به ، فما لم يقاوم هذه الرغبة الجامحة وجد نفسه منساقاً أمام معرفة ذلك الموضوع أو تلك القضية فتتشعب به الطرق ، حتى يصرف جهده وطاقته في عمل لم يكن مبتغاه أساساً ، ويحيد عن الطريق السوي في إعداد بحثه .

تدوين البطاقات :

من الآلات الهامة التي يستخدمها الباحث في بناء بحثه البطاقات .

وأهمية استعمال البطاقات ترجع إلى كونها الغذاء الدائم للبحث والباحث، والمعدن الثمين الذي تزداد قيمته على مر السنين . فهي مرجع الباحث في ضبط وتحقيق بحثه إلى أن يفرغ منه ، وزاده في مستقبل أيامه مع البحث أو أي نشاط علمي آخر ، وقد يباعد الزمان بين الباحث والمصدر الذي دون منه بطاقة ما ، فتصبح البطاقة ذات قيمة عظيمة بسبب ما حفظته من معلومات .

وليست هناك طرق ملزمة في تدوين البطاقات ، من حيث ترتيب أو تنظيم المعلومات المدونة بها ، وإنما هناك ملاحظات عامة ، وأسس متبعة تفيد في حالة الاستعانة بها أو استخدامها . **ومن أهم ما يجب العناية به في تدوين البطاقات : الدقة التامة في النقل ، والتحرز من الوقوع في الخطأ أو السهو ،** سواء فيما يتعلق بالفكرة المدونة أو مصدرها . ووضوح الكتابة وضبط ما يلتبس الأمر في قراءته ، سواء بالتشكيل أو التعليق أو غيره من أساليب الضبط التي تعين الباحث في قراءة بطاقاته وصياغة أفكارها . **ومحتوى البطاقات يختلف باختلاف المادة المدونة فيها ، ولكنها جميعاً تحتوي على أمرين هما :**

١ – بيانات البطاقة .
٢ – المادة العلمية (فإذا كانت المادة منقولة أو مأخوذة من أي مصدر فإننا نضيف عنصراً آخر إلى البطاقة وهو :
٣ – بيانات المصدر أو المرجع .

وأهم ما يسجله الباحث في بيانات البطاقة (رقمها – رقم الفصل أو الباب – عنوان الفكرة التي تحملها) .

وإذا رأى الباحث إضافة أي رمز أو إشارة إلى البيانات السابقة فلا بأس بذلك ؛ لأن الهدف من تلك البيانات هو مرونة التعامل مع البطاقات والاستفادة منها بطريقة منظمة يستريح الباحث إليها ، وتناسب طبيعة موضوع البحث .

والمادة العلمية إما أن تكون نقلاً بالمعنى فقط ، فلا يحتاج الباحث إلى كتابتها بين علامتي التنصيص ، وإما أن تكون نقلاً بالمعنى والألفاظ ، فلابد من وضعها بين علامتي التنصيص وكتابة مصدرها مفصلاً كما سبق . وقد تكون ملاحظة أو تعليقاً أو شرحاً دونه الباحث بأسلوبه ، فلا يحتاج إلى ذكر المصدر أو علامة التنصيص " " .

ولا بأس أن يدون الباحث ملاحظاته على البطاقة التي دون بها نصاً منقولاً، يردفه بالنص، أو يثبته في الجهة الأخرى من البطاقة ولا سيما إذا كانت الملاحظة تتصل بالمنقول فيها ، وليس من الضروري أن تكون الملاحظات المدونة بالبطاقة ناضجة أو مدروسة، لأنها ستخضع للتحقيق والتمحيص فيما بعد.

وأحياناً يستعيض الباحث عن النص أو المعلومة المفروض تدوينها في البطاقة بإحالة إلى كتاب ليتم الرجوع إليه أثناء الصياغة ، لأن البطاقة لا تتسع للمعلومة أو للنص المراد تدوينه .

طرق تدوين المعلومات :

وتدوين المعلومات واقتباسهما من مصنفات المؤلفين له طرق متعددة منها :

١ – الاقتباس :

إذا كان النقل من المصدر نقلاً كاملاً ، كنقل آيات من القرآن ، أو أحاديث من السنة ، أو نقل كلام المؤلف حرفياً ، وجب وضعه بين قوسين ( ) حتى خطأ المؤلف يجب إثباته في النص كما هو ، مع وضع قوسين عليه ( ) وتصحيحه في الهامش .

وقد كان المؤلفون السابقون ينقلون النصوص ويضعون في آخرها لفظ (انتهى) أو يختصرون هذا اللفظ فيكتبون (أ هـ) .

وقد يسقط الباحث بعض عبارات المؤلف لعدم أهميتها ، ولضعف الصلة بينها وبين البحث ، فيجب أن يضع عدة نقاط متجاورة (...) إشارة إلى ترك بعض النص من الأصل ، فإذا ترك فقرة كاملة وضع سطراً كاملاً من النقط للدلالة على ذلك .

ولا شك أن هذا النقل الحرفي للنصوص ، يجعلنا مؤتمنين على نقلها ، فلا نقول المؤلف ما لم يقله ، أو نشوه فكره ، لذا وجب أن يكون الباحث دقيقاً في نقله ، ليبتعد عن مظنة التهمة بالسرقة ، إذا لم ينسب النص كاملاً لقائله .

٢ - الاختصار والتلخيص :

وقد يكتفي الباحث باختصار كلام المؤلف أو تلخيصه ، بأسلوبه هو ، فيشير على ذلك بكلمة (انظر) أو (راجع) ، ثم يذكر اسم المؤلف وكتابه والجزء والصفحة والطبعة ومكانها وسنتها ، كما يفعل ذلك في النقل الكامل للنص .

٣ - المزج بين الطريقتين :

وقد يجمع الباحث بين الطريقتين ، فينقل بعض نصوص المؤلف ، ويختصر أو يلخص بعض أفكاره ، فما نقله نصاً قيده بين قوسين ، وما اختصره أو لخصه أشار إليه بأحد اللفظين السابقين .

استخدام البطاقات أو الدوسيه :

يفضل بعض الباحثين تدوين المعلومات في بطاقات ذات حجم كبيـــر ، لتستوعب النص كاملاً ، على أن تكون ذات حجم واحد ، وأن تكون الكتابة على وجه واحد ، فالكتابة في البطاقات في نظرهم أيسر وأحفظ للمادة [١].

ويرى بعض آخر[٢] **أن الكتابة في الدوسيه** المقسم إلى أبواب وفصول أيسر وأحفظ ، إذ قد تفقد بعض البطاقات .

جمع مادة البحث :

يبدأ الباحث بقراءة المصادر التي يرى أنها تمس موضوعه مساً مباشراً، بادئاً بقراءة مقدمة المؤلف ، وفهرست الكتاب ، ويحدد تبعاً لذلك الموضـــوعات التي لها صلة ببحثه فيفحصها ويدقق النظر فيها ، فإذا وجد فيها بغيته دون مـــا يحتاجه منها ، وإذا لم يجد انتقل إلى غيره .

ويحدث أحياناً أن تعجب الباحث أجزاء مما يقرأ ، وليست لها صلة بموضوعه ، فيجب أن يتنبه لعامل الوقت فلا يستطرد ، ويستطيع أن يسجل هذه المسألة مع وضع عنوان لها ، وذكر مكانها من الكتاب ، ليرجع إليها إن شاء فيما بعد .

ويحدث – أيضاً – أثناء القراءة والتدوين أن يعثر الباحث على معلومات تتصل بموضع آخر من البحث جاءت عفواً ، فينبغي أن يبادر بتســـجيلها ، ولا يهمل إثباتها ، وإلا فإنه قد يبذل في الحصول عليها عندما يطلبها وقتـــاً طـــويلاً وجهداً أكبر [٣].

وقد يتكون من تلك المعلومات التي تأتي عفواً فصل جديد أو أكثر لم يكن في الحسبان عند تخطيط البحث .

وقد يحدث العكس ، فتنغلق عليك المعلومات الخاصة بموضـــوع مـــا ، كترجمة شخص لم يذكر إلا لقبه أو كنيته أو بعض اسمه، أو اسم كتاب أو مؤلف أو غير ذلك. وقد تقضي يوماً بأكمله أو أكثر لا يفتح عليك بشيء. والأجدى في

---

[١] انظر : **كتابة البحث العلمي** – ص ٩٩ ، ولمحات في المكتبـــة والبحـــث والمصـــادر – ص ١٠٨ .

[٢] انظر : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٧٠ .

[٣] انظر : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٦٢ .

مثل هذا أن تدع هذه المسألة جانباً بعد تسجيلها في ملاحظاتك فقد يأتي الفتح بعد ذلك عفواً أو قصداً ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ** ﴾ [1].

وفي أثناء قراءة الباحث لمسألة ما وتسجيل مادتها ، قد يفتح الله عليه ، فينتقل إلى غيرها وإلى غيرها ، يقرأ ويدون حتى يشعر أنه وفي ما يتصل بفصل بأكمله ، وأن هناك رغبة قوية في كتابته ، عندئذ فليفعل وليراوح الباحث بين جمع المادة والكتابة إن وجدت الرغبة فيها وإلا فليؤجل مرحلة الكتابة حتى يجمع المادة العلمية للبحث .

وجمع المادة العلمية من كتب التراث الإسلامي – وكتب الفقه جزء أصيل منه – ليس أمراً هيناً، فإن أصول الكتابة ، وفنية التصنيف لم تكن بالشكل الذي عليه في عصرنا الحاضر ، ولذا يصعب على غير المتمرس في البحث في كتب الفقه بصفة عامة أن يجد ضالته بأيسر جهد وأوجز وقت .

يقول الشهيد عبد القادر عودة في مقدمة كتابه " التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية " تحت عنوان حاجة الكتب الشرعية إلى تهذيب [2]**:** " ولقد أتعبني دراسة الفقه الجنائي حيث بدأت الدراسة وأنا لا أعرف شيئاً يذكر عن علم الأصول ولا المصطلحات الفقهية، وزاد الدراسة تعباً أني لم أتعود قراءة كتب الفقه، وأن هذه الكتب ليست مفهرسة، وليس من السهل على من يحب الاطلاع على مسألة معينة أن يعثر على حكمها في الحال ، بل عليه أن يقرأ باباً حتى يعثر على ما يريد خصوصاً إذا لم يكن له من يرشده ، وقد ييأس الباحث من العثور على ما يريد ثم يوفقه الله فيعثر عليه مصادفة في مكان لم يكن يتوقع الباحث أن يجده فيه .

ولا يسير فقهاء المذاهب المختلفة على غرار واحد في الترتيب والتأليف، فما يقدمه مذهب قد يؤخره المذهب الآخر ، وما يدخل في باب معين في هذا المذهب قد لا يدخله المذهب الآخر في نفس الباب ، ويضاف إلى ما سبق أن الفقهاء يكتبون بعبارة مركزة دقيقة " .

---

[1] **الرعد : (٨)** .

[2] **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية**– دار الكتاب العربي، ج١ ص ١٠.

ولعل من أسباب صعوبة البحث في كتب الفقه ، فضلاً عن أن تطور فن الكتابة كان في بدايته ، أن علماءنا رحمهم الله تعالى كانوا يستطردون كثيراً إلا القليل منهم، ولم يضعوا فهارس تفصيلية لما ألفوه أو عناوين فرعية لما صنفوه. وهذا أحد أساتذة الفقه المالكي المعاصرين يقول عن كتب المالكية : (تميزت – أي كتب الفقه المالكي – بوجازة فهارسها مما ضاعف من جهد الباحثين في تناول فروعها) [1].

فقد تبحث عن حكم مسألة في باب تظنه موضعها ، فلا تجده إلا في باب آخر يغلب على ظنك أن المسألة ليست فيه ، وقد لا تجدها أصلاً أو تجدها بعد جهد وعناء كبيرين .

وقد دفع هذا بعض المصنفين قديماً وحديثاً إلى وضع مؤلفات تكشف عن هذه الخبايا ، ومن ذلك :

كتاب " خبايا الزوايا في الفروع " لبدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) وذكر فيه مؤلفه – كما يقول حاجي خليفة " ما ذكره الرافعي (في فتح العزيز) والنووي (في روضة الطالبين) في غير مظنته من الأبواب ، فرد كل شكل إلى شكله وكل فرع إلى أصله .

واستدرك عليه الشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٨٧٤هـ) وسماه (بقايا الخبايا) " [2]، وقد حقق كتاب الزركشي عبد الله العاني ، ونشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

---

[1] **مقدمة النفحات المكية في مفاتيح كنوز المالكية** – أحمد طه ريان – ص ٢ .

[2] كشف الظنون : ٦٩٩/١ ، وانظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة – ص ١١ – تحقيق سعيد الأفغاني – طبعة المكتب الإسلامي – ط٤ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٥م .

وفي فقه المالكية ظهر كتاب (كشاف تحليلي للمسائل الفقهية في تفسير القرطبي) في مجلد متوسط، نشرت الطبعة الأولى منه سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م[١] من إعداد مشهور حسن سلمان ، وجمال عبد اللطيف الدسوقي .

وقد قام الدكتور أحمد طه ريان بوضع فهارس تفصيلية للفقه المالكي لتيسيره على الباحثين وطلاب العلم .

وفي فقه الحنابلة ظهر كتاب (التقريب لفقه ابن قيم الجوزية) ، (ت٧٥١هـ)، وضع فيه مؤلفه بكر عبد الله أبو زيد فهارس لفقه ابن قيم الجوزية من كتبه .

ولا ينسى هذا المجهود الضخم الذي بذله الشيخ عبد الرحمن النجدي في جمع فتاوى ابن تيمية والتي بلغت خمسة وثلاثين مجلداً [٢]، وكذلك مجهود ابنه محمد في فهرست الفتاوى في مجلدين كبيرين .

وفي الفقه الظاهري قامت موسوعة الفقه الإسلامي التابعة لكلية الشريعة بجامعة دمشق بفهرسة كتاب (المحلي) لابن حزم فهرسة دقيقة تيسر الاستفادة منه ، وطبع سنة ١٩٦٦ م بدمشق تحت عنوان (معجم المحلي في الفقه الظاهري) .

وطبع بجامعة دمشق – أيضاً – كتاب (الدليل إلى مواطن البحث عن الألفاظ والمصطلحات والموضوعات الفقهية) في مجلد كبير ، وهو يرشد إلى مواضع الألفاظ والمصطلحات الفقهية في خمسة من الكتب الفقهية في المذاهب الأربعة وهي :

- الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي .

---

[١] نشر مكتبة الصديق – السعودية – الطائف .

[٢] الكتاب مطبوع أكثر من طبعة تحت عنوان مجموع فتاوى ابن تيمية ، مع ملاحظة أنه قد طبع قبل هذا الكتاب " الفتاوى الكبرى لابن تيمية " أيضاً في خمسة أجزاء ، ونلفت النظر إلى أن ما يتعلق بالفقه **في مجموع الفتاوى خمسة عشر جزءاً** ، من الحادي والعشرين إلى الخامس والثلاثين .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد في الفقه المالكي والفقه المقارن .
- الوجيز للغزالي في الفقه الشافعي .
- كتاب المقنع لابن قدامة في الفقه الحنبلي .
- المحلي لابن حزم في الفقه الظاهري .

وقد استخرج الدكتور محمد زكي عبد البر الكلمات الأصلية والفرعية من اثنين وثلاثين باباً من أبواب المعاملات .

وقد عهدت لجنة موسوعة الفقه الإسلامي التابعة لكلية الشريعة إلى الأستاذ محمد هشام برهاني بمتابعة ما بدأه الدكتور محمد زكي عبد البر واستكمال بقية أبواب المعاملات [1].

والأمل معقود في أن تتضافر جهود الباحثين والمؤسسات العلمية والجامعات في عمل فهارس تفصيلية لأمهات المصادر في تراثنا الإسلامي كله، تيسيراً للباحثين ، وزيادة للفائدة ، وحفاظاً للجهود والأوقات ، والله من وراء القصد .

---

[1] انظر : لمحات في المكتبة والبحث والمصادر – محمد عجاج الخطيب – بيروت – مؤسسة الرسالة – ط٦ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م – ص ٢٥٥

المبحث السابع

الصيـاغـــة

من الباحثين من يصوغ أفكار بحثه أولاً بأول ، فكلما اكتملت لديه معلومات فكرة ناضجة صاغها ، وأودعها مكانها من البحث ، ومنهم من ينتظر حتى يفرغ من جمع مادة بحثه كلها ثم يصوغها في عملية متصلة ، ومنهم من يترك الصياغة إلى ما بعد الانتهاء من الجمع وبلورة الموضوع بلورة تامة .

فإذا انتهى الطالب من قراءة المراجع ، ومن جمع المادة ، وفرز البطاقات ، فليدرك أنه انتهى من مرحلة يستطيع كثيرون أن يقوموا بها بدون تفاوت يذكر ، وأنه ابتدأ مرحلة جديدة يبرز فيها التفاوت بروزاً كبيراً وتظهر فيها ذاتية الطالب وشخصيته ظهوراً واضحاً ، وتلك هي مرحلة الاختيار من المادة المجموعة ، وترتيب ما اختير ، ثم كتابته ، وتلك مرحلة شاقة لا ريب ، إذ أن الطالب سيجد من غير الممكن ، ومن غير المرغوب فيه إثبات جميع ما جمع ، وبخاصة إذا كان موضوعه مطروقاً كثرت البحوث عنه ، فعلى الطالب حينئذ أن يظهر مقدرته في تقدير المادة التي جمعها ليتمكن من الاختيار منها ، فعملية الاختيار أو قل التصفية تتوقف قبل كل شيء على مقدرة الطالب على تقدير قيمة بضاعته ومادته ليأخذ بعضها ويدع بعضها الآخر ، وبطبيعة الحال سيدخل في تقدير قيمة المادة طرافتها ، وعدم ذيوعها ، ودقة المرجع الذي أخذت منه ، وقبل كل شيء فائدتها لموضوع البحث .

وليس من الحكمة أن نتجاهل صعوبة ترك بعض المادة وعدم الانتفاع بها في الرسالة ، فالطالب كثيراً ما يتأثر بما بذل من جهد ، وما لاقى من عناء حينما كان يجمع هذه المادة ، وهو لهذا يضن بها ألا يستعملها ، ولكن على الطالب أن يتذكر أن حشر مادة غير ضرورية سيؤثر حتماً في جمال الرسالة ،

وسيقلل من قيمتها ، وعليه أن يدرك أن القيام بالبحث لا يكون لإنتاج الرسالة فقط بل التزود من المادة التي يدرسها ، فهو لا شك قد استفاد بما قرأ وبما جمع من مادة ، إن لم تكن لازمة في الرسالة فهي لازمة في حياته العلمية ، وفي إنتاج أبحاث أخرى يقوم بها في دراساته في المستقبل .

وقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة هامة ، هي أن الطالب يبدأ دراسته وفي ذهنه فكرة غير واضحة تماماً عن الموضوع ، وهو في ضوء هذه الفكرة يجمع مادته من هنا ومن هناك ، وفي ضوء معلوماته التي تتطور وتتعمق يحدث تغييراً في الخطة التي كان قد رسمها عند بدئه في العمل ، وإحداث هذا التغيير يقتضي أن يصرف الطالب النظر عن نقطة ما ، ويهتم بنقاط أخرى وضعها من قبل أو يضعها في أثناء البحث .

وعملية الاختيار أو التصفية تستلزم أن يضع الطالب أمامه البطاقات التي بها مادة عن القسم الذي يريد كتابته ، ويقوم بقراءتها ثانياً ، وبالتفكير فيما احتوته ، ثم يختار منها ، ويكون رأياً ينساب في تسطيره تبعاً لخطة ارتسمها ولترتيب اقترحه ، ويجب أن يلاحظ الترتيب الزمني ملاحظة دقيقة فيما للزمن دخل فيه ، ويجب كذلك أن تبرز شخصية الطالب في مقارنة النصوص بعضها ببعض ، **وفي التقديم لها ، والربط بينها ، والتعليق عليها ، وعليه أن** يبدي رأيه بين الحين والحين ، ليدل على حسن تفهمه لما أمامه من معلومات ، وعلى أنه مؤثر فيها ، متأثر بها ، وحذار أن يكون متأثراً بها فحسب ، فهو إذاً ناقل وليس بباحث ناقد خبير .

والطالب مسئول عن كل ما يورده في رسالته ، ولا يعفيه من المسئولية أن يكون ما أورده قد أخذه عن شخص آخر وإن كانت مكانته العلمية في القمة ، إذ أن عليه ألا ينقل إلا ما اطمأنت نفسه هو إليه .

ويمكن للطالب أن يفتتح الباب أو الفصل الذي يكتب فيه بمقدمة قصيرة تبين النهج الذي سيتبعه في دراسته ، وأهم من هذا أن يجعل في ختام كل باب

موجزاً يعرض فيه باختصار النتائج التي وصل إليها ، ويكون الطالب صريحاً كل الصراحة في عرض هذه النتائج ، فيعرضها نهائية إذا اعتقد أن فيها فصل الخطاب ، أما إذا لم تكن نهائية في نظره فيعرضها على أنها نهاية ما استطاع الوصول إليه ، ولا يتردد في إعلان أنها ليست القول الفصل ، وأنه يرجو في ضوء ما قدم من أبحاث ، وفي ضوء ما قد يظهر من مادة ، أن يتمكن هو أو سواه في المستقبل من متابعة البحث رجاء الوصول به إلى الغاية .

وإذا كان الطالب يريد أن يورد أدلة ليدعم رأياً معيناً ، فإن عليه أن يبدأ بأبسط هذه الأدلة ، ثم يتبعه بآخر أقوى منه، وهكذا يتدرج في إبراز فكرته، حتى إذا ما نقل السامع أو القارئ من جانب المعارضة إلى جانب التشكك ، ألقى بأقوى أدلته لتصادف عقلاً متردداً فتجذبه وتنال تأييده .

وليحذر الطالب من الاستطراد فإنه يفكك الموضوع ، ويذهب وحدته وانسجامه ، وأقصد بالاستطراد هنا **الاستطراد بكل أنواعه ، بأن يضاف للرسالة باب ليس وثيق الصلة بها ، أو يوضع في باب ما فصل ليس واضح العلاقة بغيره من الفصول ، أو الاستطراد في ثنايا الحديث بإضافة فقرة أو فقرات أو جملة أو جمل لا يتطلبها الهدف الذي يحاول الطالب الوصول إليه ،** ويجب أن ننبه إلى أن مثل هذا الاستطراد قد يحدث قلقاً وارتباكاً للقارئ ، وهو على أي حال يقطع لذته التي ركزها في تتبع نقطة ما ، وقطع هذه اللذة يغضبه، ويؤثر في مسرته وفي مدى انقياده للباحث ، وذلك ما يجب أن يتجنبه الطالب الذكي .

وتأثير الباحث يتضح في إبداء رأيه ، وترجيح ما يراه راجحاً بالدليل ، على أن يكون قاصداً الحق لا الغلبة والتعصب .

وتتضح شخصية الباحث في موازنته بين المذاهب ، وبين المناهج الفقهية ، والنصوص الشرعية ، والاستنباطات الفقهية والاختيارات ، وعدم

التعسف في الأدلة ، وحسن العرض للمادة وغير ذلك مما يشهد لبحثه بالأصالة والجدة والاستقلال .

وتأثر الباحث بغيره يتضح في المنهج الذي سار عليه ، والأفكار التي اقتبسها من غيره ، وطول وكثرة النصوص التي تضمنها بحثه . ولا عيب أن يتأثر الباحث أو المصنف بغيره ، فكل الخلق – ومنهم الباحثون والعلماء – متأثر ومؤثر ، وإنما الاختلاف بينهم في الدرجة . ومن وصلت درجة تأثره إلى الحد الذي به تنمحي شخصيته وذاتيته أو تكاد ، فإن لا يتوقع أن يؤثر في غيره ، وقد سلبت منه تلك الخاصية .

على أنه من المقرر في أصول البحث والكتابة أن كل باحث مسئول عن النقول التي اشتمل عليها بحثه ، فتصير تبعة ما تضمنه حملاً عليه ، إذ لم يوجه انتقاداته لها ويبدي رأيه فيها .

من خلال ما سبق ، فعلى الطالب أن يتبع الخطوات التالية [1]:

أولاً : وضع الخطة التفصيلية :

سبق للباحث أن وضع خطة إجمالية استعان بها في إعداد البطاقات ، ولكنه في هذه المرحلة لابد أن يشرع في عمل الخطة التفصيلية ، ويتم ذلك من معاودة قراءة البطاقات التي سبق جمعها ، قراءة واعية والاسترشاد بعناوين الأفكار المثبتة في بيانات كل بطاقة ، وإلقاء نظرة شاملة واعية على الموضوع جملة وتفصيلاً ، وبعد ذلك تنسق الأفكار تنسيقاً خاصاً ، وتأخذ كل مجموعة متجانسة عنواناً واحداً، وترتب الأجزاء ترتيباً مقبولاً ومنطقياً ، ويراعي التطور التاريخي في عرض الأفكار. ومن مجموعة الأجزاء يتشكل جانب كبير من البحث نطلق عليه فصلاً، ومن الممكن أن تجعل البحث كله مجموعة فصول ، كما أنه من الممكن وضع عدة فصول متجانسة تحت باب واحد ، وليس مهماً أن

---

[1] **الدليل إلى منهج البحث العلمي** – ص ٦٨ .

تكون الأقسام فصولاً أو أبواباً ، وإنما المهم هو تناسق الترتيب ، ومنطقية العرض ، ومراعاة العلاقات القائمة بين الفصول أو الأبواب وبين الأفكار داخل الفصل أو الباب . وبديهي أن يعرض الباحث الخطة التفصيلية للبحث والمناقشة من خلال الندوات التي يقدمها الأستاذ مع طلاب الدراسات العليا ، ويستعين بذوي الخبرة في هذا الميدان ، ويتصل بمرشده أو مشرفه اتصالاً مستمراً .

ثانياً : تنظيم البطاقات : على ضوء الخطة التفصيلية

عندما تتبلور الخطة في صورتها الأخيرة ، يعاود الباحث تنظيم بطاقاته على أساس الخطة المفصلة ، فيجمع البطاقات المتعلقة بكل فكرة ، ويرتبها ثم يعقبها بمجموعة أخرى تمثل فكرة ثانية، وثالثة ورابعة طبقاً للخطة التي وضعها. وجمع البطاقات الخاصة بكل فكرة يمكن الباحث من التأمل فيها في وقت واحد ، ويتعرف على كل جوانبها فيسهل عليه عرضها ومناقشتها .

ثالثاً : صياغة الأفكار وسمات أسلوب البحث العلمي :

يشعر الباحث – ولاسيما الناشئ – بشيء من الخوف والتردد حين يقدم على هذه الخطوة ، وكثيراً ما يقف حائراً أمام مجموعة بطاقات لا يدري من أين يبدأ ، ومصدر هذا الخوف هو الإحساس بمسئولية الكلمة المدونة ، على أن هذا الخوف أمر نسبي ، لا يلبث أن يزول بعد المضي في البحث ، وكذلك عندما يتمرس بهذا العمل ، ومع ذلك فهي رهبة ملازمة لطبيعة العمل ، ولهذا يجب أن يقابلها الباحث بالتحفز والنشاط عند البداية ، والاستمساك بالعزم الذي يبدد الخوف ويهون من الصعوبات التي يواجهها الباحثون ، وسوف تنقاد – شيئاً فشيئاً – أعنة الأفكار ، وتجري بها الأقلام معبرة في يسر ووضوح .

ويشعر الباحث أثناء الكتابة بحاجته إلى الاستغراق في التأمل والتفكير كالسابح الذي يرنو إلى الشاطئ وهو يستمتع بالسباحة وما فيها من جهد ، والإخلاص في البحث يتطلب الاستغراق الذي قد تفوقه مشاغل الحياة اليومية ، ولذلك فإنه بمقدور الباحث أن يوزع الكتابة على مراحل وهو مشغول ببحثه منذ البداية إلى تمامه، ولا يجوز أن يقطع كتابة فكرة معينة قبل تمامها، لأن هذا

العلم يشتت الذهن ويحول دون انفتاح الأفكار التي تتولد من التفكير العميق المتصل .

والباحث في عرض فكرة ما ، يشبه الشاهد الفطن لحادثة يرويها في وضوح وصدق دون افتعال أو انفعال أو تزويق ، وعليه أن يسرد الوقائع ويرتبها في نمو مطرح يتيح للقارئ فرصة توقع النتائج ، فإذا ما وصل إليها الباحث كانت مقنعة للقارئ ، وبهذه الحيدة والموضوعية يكتسب الباحث ثقة فيما يرويه من أخبار ، واحتراماً لما يتوصل إليه من نتائج وأحكام . وتتضح أصالته وشخصيته العلمية .

والباحث في أحكامه يشبه القاضي ، ولا يجوز للقاضي أن يحكم قبل سماع الخصمين، والتأكد من عدالة الشهود ، ولابد أن يجرد نفسه من كل هوى، فلا ينطلق من أفكار مسبقة ولو كانت مدعمة بأدلة لم يفحصها ، فمن الأدلة ما يرد ، ومن الأدلة ما يقوم على المغالطة والخطأ ، ويتضح كل ذلك في بوتقة التمحيص الدقيق وكل حكم يصدره الباحث لابد أن يدعمه بالأدلة ، سواء كانت أدلة غيره أو أدلته التي اكتشفها ، فإن كانت أدلة الآخرين فلا بد من فحصها ، وفي هذه الحالة يصبح مسئولاً عن الدفاع عنها .

ولكل بحث علمي أسلوبه الخاص به الذي يفرضه ميدان البحث ، وطبيعة الموضوع ، ولا ضير على الباحث أن يستخدم المصطلحات المتعارف عليها في علم ما ، فإن كانت موضع اختلاف في دلالتها ، فلابد من تحديد مفهوم المصطلح كما حدد استخدامه ، وكذلك لا ضير عليه أن يبتكر مصطلحات يستعين بها في توضيح فكرة معينة ، بشرط ألا يكون لهذا المصطلح مفهوماً ثابتاً ومستقراً عند أهل ذلك العلم أو المشتغلين به، كما أنه لابد أن يوضح بدقة مراده بذلك المصطلح ، لأن سوء الفهم والتفاهم ينجمان من عدم تحديد المصطلحات في البحث العلمي .

وللباحث أن يستخدم العبارات التي تدل على اليقين أو الشك أو الاحتمال أو غير ذلك ، دون أن يسرف في استخدام الأدوات الدالة عليها ، كأن يقسم بالله قسماً واحداً أو مكرراً على خبر يوثقه ، أو فكرة يؤكدها مهما كان الخبر غريباً

أو الحكم مستبعداً ، فإن استخدام أسلوب القسم بها يوضحه علماء البلاغة في مراعاة مقتضى الحال ، يدل على أن السامع أو القارئ يشك في صحة الخبر ، ولا يجوز أن ينزل الباحث نفسه هذه المنزلة مكانه يشكك في الثقة الممنوحة له – فرضاً – من قبل القارئين .

وأجدر بالباحث أن يستخدم الألفاظ الدالة على الرجحان أو الاحتمال فيما يصدره من أحكام يتوصل إليها باجتهاده الشخصي ، فبدلاً من أن يدمغ حكمه بهذه الدلالات القاطعة مثل : ومن المؤكد .. ومن اليقين، وأجزم .... إلى آخره، عليه أن يستبدل بهذه الكلمات كلمات أخرى مثل : ومن المحتمل، ومن الممكن، ومن الجائز، ومن المتوقع. حتى إذا تبين – فيما بعد – أن هذه الأحكام غير صائبة أو أدلتها مردودة، أو عدل عنها الباحث في مستقبل الأيام، لم يكن هناك حرج أو تضليل ، أما الحرج فمصدر عدم الثقة التي تقترن بالباحث الذي يصدر أحكامه دون روية ، وأما التضليل فقد يأتي من تثبيت الخطأ في أذهان بعض القارئين أو شيوعه على ألسنتهم .

وأهم سمة في أسلوب البحث العلمي : هي الوضوح ، فلا مجال للتهويمات اللغوية، أو الرموز الغامضة التي يستخدمها بعض الأدباء ، ولا سيما أصحاب المدارس الأدبية الذين يلجأون إلى مثل هذا الغموض ، كالمدرسة السريالية أو الرمزية في الأدب . ولا يعني وضوح الأسلوب عدم مراعاة جماله، فقد يكون الجمال جانباً هاماً معتبراً في الأسلوب ، إلى جانب الوضوح ، وذلك في ميدان الدراسات الأدبية أو النقدية مثلاً .

ويرتبط وضوح الأسلوب ارتباطاً قوياً بوضوح الفكرة ، وخير ما يستعين به الباحث في وضوح فكرته أن يضع أمام عينيه دائماً ذلك السؤال : ماذا تريد أن تقول ؟

وكل ما يقوله الباحث يعد مسئولاً عنه مسئولية كاملة ، فإذا أورد عبارة أو لخص فكرة نقلها عن غيره ووثقها بمصدرها ، وسكت عنها دون مناقشة أو

اعتراض ، أصبح متحملاً مسئوليتها ، لأن النقل دون اعتراض يعتبر قبولاً للفكرة المنقولة .

وتجب الأمانة في عرض أسلوب البحث العلمي ، ومن مظاهر الأمانة في الأسلوب أن تكشف طريقة العرض عن أسلوب الباحث وأسلوب غيره ، وعن فكرة الباحث وفكرة غيره ، ولذلك فإن التفرقة بين أنماط ثلاثة في الأسلوب ضرورية في البحث العلمي :

النمط الأول : كتابة العبارة بين علامتي التنصيص وإثبات مصدرها ، وذلك إذا كانت الفكرة بأسلوبها منقولة .

النمط الثاني : كتابة العبارة بدون علامتي تنصيص ولكن يشار إلى مصدرها ، إذا كانت منقولة عن الغير وصاغها الباحث أو لخصها بأسلوبه .

النمط الثالث : أن ترد العبارة دون علامتي تنصيص ، وبدون ذكر مصدر ، وهذا إذا كانت العبارة فكرة وأسلوباً للباحث ذاته .

ومن خلال صياغة الأفكار وعرضها عرضاً أميناً – على النحو السابق – يمكن التفرقة بين رأي الباحث وآراء غيره ، ومن هنا يمكن تحديد مصدر الخطأ الذي قد يقع فيه الباحث ، فقد يكون ناجماً عن سوء فهمه ، أو اضطراب في النقل أو غير ذلك ، ومتى أمكن تحديد مصدر الخطأ أمكن تقويم البحث وإصلاحه .

مظهر الكتابة والإضافات لما كتب :

يكتب الطالب على أوراق مسطرة ذات هامش كبير على الجانب الأيمن، ويكتب على سطر ويترك سطراً ، وتكون الكتابة على وجه واحد من الورقة ، كما أن عليه أن يلاحظ أن يترك في أسفل كل صفحة المسافة المطلوبة لكتابة الحواشي .

وقد يعن للطالب أن يضيف جديداً في ثنايا ما انتهى من كتابته ؛ فإذا كان هذا الجديد سطراً فأقل ، كتبه على السطر الذي تركه بين كل سطرين مع

وضع إشارة كهذه (×) لتحديد موضع هذه الإضافة ، أما إذا زادت الإضافة عن سطر واتسع لها الهامش الجانبي فإنها توضع فيه بعد تحديد موضع الإضافة بعلامة كالسابقة .

وهناك طريق آخر لإضافة الزيادات التي تحتاج لحوالي خمسة أسطر ، ذلك هو وضع سهم يبدأ عند المكان الذي يراد وضع الزيادة به ، ويمتد هذا السهم ليشير إلى ظهر الورقة ، ثم توضع الزيادة بظهر الورقة .

أما إذا تجاوزت الزيادة هذا القدر ، فهناك طريقة أخرى وهي أن تكتب الإضافة التي تزيد على خمسة أسطر كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب هذه الزيادة ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج الزيادة عنده، وتثبت هذه الورقة الجديدة فيما قبلها وما بعدها بدبوس ، وتظهر مهارة الطالب في جعل الأسلوب متسلسلاً متصلاً مع هذه الزيادة الجديدة .

وعلى العموم فإنه يحسن إلغاء الورقة إذا طالت بها الزيادة أو تعددت الزيادات ، وإعادة كتابتها من جديد في ورقتين أو أكثر مع وضع الإضافة أو الإضافات في مكانها .

وعلى الطالب أن ينتقد عمله بلا هوادة كلما سار فيه ، وأن يدرك أن خبرته بموضوعه واسعة ، تؤهله أن يتعرف مواطن الضعف عنده ، وأن يحاول دائماً أن يكمل نفسه ، وينبغي أن يدع جانباً ما انتهى من كتابته ثم يعود إليه بعد بضعة أيام وينظر فيه ، لا بالفكر الذي أملاه ، بل بفكر الناقد له ، الباحث عن السبل التي ترفع مستوى هذه الرسالة وتجعلها أقرب للكمال ، سواء في خطتها أو في معلوماتها أو أسلوبها [١].

ويجب أن يراعي الباحث في الشريعة بصفة خاصة أموراً عند انتقائه واختياره للمادة العلمية منها [٢]:

---

[١] انظر : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٩٣ .

[٢] **البحث الفقهي** – إسماعيل سالم – ص ٤٦ .

أولاً : أن رسول الله – ﷺ – معصوم من الخطأ في كل الأمور التشريعية إذ لا يقره الوحي على باطل ، فكل ما أتى به من الأمور التشريعية هي محض الصواب المطلق ، وما عدا ذلك مما يتصل بالأمور التجريبية الحياتية ، ككيفية فلاحة الأرض ، وكيفيات الصناعة ، وكيفيات التعليم والتطبيب وإعداد خطط الحرب وغير ذلك مما يشبهها ، ففيه مجال للاجتهاد . ولعل في حديث تأبير النخل شاهداً على ذلك . غير إننا نلفت النظر إلى أن بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات الإسلامية حاولوا أن يوسعوا دائرة الاجتهاد لرسول الله ﷺ حتى تشمل بعض النصوص القاطعة في ذلك ، ليتيحوا لأنفسهم اجتهادات باطلة مع وجود نصوص شرعية حاكمة فيها [1].

فما قاله ﷺ على سبيل القطع فهو من الأمور التشريعية ، أما ما كان على سبيل الظن ، نتيجة خبرته وعادته فهو محل اجتهاد . وهذه المسألة تطرق إليها بعض فقهائنا بالبحث والتأصيل من قبل ، وفرقوا بين السنة التشريعية التي تتخذ عبادة ، والسنة غير التشريعية سنة العادة والتجربة والخبرة [2].

ثانياً : أن تكون موافقتنا أو مخالفتنا للعلماء والفقهاء بناء على الأدلة التي في أيدينا ، بحيث نعرف الرجال بالحق ، ولا نعرف الحق بالرجال . فتكون للباحث شخصية مستقلة ، وذاتية منفردة ، بحيث لا تتميع شخصيته في الآخرين من جهة ، ولا تخالف لمجرد المخالفة من جهة أخرى .

وسيجد الباحث في دراسته بعض الفقهاء المتعصبين لمذاهبهم ، لدرجة تأويل بعض الآيات والأحاديث بما يوافق مذهبهم، حتى قال أبو الحسن الكرخي،

---

[1] حاول ذلك الدكتور عبد المنعم النمر – رحمه الله تعالى في كتابه " **الاجتهاد** " وحاول د. محمد الطنطاوي – نزع صور الربا المعاصرة من شمول النص المحرم لها . ومن قبلهما ألف الشرقاوي كتابه " **محرر العبيد** " وكتب على غلافه قوله تعالى ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾ وترك بقية الآية ﴿ **يُوحَى إِلَيَّ** ﴾ يؤكد بشريته ويغفل ويتناسى نبوته ﷺ !

[2] انظر على سبيل المثال : **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام** – للقرافي المالكي في إجابته عن السؤال الخامس والعشرين ، وانظر فصلاً كاملاً في **إعلام الموقعين** – لابن قيم الجوزية الحنبلي ، تحت عنوان : " فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد " – ج٣ ص٥ .

شيخ الحنفيين في عصره : كل آية أو حديث يخالف ما نحن عليه فهي مؤولة أو منسوخة .

إن كل عالم وفقيه يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا المقام كما قال الإمام مالك . وهؤلاء أعلام الصحابة رضي الله عنهم تغيب عنهم بعض السنن فيسألون ، غاب عن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – ميراث الجدة وقال لما سئل عن ذلك : مالك في كتاب الله من شيء حتى شهد المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة بأن رسول الله ﷺ قد أعطاها السدس . وقال في مسألة الكلالة : " أقول فيها برأيي فإن كان صواباً ، فمن الله ، وإن يكن خطأ ، فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه " [١].

وهذا عمر رضي الله عنه تغيب عنه سنة الاستئذان حتى أعلمه بها أبو موسى الأشعري ، وغاب عنه كذلك ميراث الزوجة من زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فترك عمر رأيه قائلاً : لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه [٢].

وذكر ابن كثير عن أبي عبد الله النيسابوري عن عمر بن الخطاب قوله: " لأن أكون سألت رسول الله ﷺ عن ثلاث أحب إلي من حمر النعم : من الخليفة بعده ؟ وعن قوم قالوا نقر بالزكاة في أموالنا ولا نؤديها إليك ، أيحل قتالهم ؟ وعن الكلالة " [٣].

وفي رواية أخرى ذكرها ابن كثير في موضع آخر عنه : " ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ عهد إلينا فيهن عهداً ننتهي إليه ، الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا " [٤].

---

[١] **تفسير ابن كثير** – ج١ ص٤٦٠ – طبعة عيسى الحلبي .

[٢] انظر نماذج لذلك في : **مجموع فتاوى ابن تيمية** : ٢٣١/٢٠ – أو رسالته التي طبعت منفردة تحت اسم : رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

[٣] **تفسير ابن كثير** : ٥٩٥/١ .

[٤] المصدر السابق : ٣٢٧/١ ، وقد صدر ابن كثير قول عمر بقوله : " وباب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهل العلم " .

واختلف أبو بكر وعمر في مسألة جمع القرآن ، وحرب الردة ، وتقسيم الغنائم ، وغير ذلك من المسائل ، فيشرح الله صدر المخالف فيقتنع برأي الآخر وأدلته ، أو يظل على رأيه لقناعته بأدلته هو .

وخلاصة ما سبق أن الدليل هو العمدة في المخالفة، ولو كانت المخالفة لصحابة رسول الله ﷺ أو الأئمة الأربعة أو من دونهم ، ما دامت أقوالهم وآراؤهم اجتهاداً منهم ، وليقر في قلب الباحث أن الناقد أو المخالف ليس من الضروري أن يكون مساوياً للصحابي أو الإمام الذي خالفه في الرتبة العلمية ، وفي اعتراض الصحابية على عمر في قضية المهور دليل على ذلك .

وإذا كنا بهذا نطمئن الباحث أنه يجب ألا تروعه شهرة الأسماء وذويعها، لأن الدليل هو المعيار الصحيح في إثبات الحق ، فإنا نحذره كذلك من أن يتطاول على هؤلاء الأعلام، لمجرد إثبات الذات ، وليذكر ما قاله الإمام الشافعي " **وددت لو أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلي حرف منه** "[1]، **وقوله كذلك : لا أحل لأحد أن يأخذ بقول يراه في كتابي حتى يعرف من أين قلته ، وإن رأيتم رأياً لي يخالف حديثاً مما يصح عن النبي – ﷺ – فاضربوا بقولي عرض الحائط ، أو فهو قولي وإن لم تسمعوه مني** . وغير هذا مما ورد عن الأئمة كثير .

ثالثاً : أن يحذر الباحث في الشريعة – بل في كل علم – ما يلي :

أ- أن يعمم الأحكام دون دليل ، بل عليه أن يتثبت من الجزئيات التي تندرج تحت هذا الحكم ، هل يند منها شيء أم لا ؟ ولذا وجب أن يأخذ الباحث نفسه بالاستقصاء الكامل ، والاستقراء لجميع الحالات المتصلة بالمسألة التي يبحثها ، وليحرص كل الحرص عند استخدامه الألفاظ الدالة على الشمول كـ : جميع – وكل ، أو ما يقرب منه كمعظم

---

[1] **مقدمة المجموع** – ج١ ص ٢١٤ .

وغالبية . وإن لم يثبت عنده استقراء أو دليل يدل على الغلبة فليستخدم لفظ (بعض) .

ب- وليحذر الباحث كذلك التخصيص دون مقتض ، فلا يقصر ميزة معينة ، أو حكماً ، على كتاب أو مؤلف ويخصه به ، مع مشاركة غيره في هذه الميزة أو ذاك الحكم .

ج- ومن العيوب التي يجب تجنبها كذلك : تسطيح القضايا ، وعدم التعمق فيها ، والتسطيح الاكتفاء بما في السطح ، والقناعة بظاهر الأمور دون بحث لباطنها ، وتحر لأعماقها . فيصور الباحث المتعجل الخلاف الحقيقي في المسألة بأنه خلاف شكلي ، والأمر ليس كذلك .

د- ومن العيوب كذلك عند تنظير المسائل – أي جعلها متناظرة متماثلة – أن يقوم بقياس مع الفارق يمنع التنظير . وليعلم أن علة الحكم لا تتعدد ، وأن الحكمة هي التي تتعدد .

وهناك ملحوظة هامة في منهج الكتابة وهي : تحديد المراد بالمصطلح الفقهي ، أو المسألة التي يدور عليها البحث وهذا أمر في غاية الأهمية إذ يوفر جهداً ووقتاً ثمينين على الباحث حين لا يبددهما حول أمور لم يحدد المراد منها.

ولذلك وجدنا الفقهاء في مصنفاتهم يبدأون – غالباً – كل باب من أبواب الفقه بتحديد المراد بالمصطلح لغة وشرعاً ، فقد يتفق المعنى الشرعي مع المعنى اللغوي وقد لا يتفق .

فتحديد المراد من المصطلح الفقهي في الشريعة بعامة ، والمذاهب الفقهية بخاصة ، يعين الباحث كثيراً في أن يصيب الحق بأيسر السبل وأقصرها . وقل مثل هذا في علة الحكم ، فإذا توصل الباحث إلى علة الحكم ، فإنه يسهل حينئذ أن يقاس الفرع على الأصل ما دامت العلة واحدة فيكون حكم الفرع كحكم الأصل .

ذهب بعض الكتاب المعاصرين غير المتخصصين في الشريعة إلى أن السارق لا تقطع يده إلا إذا صار محترفاً في السرقة ، واستدل على ذلك بقوله

تعالى : ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [1]، فإن لفظ السارق والسارقة وكذلك الزاني والزانية – في زعمه – يدل على الاحتراف كقولنا : فلان الكاتب أو البائع أو الفارس ، فأل التعريفية أكسبت الفاعل الاحتراف . وهذا فهم خاطئ لغة وشرعاً وواقعاً ، وقد رد عليه بأن علة القطع في السرقة ذاتها ، إذ الحكم قد ترتب على اسم مشتق ، وما كان كذلك فإن العلة – كما قال الأصوليون – تكون من الاسم المشتق نفسه أي من كونه (سارقاً) أو من كونه (سرق) فلفظ السارق ينطبق على كل من سرق ولو كان أول مرة .

وكذلك من قتل أول مرة يقال له : قاتل ويناط الحكم بكونه قتل عمداً أو خطأ ، ولو كان الأمر كما يقول ذاك الكاتب لانتظرنا حتى يكون القاتل محترفاً للقتل سفاكاً للدماء ثم نحكم عليه بعد ذلك !

فلو فهم هذا المخالف المعنى الشرعي للفظ السارق ما انتصب الخلاف أصلاً .

وقد اختلف الفقهاء على أقوال متباينة في مسح الرجلين في الوضوء بناء على قراءة الكسر للأرجل في قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ** ﴾[2]، فمنهم من قال إن القراءة منسوخة ، ومنهم من أولها ، ومنهم من جعل المسح رخصة ، ومنهم من أوجبه .. إلخ . وقد وجدت ملاحظة بعض العلماء للمعنى اللغوي وعلاقته بالغسل ، كابن جرير الطبري ، ومكي بن أبي طالب ، والفيومي المقري ، وقد كان سبب اختلافهم عدم تحديد المراد بالمصطلح ، ولذلك توصل الطبري في تفسيره إلى رأي يعمل قراءة الجر ولا يبطلها ، ويحكمها ولا يهملها ، وهو رأي جدير بالاعتبار ، وإن كان يخالفه ما عليه جمهور الفقهاء .

إن تحديد المعنى وتحرير المصطلح قبل نصب الخلاف ، أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبحث الفقهي بل لكل بحث علمي .

فإذا حدد الباحث المصطلح الفقهي أو المسألة التي يدور عليها البحث ، عرض أفكاره بعد ذلك في تدرج منطقي ميسور ، مدعماً رأيه بالأدلة، مع وضع

---

[1] **المائدة** : (٣٨) .

[2] **المائدة** : (٦) .

عناوين للأفكار الرئيسية ، وأخرى للجانبية ، تيسيراً للقارئ مع عدم الإفراط في ذلك .

كيفية عرض الأدلة :

وقد كان الفقهاء – رحمهم الله تعالى – حين يعرضون الأدلة ، يبدأون بالنصوص الشرعية ، القرآن أولاً ، فالحديث النبوي ثانياً ، ثم يذكرون بعد ذلك الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وغيرهم ثالثاً ، فالاعتبار أخيراً .

فأما **النص القرآني** ، فقد يذكر كاملاً إذا كان قصيراً . وقد يشار إلى جزء من الآية بين قوسين ثم يكتب بعدها لفظ (الآية) إذا كانت طويلة ، أو يكتب (إلخ) أي إلى آخر الآية ، والأفضل إثبات النص كاملاً أمام عيني القارئ .

وأما **الأحاديث** فتأتي عقب الأدلة القرآنية مع ملاحظة تخريج هذه الأحاديث من كتب السنة ، وذكر درجة صحتها أو ضعفها أو وضعها ، وبيان هل هي منسوخة أم لا ؟ وغير ذلك مما يجعلنا على بينة من هذا الحديث أو ذاك ... هل يصح الاستدلال به أو لا ؟ فإن شطراً لا بأس به من الخلاف بين الفقهاء نشأ عن ذلك .

فالشافعية مثلاً يرون الجمع بين الجلد والنفي للبكر الزاني ، مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام : " البكر بالبكر ، جلد مائة ، وتغريب عام " وبأدلة أخرى من الاعتبار .

لكن الحنيفية خالفت الشافعية في هذا ، ولم تر الجمع بين الجلد والنفي للبكر ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ **فَاجْلِدُوا** ﴾ [1]، إذ جعل الجلد كل الموجب رجوعاً إلى حرف الفاء ، وإلى كونه كل المذكور ، واستدلوا بأدلة أخرى من الاعتبار– كذلك –، ورداً على الشافعية بأن الحديث الذي استدلوا به منسوخ[2].

---

[1] **النور : (٢)** .

[2] انظر تفصيل المسألة وأدلتها في : **مغنى المحتاج** – للخطيب الشربيني : ١٤٧/٤–١٤٨ **والهداية للمرغيناني** ، وشرح العناية عليها مع فتح القدير : ٢٤١/٥–٢٤٢ .

وقد يستدل بآثار الصحابة والتابعين في المسألة وبخاصة إذا لـــم يكـــن عليها دليل من قرآن أو سنة ، أو عليها دليل منهما محتمل .

أما الاعتبار فالمقصود به المعاني التي تؤكد فكرة ما ، وأصل الاعتبار مقايسة الشيء بغيره ، والنظير بنظيره ، وعلى هذا فإن الاعتبار يشمل القيـــاس والاستدلال اللغوي ، وطلب الدليل بوجه عام .

أما عرض الفقهاء للأدلة إذا كانت المسألة خلافية بين المذاهب ، أعني في الدراسات المقارنة بتعبيرنا المعاصر ، فإن كثيراً منهم كـــان يبـــدأ بـــذكر **المسألة الخلافية فيصورها** ، ثم يعرض أدلة المخالفين بالطريقة السابقة (القرآن أولاً ، فالحديث ، فالآثار ، فالاعتبار) **ثم يذكر أدلة المذهب الذي ينتصـــر لـــه بالطريقة نفسها ، ثم يضعف أدلة المخالف دليلاً دليلاً .**

في مسألة القرء : هل هو الطهر كما ذهبت الشافعية ، ورواية للإمـــام أحمد ؟ أم الحيض كما يرى الحنفية والمالكية ، ورواية أخرى عن الإمام أحمد ؟

عرض الماوردي ، الشافعي المذهب ، أدلة المخالفين أولاً ، ثم ذكر أدلة الشافعية ، ثم ناقش أدلة المخالفين دليلاً دليلاً [١].

ولما ذهب ابن عباس إلى أنه لا قطع على العبد والأمة إذا سرقا ، ذكر ابن قدامة الحنبلي المذهب أدلة ابن عباس أولاً ، ثم ذكر أدلة الحنابلة وجمهور الفقهاء ثانياً ، ثم ناقش أدلة ابن عباس ، ورد عليها ثالثاً [٢]. والأمثلة على هـــذا كثيرة [٣]. **لكن قد يأتي تضعيف أدلة المخالف عقب إيرادها مباشـــرة ، فتـــذكر الأدلة جملة ، ثم يعقبها التضعيف جملة كذلك** [٤].

---

[١] انظر بالترتيب السابق " كتاب العدد من كتاب الحاوي للماوردي "، المتوفى سنة ٤٥٠هـــ: ٢٠/١ تحقيق الدكتورة : وفاء فراش ، رسالة دكتوراه .

[٢] انظر : **المغنى** – ٤٤٩/١٢ ، مسألة رقم (١٥٨٣) .

[٣] انظر كيف عرض الكمال بن الهمام ، الحنفي المذهب ، الأدلة في مســـألة القنـــوت قبـــل الركوع في الركعة الثالثة من الوتر ، كما هو مذهب الحنفية أم بعده كما ذهب الشافعي : **فتح القدير** : ٤٢٨/١ .

[٤] انظر مسألة هل تجوز الجمعة قبل الزوال ، كما ذهب ابن عباس والإمـــام أحمـــد ، أم لا تجوز كما قال الحنفية والمالكية وجمهـــور العلمـــاء – المجمـــوع للنـــووي : ٥١١/٤ ،

ويجب على الباحث أن يتحرى الأمانة في عرضه لأدلة الخصم كما سبق أن قلنا ، فلا يغفل بعض الأدلة ويسقطها ، أو ينقلها من غير كتب أصحابها ، أو يعرضها بصورة المتعصب المستهزئ ، بل يعرضها كواحد من المخالفين ، ثم يذكر أدلته وتفنيده لأدلة الخصم بنفس الدرجة من القوة في عرضه لأدلة المخالف أو أشد .

لقد أخذ على الفخر الرازي صاحب " مفاتيح الغيب " أنه كان يعرض رأي المخالف له أو يذكر الشبهة فيعرضها عرضاً قوياً أخاذاً ، حتى إذا حان الوقت لعرض أدلته هو فترت قوته ، ووهن عرضه ، حتى يظن القارئ أن الحق ليس معه ، وأن الشبهة أرسخ من أدلة محوها ، وهذا مأخذ إن صح في بعض الأمثلة ، فإنا لا نقطع بأنه ينطبق على كل الخلافيات والشبهات التي أثارها ورد عليها ، والأمر يحتاج إلى تحقيق لكنه مأخذ يجب أن نحذر منه .

ومن المآخذ التي يجب أن يتحاشاها الباحث ، أن يكون الهوى والغلبة هي مقصده من نصب الخلاف ، يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : (ما ناظرت أحداً قط على الغلبة، وودت إذا ناظرت أحداً أن يظهر الله الحق على يديه**)** [1].

وعلى الباحث أن يحذر أيضاً من الاستطراد في عرضه ، سواء كان في أفكاره ، أو أدلته أو تقسيماته ، فإنه يمزق وحدة الموضوع ويفكك ترابطه ، فإذا عرض الباحث أدلته بالكيفية السابقة أثبت الحكم واضحاً بعبارات مبينة ، وألفاظ دقيقة واضحة ، وأنهى بابه وفصله بتلخيص محكم موجز لما تم بحثه والتوصل إليه ، ولو كانت نتيجة بحثه التوقف والتردد لمزيد من البحث والدراسة .

صياغة البحث :

ويلاحظ أن النووي في هذه المسألة قد ذكر الأدلة على أن وقت الجمعة هو وقت الظهر قبل عرض أدلة ابن عباس والحنابلة .

[1] **مقدمة المجموع للنووي :** ١٢/١ .

أقصد بصياغة البحث هنا الأسلوب الذي يجب اتباعه في كتابة البحث الفقهي ، **ولكل منا أسلوبه الذي يعرف به ، والذي يتكون نتيجة عوامل كثيرة، منها ما هو فطري** كالموهبة الإلهية التي يتفاوت الخلق فيها ، **ومنها ما هو مكتسب** كالقدرة اللغوية والنحوية والإحاطة بها، ومنها **القراءة الواسعة** وبخاصة لأصحاب الأساليب الراقية من العلماء والأدباء [1]، **ومنها تباين الأمزجة** ، وغير ذلك من العوامل التي تجعل لكل منا قالباً تعبيرياً خاصاً به والتي لا محل لبحثها هنا .

لكنا نشير إلى أمور معتبرة عند حديثنا عن الصياغة الأسلوبية في الكتابة الفقهية [2]:

أولاً : أن الفكرة إذا كانت واضحة في ذهن الباحث فإن التعبير عنها يكون واضحاً كذلك ، وهذا ما نراه فيمن يتصدى للتعليم كالأساتذة والمعلمين ، فكلما كانت المعاني واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، كانت الصياغة كذلك .

ولذلك وجب على الباحث ألا يألو جهداً في أن يبذل قصارى جهده في أن يفهم بوضوح تام – قبل أن يكتب – النقاط أو المسائل أو الموضوعات التي يريد الكتابة فيها . فإذا انبهم شيء أمامه أو استغلق ، حاول استيضاحه عن طريق أستاذه أو المتخصصين في هذا الفن .

ثانياً : وينبغي أن يكون أسلوب الكتابة في الفقه دقيقاً بحيث تأتي الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية متساوية تماماً لما وضع لها من معنى في اللغة ، أو في المصطلح الشرعي ، أو فيهما معاً ، إذا كان اللفظ قد تساوى معناه الشرعي مع معناه اللغوي ، مع ملاحظة أن بعض الألفاظ قد يتطور معناه من عصر إلى آخر ، بل ومن مكان إلى غيره ، ويتحمل اللفظ من المعاني بعد تطوره ما لم يكن فيه من قبل . ويلاحظ أيضاً أن بعض الألفاظ الأخرى قد تستحدث ،

---

[1] كالجاحظ وابن قتيبة والغزالي وابن خلدون قديماً ، ومصطفى صادق الرافعي وأحمد باكثير وسيد قطب حديثاً .

[2] **البحث الفقهي** – ص ٥٥ .

كالألفاظ الدالة على المعاملات الاقتصادية ، وأنواع الربح ، وصور الاستثمار ، والألفاظ الدالة على أنواع المخدرات ، وأسماء الخمر ، وأنواع المسابقات التي لم تكن من قبل ، وغير ذلك مما يوجب على الباحث أن يحدد المراد منها تماماً، ليكيف الحكم الفقهي تكييفاً صحيحاً تبعاً لدلالة اللفظ أو التركيب اللغوي .

فالأنموذج[1] الذي تحدث عنه الفقهاء في كتاب البيع وغيره قد تطور مدلوله وصار (الكتلوج) في عصرنا الحاضر أكثر دقة وإحكاماً ، ومما يجعلنا نعاود النظر في بعض الصور التي حكم عليها بعض الفقهاء بالحل أو الحرمة ، لهذا التطور الذي طرأ على مدلول اللفظ من جهة ، وعلى دقة المواصفات من جهة أخرى .

أما الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية التي توصف في الأدب بأنها ألفاظ موحية ، تحمل من العاطفة والمعنى أكثر مما وضع لها ، فيجب أن يحذر منها الباحث في الفقه ، إذ لا مجال في الصياغة الفقهية للأسلوب الأدبي الذي تشيع فيه العاطفة وتتحكم ، وينزوي فيه المنطق والتعقل ويتأخر .

وفي الأسلوب الأدبي يشيع الخيال ، وتسود الصياغة الخطابية ، والمبالغات الإنشائية ، ولكن الأمر ليس كذلك في الصياغة الفقهية .

إننا في دراستنا الفقهية نبتغي الوصول إلى حكم تكليفي معين هل هو حرام ؟ أم مكروه ؟ كراهة تحريمية أم تنزيهية ؟ هل هو فرض أم سنة ؟ سنة راتبة أم غير راتبة ؟ مؤكدة أم غير مؤكدة ؟ هل هو مباح أم غير مباح ؟ وإن كان مباحاً فما حكم من حرم المباح ؟ .. إلخ فالتعبير عن مثل هذه الأحكام لا يكون بأسلوب خطابي إنشائي بل بصياغة دقيقة محكمة .

ثالثاً : وعلى الباحث في الفقه أن يكون على دراية بالمقادير الشرعية ، كالموازين والمكاييل والمساحات ، التي تشيع في كثير من أبواب الفقه كالصلاة

---

[1] قال في **المصباح المنير** – ص ٦٢٥: " الأنموذج بضم الهمزة، ما يدل على صفة الشيء، وهو معرب ، وفي لغة نموذج بفتح النون ، والذال معجمة مفتوحة مطلقاً قال الصغاني: النموذج مثال الشيء الذي يعمل عليه " .

والزكاة والكفارات والبيع والإجارة والفرائض والجنايات وغير ذلك ، ويجب أن يكون على دراية – أيضاً – بمقدارها في عصرنا الحاضر مع كتابتها بالحروف ما أمكن ذلك حتى لا تلتبس الأرقام أو تتبدل عند النسخ أو الطبع . فمثلاً : الوسق يساوي ستين صاعاً ، والصاع يساوي أربعة أمداد، والمد يساوي (٥٤٤) خمسمائة وأربعة وأربعين جراماً .

وعلى هذا فالصاع يساوي (٢.١٧٦كجم) اثنان (كجم) ومائة وستة وسبعين من الألف .

والوسق يساوي في عصرنا – (١٣٠.٥٦٠كجم) مائة وثلاثين كجم وخمسمائة وستين من الألف من الجرام .

والفرسخ يساوي ثلاثة أميال ، والميل (١٨٤٨م) ألف وثمانمائة وثمانية وأربعين متراً . فالفرسخ يساوي (٥.٥٤٤كم) خمسة كيلو مترات وخمسمائة وأربعة وأربعين من الألف .

والدينار هو المثقال ويساوي في عصرنا الحاضر (٤.٢٥جم) أربعة جرامات وخمسة وعشرين من المائة .

وعلى هذا فإذا كان نصاب الذهب قد قدر في عهد النبي بعشرين مثقالاً فهو يساوي في عصرنا الحاضر = (٨٥جم) خمسة وثمانين جراماً تحديداً .

وهكذا يكون الباحث على دراية بتلك المقادير ، وكم تساوي في عصرنا الحاضر ، وليرجع في معرفة ذلك إلى المصادر التي تتناول هذا الأمر [١].

والأفضل في كتابة المقدرات الشرعية أن تكون بالحروف لا بالأرقام ، خشية التصحيف في الكتابة أو الطباعة .

---

[١] من هذه المصادر : " **الأوزان والأكيال الشرعية** " للمقريزي أحمد بن علي المتوفى سنة ٨٤٥هـ ، " **والميزان في الأقيسة والأوزان** " لعلي باشا مبارك ، " **والخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية** " للدكتور محمد ضياء الدين الريس ، " **والإيضاح والتباين في معرفة المكيال والميزان** " لابن الرفعة الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١٠هـ ، وقد حققه الدكتور محمد أحمد الخاروف، ونشر في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، والمحقق قد نال درجة الدكتوراه عن " **الأوزان والمكاييل والمقاييس الإسلامية خلال ١٤ قرناً ومقارنتها بالنظام المتري** " .

رابعاً : ولكي يكون البحث دقيقاً يجب أن يتمكن الباحث من علوم اللغة، كقواعد النحو والصرف وقواعد الإملاء ومعاجم اللغة ، وغيرها مما يمكنه من ناصية اللغة والبيان .

خامساً : ولما كان الحديث عن النفس وتزكيتها غير مستساغ ، لما في ذلك من العجب بالنفس والزهو بها ، فإنه لا يحسن بالنسبة للمبتدئين من الباحثين بصفة خاصة استعمال ضمير المتكلم في حالتي الإفراد أو الجمع كقولك " أقول – قلنا – اختار – نختار " بل ينتقي الباحث الألفاظ والأساليب التي تدل على المراد ، دون اعتداد بالنفس ، وضعها في حجم أكبر من حجمها ، كقولك ، ويظهر من الأدلة السابقة أن الحكم كذا ، أو مجموع الأدلة يدل على كذا ، أو الرأي الراجح في هذه المسألة كذا .

والأصل في استعمال ضمير المتكلم عدم الكراهة ، إلا إذا صاحب استعماله الغرور والكبر والتعالي على الخلق ، وليتذكر كل باحث قوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [1].

وإذا كان استعمال تلك الضمائر التي تدل على الغرور مكروهاً ، فإن الألفاظ التي يشعر القارئ فيها أنها من أساليب النفاق حكمها كذلك ، وبخاصة إذا كانت موجهة لرئيسه أو مشرفه أو مذهبه أو إقليمه أو غير ذلك مما يثير في النفوس الغل والبغضاء .

سادساً : الألقاب :

في تراثنا الإسلامي نجد العلماء حين يذكرون سلفهم يلقبونهم أحياناً بألقاب تجلهم وتعلي من شأنهم، كلقب "شيخ الإسلام"، والذي أطلق على كثير من العلماء ولا يختص به ابن تيمية، كما يتبادر إلى كثير من طلبة العلم وطالباته، وكذلك لقب " الإمام " وإن كان جمعه " الأئمة " ينصرف عند الإطلاق إلى الأئمة

---

[1] **يوسف :** (٧٦) .

الأربعة، وهم (أبو حنيفة – مالك – الشافعي – أحمد بن حنبل) رحمهم الله جميعاً، ومن الألقاب الحافظ أو شمس الأئمة أو حجة العلماء أو حجة الإسلام أو غير ذلك من الألقاب التي تسبق أسماء علمائنا . وأحياناً أخرى تذكر الأسماء دون ألقابها فيقال : الشافعي ، السرخسي ، والنووي ، وابن تيمية ، وابن كثير ، وابن قدامة .. إلخ ، ولا حرج في ذلك ، ولا تقليل من مكانتهم العلمية ، فقد كان ولا يزال هو النظام السائد في التصنيف، أو في الحديث عن هؤلاء العلماء السابقين، لكن **المنهج العربي والمعاصر يذهب إلى أنه لا يذكر اللقب أو الوظيفة إلا في حالات ثلاث :**

١ – عند ثبت – أي فهرسة – المصادر .

٢ – عند الاعتراف بجميل شخص ما ومعونته .

٣ – عند التعريف بشخص غير مشهور .

فماذا بقى إذا ؟

إنه لم يبق إلا أن يذكر اللقب أو الوظيفة في صلب البحث أو الرسالة ، ولا أرى مانعاً من ذلك فيذكر لقب (الدكتور) أو (الأستاذ) أو (الشيخ) أو غير ذلك من الألقاب العلمية أو الوظيفية ما لم يكن الغرض من ذكرها وتكرارها النفاق والمراءاة .

سابعاً : الاختصارات :

درج المصنفون في التراث الإسلامي على اختصار بعض الكلمات التي تذكر كثيراً والإشارة إليها برمز معين .

هـ = للتاريخ الهجري

م = للتاريخ الميلادي

ق. م = قبل الميلاد

ج = للجزء

ص = للصفحة

يستخدم الرمز لهذين اللفظين – غالباً – في الحاشية فقط . وقد استخدم علماء الحديث كثيراً من الرموز لتدل على المؤلفين أو الكتب مثل :

خ = للبخاري	د = أبو داود
م = لمسلم	ن = النسائي
ت = للترمذي	
ط = لموطأ مالك	

وهم على كل حال يثبتون هذه الرموز في مقدمة كتبهم بل إن كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي يذكر الرموز التي استخدمها في ذيل كل صفحة، وهذا شيء حسن لو روعي في كل الكتب التي يكثر فيها الرمز، على أن المحققين من الفقهاء والمحدثين – رحمهم الله تعالى – كرهوا – وهم على حق في ذلك أن يشار إلى جملة (ﷺ) برمز (ص) أو (صلعم). وقد ابتدع المستشرقون ومن سار على دربهم مثل هذه الرموز، لكن لا يجوز أن تبخل على رسول الله ﷺ بذكر جملة الصلاة كاملة، وتذكرها رمزاً، بحجة العجلة وعدم زيادة حجم البحث، فتلك حجج واهية وادعاءات باطلة .

وإليك بعض النصائح الهامة التي يجب على الباحث في الدراسات الإسلامية أن يلتزم بها [1]:

أساليب صياغة البحث : وتكون بأحد أسلوبين :

الأسلوب الأول : الصياغة التوثيقية : وفي هذا الأسلوب نحافظ على ألفاظ النصوص التي تحملها البطاقات ، لأنها وثائق لا يجوز التلاعب بها ، وهذا الأسلوب هو الأقوم والأحسن في الدراسات الإسلامية ، ولا يقبل من الطالب غيره .

والأسلوب الثاني : الصياغة الأدبية أو الصحيفية ، وفي هذا الأسلوب نتمثل المعنى والأفكار التي تحملها البطاقات ، ثم نصوغها بأسلوبنا دون أن نتقيد بألفاظ هذه النصوص .

---

[1] راجع : **طرق البحث في الدراسات الإسلامية** – ص ٢٤ .

ما تجب مراعاته أثناء الصياغة : ويجب على الباحث أن يراعي أثناء الصياغة ما يلي :

١ - **عدم استعمال لفظ الجمع بالنسبة للباحث** ، فلا يقول: كما قدمنا ، ونحن نرجح كذا ، بل يقول : كما قدمت ، وأنا قد رجحت كذا .

٢ - **نظافة اللسان ، والبعد عن الطعن بالعلماء** ، وعن تسفيه آرائهم مهما كانوا ، بل تناقش آراؤهم من قبل الباحث مناقشة هادئة ، ويدلل على بطلانها .

٣ - **بيان ما هو غامض من الكلمات** والأشخاص والأماكن في صلب البحث إن أمكن ، وإلا ففي الهامش .

٤ - **ضبط الكلمات والأعلام والأماكن** التي يمكن أن يخطئ القارئ في قراءتها .

٥ - **تحاشي الحشو والإطناب** .

٦ - **المحافظة على الاسم بصيغة واحدة** أينما ورد في البحث ، فلا يجوز أن يقول الباحث مرة: قال عز الدين بن عبد السلام ، ويقول في أخرى: قال العز بن عبد السلام؛ كما لا يجوز له أن يقول مرة: قال الشعبي، ويقول في أخرى: قال عامر الشعبي، ولا يقول مرة "مكة"، ومرة "بكة"، ومرة " أم القرى " ، لأن هذا قد يورث اختلاطاً في الفهم عند القارئ الجاهل ، فيظن " أم القرى " هي غير مكة ، كما أنه يورث اضطراباً وتوزيعاً للمادة العلمية الواحدة عندما يجري فهرسة البحث بالحاسوب ، لأن الحاسوب يعتمد على الألفاظ ، وليس على الدلالات.

٧ - **حمل كلام العلماء على أحسن أحواله** ما وجد الباحث إلى ذلك سبيلاً .

٨ - **عدم تخريج الحديث من غير المصادر الأصيلة** ، فلا يجوز أن يخرج من نيل الأوطار ، ولا من نصب الراية ونحوها .

٩ – إذا خرج الباحث الحديث من البخاري أو مسلم ، فإنه يكتفي بذلك ، ولا داعي إلى تخريجه من السنن أو من مسند الإمام أحمد مثلاً .

١٠ – **العناية بالتفقير والعناوين الفرعية الموضحة .**

١١ – **الابتعاد عن إطراء العلماء** ، كقولك قال ملك العلماء الكاساني ، وقال العالم المحقق فلان ، ويستحسن أن يذكر لفظ إمام مع أسماء أئمة الاجتهاد وأصحاب المذاهب .

١٢ – **عدم استظهار أية دعوى دون البرهان عليها .**

١٣ – **العناية العلامات الكتابية** ، وسأفرد العلامات الكتابية في فقرة خاصة فيما بعد .

١٤ – **التدقيق في الإملاء** ، فإنها من عيوب الكتابة الحديثة ، علماً بأن برامج الحاسوب تحتوي على مدقق إملائي .

١٥ – إذا أورد الباحث دليلاً على فكرة ما ، وكان وجه الدلالة فيه غامضاً **وجب عليه بيان وجه الدلالة .**

١٦ – **عدم نقل فكرة عن مرجع نقلها هو عن مرجع آخر** ، بل لابد من الرجوع إلى المصدر الأول لهذه الفكرة ما دام ذلك ممكناً .

١٧ – **لا يجوز نقل العلم عن مجهول** ، فلا يجوز للباحث أن يقول : قال بعض العلماء ، بل عليه أن يسميهم بأسمائهم .

١٨ – لا تؤخذ التعاريف الشرعية من كتب اللغة ، بل من الكتب المختصة .

١٩ – التزام مصطلح واحد للتعبير عن معلومة مخصوصة أو تصرف مخصوص ، فلا يقال مرة " القراض " ومرة " المضاربة " .

٢٠ – اجتناب حكاية شذوذات العلماء إلا على سبيل التنبيه عليها .

٢١ – رد المسائل الفرعية إلى أصولها أثناء المعالجة من أجل بيانها .

٢٢ – اجتناب تفسير الشيء بأحد وجوهه ، إلا إذا كنا نحصر الصواب في هذا الوجه ، وعندئذ نذكره ونشير إلى وجود وجوه أخرى .

٢٣ – اجتناب نقل تصحيح الأحاديث أو تضعيفها عن المتأخرين ، إلا إذا خلا الحديث عن كلام فيه للأئمة المتقدمين .

٢٤ – في الاستشهاد بالقرآن أو الحديث لا يقتصر على محل الشاهد فقط ، بل يذكر الآية كلها ، أو الحديث كله ، أو المقطع المكتمل المعنى منهما .

٢٥ – النصوص الوثائقية تثبت بألفاظها وتحصر بحاصرين " ... " .

٢٦ – عدم المجازفة بنفي شيء إلا بعد الاستقراء الكامل .

٢٧ – في فقه السلف يعتبر القول صحيحاً ثابتاً عن قائله إذا صح سنده عنه ، أو نقله علماء ثقات في كتبهم ولو بغير إسناد ، أو انضوى تحت قاعدة اعتمدها الفقيه .

٢٨ – عدم ترجيح القول بكثرة القائلين به .

٢٩ – عدم حكاية مذهب إلا بعد الرجوع إلى كتبه ، ولا معلومة إلا بعد الرجوع إلى مراجعها المتخصصة ، فلا ينقل التعريف اللغوي من كتب الفقهاء ، ولا الأحكام الفقهية من كتب العقيدة .

٣٠ – اجتناب التكرار ما أمكن .

٣١ – عدم افتراض أن فعل الصحابي لا يعرف له مخالف ؛ لأنه فعل بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه إلا إذا كان الفعل مما لا يخفي .

٣٢ – أقوال المفسرين وشراح الحديث لا تصلح أن تكون دليلاً على ترجيح حكم فقهي على غيره .

٣٣ – يذكر العلماء بأسمائهم وألقابهم التي يعرفون بها دون غيرها .

٣٤ – لا تبطل دعوى الإجماع بمخالفة صحابي ورد عنه رأيان في هذه المسألة ، أحدهما موافق للإجماع والثاني مخالف له .

٣٥ – لا يجوز أن يكون الدليل أخص من الدعوى .

٣٦ – التثبت من المعلومات باستقرائها من أكثر من مرجع واحد .

٣٧ – إذا ذكر الباحث رأياً لعالم ، وأراد أن ينفيه عنه فلا يكفي أن يقول : وهو لا يصح عنه في ذلك .

٣٨ – لا يناقش دليل أو رأي إلا بعد ثبوت صحته عن صاحبه .
٣٩ – لا يجوز ذكر رأي مرجوع لعالم وترك رأي راجح عنه ، إلا للتنبيه عليه .
٤٠ – عدم الاعتماد على المراجع الحديثة ، إلا كمراجع مساعدة .
٤١ – إذا أثار الباحث مشكلة فعليه أن يحلها من جميع وجوهها ، ولا يكفي أن يحل وجهاً فيها ، ويترك باقي الوجوه بغير حل .
٤٢ – عمل الناس لا يصلح أن يكون دليلاً .
٤٣ – في الفقه المقارن يكون تصنيف الآراء الفقهية بحسب اتجاهاتها ، وليس بحسب المذاهب ، لئلا يقع الباحث في التكرار .
٤٤ – عند حكاية رأي لعالم يجب التأكد من أنه لم يرجع عنه .
٤٥ – لا يجوز للباحث أن يهمل عقله أثناء الصياغة .
٤٦ – في العزو إلى المعاجم يعزي إلى الجذر اللغوي ، وليس إلى الجزء والصفحة .
٤٧ – العزو الجماعي غير مقبول ، وهو أن يورد الباحث مجموعة من الأفكار ثم يذكر لها مجموعة من المراجع جملة واحدة .
٤٨ – التزام منهج واحد في جميع البحث من العزو ، والتقعيد والمناقشة ، وغير ذلك .
٤٩ – يعزي إلى الكتب الستة في الحديث بذكر الكتاب والباب ، ويعزي إلى غيرها بذكر الجزء والصفحة .
٥٠ – تحرير الأفكار ليأمن الباحث من الالتباس على القارئ ، أو اختلاط الأفكار في ذهنه .
٥١ – عدم كتابة أي فكرة على الورق قبل تحريرها وصياغتها في الفكر .
٥٢ – جميع العلامات الكتابية يسبقها ضربة فراغ ، ويتلوها ضربة فراغ ليمكن للحاسوب استخراج الكلمة التي تتلوها أو تسبقها علامة كتابية .

٥٣ – يكون العزو في الهامش إلى اسم الكتاب ، وليس إلى اسم المؤلف ، وهو الأحسن في الدراسات الإسلامية .

٥٤ – التعريفات تنسب إلى أصحابها وليس إلى المذهب .

٥٥ – في المناقشات والترجيح ، لا يسقط الدليل إلا بمسلمات عند من يحتج به ومن يناقشه ؛ أما إسقاط الخصم بما لا يسلم به هو فلا يصح .

٥٦ – عدم إيراد النصوص الكثيرة المتماثلة في موضوع واحد ، لأنه إطناب لا لزوم له .

٥٧ – توثيق المراجع لا يكون في الهامش ولكنه يكون في ملحق خاص ، وكذلك تراجم الأعلام .

٥٨ – ترك العرض المذهبي في الفقه ونحوه واستعمال عرض الاتجاهات ، إلا في حالة عدم التلاقي في شيء بين المذاهب .

٥٩ – لا يجوز للطالب أن يعرض ما فهمه من نصوص العلماء دون إثباته بألفاظه وحروفه .

تفقير البحث : التفقير على نوعين : تفقير تسلسلي ، وتفقير تفريعي .

أ- **التفقير التسلسلي :** وهو أن يقسم البحث إلى فقرات تحمل أرقاماً متسلسلة، وهذه الأرقام إما أن تتسلسل من أول البحث إلى نهايته ، وإما أن تنطفئ – أي تنتهي – في نهاية كل فصل، لتبدأ أرقام جديدة في أول الفصل التالي، وتقرير أحد الأمرين يعود إلى حجم البحث ، فإن كان البحث كبيراً ، كأن يكون ألف صفحة مثلاً ، فانطفاء الأرقام في آخر كل فصل هو الأحسن ، وإن كان البحث صغيراً فتسلسل الأرقام من أول البحث إلى نهايته هو الأحسن .

وهذه الأرقام إما أن توضع وضعاً عشوائياً – أي يحدد مكانها تحديداً عشوائياً – دون النظر إلى المعنى ، كما فعلت الموسوعة الفقهية الكويتية ،

وعندئذ لا يكون لها فائدة سوى تحديد المساحات لتسهيل العزو والإحالة إلى هذه المساحات .

وإما أن توضع عند مقاطع المعاني ، فيقسم البحث إلى مقاطع بحسب المعنى ، وتعطي المقاطع أرقاماً متسلسلة ، وعندئذ يكون لهذه الأرقام وظيفتان ، التنبيه إلى انتهاء المقطع ، وتحديد المساحة لتسهيل العزو والإحالة .

ب- **التفقير التفريعي :** وهذا النوع من التفقير يراعي فيه ، أثناء الترقيم ، المسائل الأصيلة والمسائل المتفرعة منها ، وتميز فيه المسائل الأصيلة عن المسائل المتفرعة ، ولضبط ذلك طريقتان :

الطريقة الأولى : تسلسل تفريعي متناوب بين الأرقام والحروف ، حيث تعطي المسائل الأصيلة أرقاماً كبيرة متسلسلة ، يتلوها خط مستقيم هكذا [١-] وتعطي المسائل المتفرعة حروفاً متسلسلة يتلوها خط هكذا [أ-] [ب-] ، فإذا تفرع عن فقرة [ب-] فروع أعطيت هذه الفروع أرقاماً صغيرة محصورة بهلالين هكذا : (١) ، (٢) ، وإذا تفرع عن هذه الأرقام فروع أعطيت هذه الفروع حروفاً متسلسلة محصورة بين هلالين هكذا : (أ) ، (ب) ، مثلاً :

الطهارة على نوعين مادية ومعنوية :

١ - **المادية :** وتمثل بتوقي الشيء من الأشياء المستقذرة التي جعلها الشارع مانعة من صحة الصلاة .

٢ - **المعنوية :** على نوعين : الوضوء والغسل .

أ- الوضوء :

(١) تعريفه .

(٢) شروطه .

(٣) فروضه .

(٤) نواقضه .

الطريقة الثانية : تسلسل تفريعي رقمي حيث تعطي المسألة الأصيلة رقماً ، ثم تعطي المسائل المتفرعة عنها أرقاماً متسلسلة ، فإذا ما تفرع من هذه

الأرقام الأخيرة فروع أعطيت أرقاماً متسلسلة أيضاً ، ويفصل بين كـــل تفريـــع وآخر بخط مائل ، هكذا :

أولاً : الطهارة على نوعين مادية ومعنوية :

١ – الطهارة المادية : ...

٢ – الطهارة المعنوية وهي على نوعين : ...

١/٢ الوضوء :

١/١/٢ تعريفه .

٢/١/٢ شروطه .

٣/١/٢ فروضه .

٤/١/٢ نواقضه .

– التهميش :

أ– **تعريف التهميش :** وأريد بالتهميش : التعليقات التي يعلقها الباحث على النص تصحيحاً أو شرحاً أو استدراكاً ، والعزو إلى المراجع التي رجع إليها .

ب– **طرق التهميش :** للتهميش في الدراسات الإسلامية ثلاث طرق :

الطريقة الأولى : تعطي الكلمات والأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة من أول البحث إلى نهايته ، ثم تثبت الهوامش في نهاية البحث . وهذه الطريقة تناسب الأبحاث القصيرة .

الطريقة الثانية : تعطي في كل فصل الكلمات والأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة تنطفئ في نهاية كل فصل ، وفي نهاية الفصـــل تثبـــت الهوامش .

الطريقة الثالثة : تعطي في كل صفحة الكلمات والأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة تنطفئ في نهاية كل صفحة ، وتثبت الهوامش في أســـفل

كل صفحة، مفصولاً بين المتن والهوامش بخط يبدأ من اليمين ويمتد إلى منتصف السطر .

وهذه الطريقة هي أنسب الطرق ، لأنها تسهل على القارئ الرجوع إلى الهوامش عندما يريد ذلك ، إذ لا يكلفه ذلك أكثر من نقل نظره من المتن إلى الهامش المطلوب .

ج- **العزو إلى المصادر :** وهذه المصادر إما أن تكون كتاباً ، وعندئذ يكون العزو إليه بإحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : العزو إلى الكتاب : حيث يذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة مفصولاً بينهما بخط مائل هكذا [فتح الباري ٣٦/٢] ، وفي العزو إلى المعاجم بذكر الجذر اللغوي بدلاً من الجزء والصفحة ، وفي العزو إلى الكتب المرتبة ترتيباً أبجدياً كالموسوعة الفقهية الميسرة لغير المختصين ، والموسوعة الفقهية الكويتية ، بذكر المصطلح ورقم الفقرة ، هكذا [الموسوعة الفقهية ، مادة: بيع /١٦] ، **ولا يذكر شيء غير هذا إلا في الحالات التالية :**

الحال الأولى : إذا استخدم الباحث مرجعين أو أكثر يحملان نفس الاسم، فعندئذ يميز بينها بإضافة اسم الكتاب إلى مؤلفه ، هكذا [الأموال لأبي عبيدة – ص ٨٥] أو [الأموال لابن زنجويه ١١٦/٢] .

الحال الثانية : إذا استخدم الباحث مرجعاً حقق أكثر من مرة ، وقد استعمل هو كلا التحقيقين ، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المحقق ، هكذا [علل الترمذي ، بتحقيق العتر ٢٨٠/٢] .

الحال الثالثة : إذا استخدم الباحث مرجعاً طبع في أكثر من مطبعة، وقد استخدم هو كلا الطبعتين ، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المطبعة هكذا [رد المختار ، طبعة بولاق ٨٥/٣] .

وأرى ألا يذكر الباحث شيئاً من توثيق طبعة المرجع في الهامش لعدم فائدة ذلك بل يؤجل ذلك ، حيث يذكر بيانات كل مرجع كاملة في فهرس المراجع .

الطريقة الثانية : العزو إلى المؤلف : حيث يذكر الباحث في الهامش اسم المؤلف مبتدئاً باسم الأسرة ، ثم باسم الشخص مفصولاً بينهما بفاصلة، ثم يذكر الجزء والصفحة إن لم يستخدم للمؤلف غير مرجع واحد، وإن استخدم له أكثر من مرجع، فإنه يذكر اسم المؤلف أولاً ، واسم الكتاب ثانياً، ثم يذكر الجزء والصفحة .

والغربيون يصرون على استخدام الطريقة الثانية ، وهي العزو إلى المؤلف ، وأنا أفضل العزو إلى الكتاب .

وإنما فضل الغربيون العزو إلى المؤلف ، لأن المؤلفين المكثرين عندهم قلة ، أما المؤلفون المكثرون من المسلمين فهم كثرة كاثرة ، ولذلك فإنهم إذا عزوا إلى المؤلف عرف كتابه بغير عناء ، أما نحن المسلمين إن عزونا إلى المؤلف فإننا لا ندري في أي كتاب من كتبه أورد ذلك .

ثم إن الغربيين يسمون كتبهم بأسماء موضوعاتهم أو بأسماء العلوم ، وهم لا يعرفون الأسماء الفنية للكتب ، ولذلك فإن الاسم الواحد للكتاب ليتكرر عشرين مرة لعشرين مؤلف، أما علماؤنا فإنهم يسمون كتبهم بأسماء فنية تميزها عن غيرها، وقل أن تتكرر هذه الأسماء ، كالهداية، وفتح الباري، وحلية العلماء، ولذلك كان العزو إلى اسم الكتاب عندنا مفيداً، وكان عند الغربيين غير مفيد .

ولنا ملاحظتان تتعلقان بالعزو إلى المؤلف :

الأولى : أن بعض الباحثين والمؤلفين في عصرنا الحاضر بل بعض أنظمة الوزارات في بلادنا الإسلامية قد تأثر بالمنهج الغربي في التراجم فدرج – وبشكل مطرد – على وضع اللقب أولاً ، ثم الاسم ثانياً وهذا هو مفتاح

التراجم في البلاد الغربية [1]، لكن **المنهج الإسلامي في التراجم** عكس ذلك ، فيذكر الاسم أولاً ، ثم اللقب ثانياً ، إلا إذا غلبت شهرة اللقب كابن كثير واسمه : إسماعيل بن عمر ، والغزالي واسمه : محمد بن محمد .

أما أن يتبع نظام الغرب في ثبت المصادر والهوامش وغيرها ، فيذكر اللقب أولاً– مشهوراً أو غير مشهور –، ثم الاسم ثانياً **فغير مقبول أو مستساغ.** يقول مؤلفا كتاب " **مناهج البحث في التربية وعلم النفس** " : " وفي حالة الكتب العربية يكتب اسم المؤلف بالكامل دون حاجة إلى ذكر الاسم الأخير أولاً " [2].

الملاحظة الثانية : أن بعض الباحثين في كتابة البحث ومناهجه آثروا – وبشكل مطرد كذلك – عند ذكر المصادر والمراجع سواء في الهوامش ، أو في ثبت المصادر آخر البحث ، أن يذكروا لقب المؤلف متبوعاً باسمه أولاً ثم عنوان الكتاب ثانياً. وقد وجدنا مؤلفات مشايخنا وعلمائنا تبدأ بعنوان الكتاب أولاً ثم مؤلفه ثانياً. وليس من المستساغ أن يقال مثلاً: انظر شلبي، أحمد (الدكتور) : كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص ١٠٦ ، أو أبو سليمان ، عبد الوهاب (الدكتور)، كتاب البحث العلمي : ص ١٢٥–١٦٣ ، أو الأصبحي (مالك بن أنس): المدونة.

ففضلاً عن أن هذا قلب لاسم المؤلف من جهة، واتباع لنظام غربي من جهة أخرى، فإن المتبادر من لفظة مصادر ومراجع، أسماء الكتب لا أسماء الأشخاص والمؤلفين فحين يقال : انظر : مصدر كذا أو مرجع كتب ، فإن الذهن ينصرف إلى اسم كتاب أو مقال أو غيره مما يكون أثراً للمؤلف ، ولا ينصرف إلى النظر إلى المؤلف نفسه .

وأيضاً فإن المؤلف قد يكون ممن يكتب في أكثر من فن، كالفقه والحديث والتفسير والتاريخ وغير ذلك ، فإذا ذكرت اسم الكتاب المقتبس منه

---

[1] انظر : **كتابة البحث العلمي** – ص ١٢٥ ، رجح الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابة البحث العلمي – ص ١٢٥ البدء بذكر الاسم ثم اللقب في بحوث الدراسات الإسلامية والعربية ، لكنه من الجانب التطبيقي عند ذكر المصادر (٢٢٧–٢٣٠) وفي الهوامش أيضاً عمل بالمرجوح ، وترك الراجح .

[2] جابر عبد الحميد عامر ، وأحمد خيري كاظم – دار النهضة العربية – ط٢ ، ١٩٧٨م – ص ٣٩٥ .

النص فإني أحدد للقارئ مباشرة ، وفي أوجز وقت ، اسم الكتاب والفن الذي يتناوله ، فيقال : الأم للشافعي ، وبدائع الصنائع للكاساني ، والأنصاف للمرداوي وهكذا .

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب : " ويرجح بعضهم ترتيب المصادر على المؤلفين فيذكر كل مؤلف وماله من مصادر ، ولا يراعي الترتيب الأبجدي في أسماء المؤلفين أيضاً ، ولا مبرر لهذا الترجيح سوى أنه مقتبس من الكتب الأجنبية " .

وبعض المؤلفين يضعون العزو إلى المراجع في المتن ، ولهم في ذلك طريقتان :

الأولى : يفتحون قوساً كبيراً هكذا [ ] أو هلالاً هكذا ( ) أو يضعون شرطتين هكذا – .... – ويذكرون بينهما اسم المرجع ، أو اسم المؤلف مع الجزء والصفحة .

الثانية : إنهم يثبتون المراجع في آخر البحث ، ويعطون هذه المراجع أرقاماً متسلسلة ، حتى يكون هذا الرقم علماً على الكتاب الذي اختص به ، فإذا أرادوا العزو في المتن فتحوا قوسين وكان عزوهم هكذا [٣٥: ٣/٢٢] فالرقم ٣٥ يشير إلى اسم المرجع ، والرقم ٣ هو رقم الجزء ، والرقم ٢٢ هو رقم الصفحة .

والجدير بالذكر أن طريقة العزو في المتن طريقة غير محببة ، لأنها تقطع تسلسل أفكار القارئ ، وتصبح غير مستحبة أكثر إذا كثرت المراجع .

العزو إلى الدورية : ويكون بذكر اسم الدورية ، ثم رقم العدد ، ثم تاريخ الإصدار ، ثم عنوان المقال ، ثم اسم الكاتب ، ثم رقم الصفحة .

العزو إلى المصادر السمعية والبصرية (إذاعة ، وتليفزيون) : ويكون بذكر اسم الإذاعة أو التليفزيون ، ثم رقم القنال ، ثم تاريخ وزمن إذاعة الحديث، ثم عنوان الحديث ، ثم اسم المتحدث .

العزو إلى برامج الكمبيوتر : ويكون بذكر اسم البرنامج ، ثم المدخل الذي تم الدخول منه إلى المعلومة ، ثم الشركة المنتجة ، ثم رقم الإنتاج إن كان هناك أكثر من إنتاج واحد ، ورقم الإنتاج يعادل في المطبوعات رقم الطبعة .

العزو إلى صفحات الإنترنت : وذلك بالعزو إلى المداخل .

العزو إلى المقابلات الشخصية : ويكون بذكر اسم الشخص ، ثم مكان المقابلة ، ثم تاريخ المقابلة .

العلامات الكتابية = علامات الترقيم :

أ- **تعريفها :** العلامات الكتابية هي لغة حوار خاصة بين الكاتب والقارئ ، تقوم مقام أدوات التعبير الأخرى غير الكلمات ، كحركات اليدين ، وتغيير نبرة الصوت .

ب- **أهميتها :** العلامات الكتابية تؤدي من المعاني ما لا تؤديه الكلمة ، ولذلك فإنها تساعد على الفهم وإدراك المقصود ، وإن كثيراً من غموض المعاني في كتب التراث يعود إلى فقدان العلامات الكتابية ، حيث تتصل الجملة ببعضها ، وتتداخل تداخلاً بحيث لا يدرك مقاطع المعاني فيها إلا ذو دربة ومهارة كبيرة ، ولذلك كان من الخطأ أن يهمل الباحث أو يتساهل في استعمال هذه العلامات .

ج- **أنواع العلامات الكتابية وأماكن استعمالها :**

١) **النقطة [.]** وتستعمل في أربعة مواضع :

في نهاية الجملة التامة المعنى المستكملة لأركانها من فعل وفاعل ومفعول به ، أو مبتدأ وخبر ، مع ملحقاتها من صفة وحال ونحو ذلك .

وبعد الكلمات المختصرة نحو (إلخ.) و(أ هـ.) إلا أن يتسبب عن ذلك لبس ، فلا توضع النقطة نحو (ج. ١) يريد بها (جزء ، ثم نقطة ، ثم ١) فإن وضع النقطة هنا تجعل القارئ يظن أن المراد هو الجزء العاشر وليس الأول .

٢) **النقطتان الرأسيتان (:)** وتستعملان في الحالات التالية :

- بعد كلمة " قال " وما شابهها نحو (قال : إني عبد الله) .
- بين الشيء وأقسامه ، نحو (الكلمة ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف).

- بين القاعدة والأمثلة الموضحة لها نحو (يكون الضمان بالمثل : فمن كسر لآخر إناءه ضمنه له بمثله إن كان له مثل في السوق) .
- قبل الجمل المقتبسة ، لأنها بمثابة مقول القول .

٣) **النقاط الأفقية** (...) وأقلها ثلاث نقاط ، وتستعمل في الحالات التالية :
- للدلالة على أن في النص شيئاً محذوفاً .
- بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى ، لحث القارئ على التفكر .
- للاختصار وعدم التكرار ، لأنه في معنى الجزء المحذوف من النص .
- بدلاً من عبارة (الخ) في سياق الحديث عن شيء ما .

٤) **الفاصلة** (،) وتستعمل في الحالات التالية :
- بين الجمل المتعاطفة .
- بين الكلمات المترادفة في الجملة .
- بين الشرط والجزاء ، وبين القسم وجوابه ، إذا طالت جملة الشرط أو جملة القسم .
- بعد كلمة (نعم) أو (لا) إذا كانتا جواباً لسؤال تتبعه جملة ، نحو (قال نعم ، ولكني لم أفعل ذلك) .
- بعد المنادي في الجملة ، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل ، وبعد عبارة الختام التي تأتي بعد توقيع المرسل ؛ نحو : يا عبد الله ، اتق الله .
- بين اسم الكتاب واسم المؤلف ، ومعلومات النشر في فهرس المراجع ، إذ يستعمل بعضهم النقطة (.) وبعضهم الفاصلة (،) وبين اسم المؤلف وشهرته في فهرس المراجع ، أو تراجم الأعلام ، ولا يجوز استعمال الفاصلة بدلاً من الشرطة (–) في تحديد الجمل الاعتراضية .

٥) **الفاصلة المنقوطة** (؛) وتستعمل في الحالات التالية :
- للفصل بين أجزاء الجملة الواحدة إذا كان الجزء الثاني منها علة أو سبباً لما قبله ، نحو : (يكره شرب عصير الفواكه في كؤوس الخمر ؛ لما فيه من التشبه بالفساق) .

بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب ، نحو : (إن رأيتم الخير فخذوا به ؛ وإن رأيتم الشر فدعوه) .

- بين المرجع والمرجع الآخر في الهامش ، عندما يعزو الباحث الفكرة الواحدة إلى أكثر من مصدر ؛ نحو : فتح الباري ٤٦/٢ ؛ شرح النووي لصحيح مسلم ٥٠/١ .

٦) **علامة الاستفهام (؟)** وتستعمل في الحالات التالية :

- بعد الجمل الاستفهامية ، سواء كانت أداة الاستفهام ظاهرة أم مقدرة .
- تستخدم بين قوسين هكذا (؟) للدلالة على شك الباحث بما سبقها ، نحو : (توفي الخليل بن أحمد الفراهيدي سنة ١٧٠هـ؟) .

٧) **علامة التعجب (!)** : وتستعمل في حالات التعجب ، نحو : ما أحسنه ! وأحسن به ! وسبحان الله ! ووا أسفاه ! ، ونحو ذلك .

وتقترن علامة التعجب مع علامة الاستفهام في حالة الاستفهام الإنكاري نحو قوله تعالى : ﴿ **ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ** ﴾ [1].

٨) **الشرطة (–)** وتستعمل في الحالات التالية :

- تستعمل في أول السطر ، لتقوم مقام لفظ " قال " في الحوار .
- بعد الحروف والأرقام في بدايات التفقير .
- بين رقمين للإشارة إلى عبارة (من – إلى) نحو بلغ عدد المشتركين في المسابقات الثقافية ٢٠ – ٣٠ متسابقاً .

أما الشرط المزدوجة هكذا (– ... –) فهي لحصر الجمل الاعتراضية والتفسيرية .

٩) **القوسان المزخرفان ﴿ ﴾** لحصر الآيات القرآنية بينهما .

١٠) الهلالان ( ) يستعملان في الحالات التالية :

- لحصر الأحاديث النبوية بينهما .
- لحصر العبارات المراد شرحها .

---

[1] **البقرة** : (١٤٠) .

- لحصر الأرقام الواردة في النص نحو : وكانت وفاته سنة (٣٦) هـ بعد موقعة الخندق .

١١) **علامتا التنصيص** " " وتستعملان في الحالات التالية :

- لحصر النصوص المنقولة عن الغير .
- لحصر أسماء الأعلام من رجال ومدن وكتب .

١٢) **القوسان المقرنان [...]** ويستعملان لحصر الزيادة في متن المخطوطة المحققة ، وللعزو إلى المراجع داخل المتن ، نحو : ومن القواعد المعتمدة في الفقه قولهم : التابع لا يستقل بالحكم [المنثور ٣٦/٢] وقولهم التابع تابع ... الخ .

١٣) **القوسان الموسعان { }** : ويستعملان في تحقيق المخطوطات عندما يكون هناك سقط داخل سقط ، فتحصر مجموع النصوص الساقطة ضمن قوسين موسعين للدلالة على أنها كلها ساقطة من نسخة كذا ، وينبه على ذلك في الهامش ، نحو { ... [...][١] .... [...][٢] [...][٣] }[٤] ويشار في الهامش كما يلي :

(١) سقط من نسخة (ب) .

(٢) زيادة من نسخة (ج) .

(٣) سقط من نسخة (ج) .

(٤) ما بين القوسين الموسعين كله سقط من نسخة (أ) .

ملاحظات هامة : لا يجوز أن يقع في أول السطر الفاصلة ، أو الفاصلة المنقوطة أو النقطة أو النقطتان الرأسيتان ، أو إشارة التعجب .

ولا يجوز الجمع بين علامتين من العلامات الكتابية إلا بين علامتي الاستفهام والتعجب .

قواعد الإملاء : إن الخطأ الإملائي قد يغير المعنى ، وهو على كل حال يضعف الثقة بالباحث ولذلك وجب على الباحث إتقان الإملاء بخاصة ، وذلك بمراعاة ما يأتي :

أ- **قوة الحركات :** أقوى الحركات **الكسرة** ويناسبها من الحروف اليـــاء ، وأضعف منها **الضمة** ويناسبها من الحروف الواو ، وأضعف من الضمة **الفتحة** ويناسبها من الحروف ، الألف ، وأضعف من الفتحة **الســـكون** ويناسبها الكتابة على السطر .

ب- **الهمزة الابتدائية :** الهمزة الابتدائية على نوعين :

النوع الأول : همزة الوصل ، وهي الهمزة التي لا تلفظ في درج الكلام ووصله ، وإن كانت تلفظ عند الابتداء به ، وهي لا تكتب على الألف في كـــل الأحوال .

وتكون هذه الهمزة في الأفعال : فـــي الفعـــل الماضـــي الخماســـي ، والسداسي، وأمرهما ، ومصدرهما، وفي أمر الثلاثي . مثال : استنجد ، استنجد، استنجاداً – اعتذر ، اعتذاراً – اكتب .

وتكون في **الأسماء** التالية : ابن ، ابنة ، امرئ ، امرأة ، اثنين ، اثنتين، اسم ، است ، ايم .

النوع الثاني : همزة القطع : وهذه الهمزة تلفظ في ابتداء الكلام وفـــي درجة وصله ، وتكتب على الألف ، ثم إن كانت الألف مضـــمومة أو مفتوحـــة وضعت الهمزة فوق الألف ، وإن كانت مكسورة وضعت تحت الألف . مثال : أخذ – إن .

وكل الهمزات اللاتي ليست بهمزة وصل ، فهي همزة قطع .

ملاحظة : إذا سبقت **همزة القطع** بحرف كـــالواو أو الفـــاء أو حـــرف المضارعة ، فإنها تبقى على حالها . مثال : فأخذ ، وأخذ ، يأخذ .

ويستثني من ذلك :

(١) إذا دخلت لام القسم على (إن) الشرطية ، فإن همـــزة (إن) تعامـــل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : **لئن** .

(٢) إذا دخلت **لام الجر** على (إن) المدغمة بـــ (لا) فـــإن همـــزة (إن) تعامل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : **لئلا** .

(٣) إذا دخلت **همزة الاستفهام على همزة القطع** ، فإن همـــزة القطـــع تعامل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : **أأتخذ ؟ ، أأنفكا ، أأوجيب** .

جـــ – **الهمزة المتوسطة :** القاعدة العامة في الهمزة المتوسطة أنها ينظر إلـــى حركتها وحركة ما قبلها ، وتكتب بحسب الحركة الأقوى منهما ، مثال : **بئر – رؤوف – يضؤل – مسؤول – شؤون – رؤوس** .

ويستثنى من ذلك : الهمزة المتوسطة المفتوحة إذا سبقتها ألف ســـاكنة تكتب على السطر . مثال : **عباءة ، قراءة** .

د – الهمزة الأخيرة :

(١) **الهمزة الأخيرة** تكتب بحسب حركة الحرف الذي قبلها . مثال : **لجأ – امرؤ – امرئ – امرأ – تنبؤ** .

(٢) **الهمزة الأخيرة** إذا لحقها تاء التأنيث ، أو واو الجماعة ، أو ألـــف التثنية، أو هاء الضمير ، أو نون التوكيد ، صارت همزة متوسطة، وكتبت حسب قاعدتها . مثال : **امـــرأة – يتبـــاطؤون – عبـــأه – عبأهما – لؤلؤان – مبطئان – ليبطئن – ساءهم – جاءه – شاءا.**

ويستثنى من ذلك : الهمزة الأخيرة – سواء كانت في الاسم أو في الفعـــل – إذا كانت مكتوبة على الألف وتبعتها ألف تثنية ، قلبت ألف التثنية مدة فوقها . مثالها في الفعل : **يقرأ – يقرآن ، يملأ – يملآن ، مبدأ – مبدآن ، ملجأ – ملجـــآن** . ومثالها في الاسم : **مبدأ – مبدآن – ملجأ – ملجآن** .

(٣) **الهمزة الأخيرة** إذا سبقها حرف من حروف الانفصال ، فـــإن هـــذا الحرف إما أن يكون ألفاً ، أو يكون غير ألف .

فإن كان ألفاً وكانت الهمزة منونة بالفتح ، وضع التنوين فوق الهمـــزة . مثال : **جزاء – هباء – إعياء – عزاء** .

وإن كانت غير ألف وكانت الهمزة منونة بالفتح ، وضع التنوين علـــى ألف زائدة بعد الهمزة . مثال : **جزءاً – طروءاً – خرءاً – قرءاً** .

(٤) **الهمزة الأخيرة** إذا سبقها حرف ساكن من حروف الانفصال وتلاها ألف تثنية ، كتبت على السطر . مثال : **جزء – جزءان ، قـرء – قرءان** .

(٥) **الهمزة الأخيرة** إذا سبقها حرف ساكن من حروف الاتصال ، وأتى بعدها ألف تثنية كتبت ألفاً عليها مدة . مثال : **عـبء – عبـآن ، خبء – خبآن** .

(٦) **الهمزة الأخيرة** إذا سبقها حرف ساكن من حروف الاتصال وهـي منونة بالفتح كتبت على نبرة . مثال: **شيئاً – مجيئاً – فيئاً – خبئاً.**

(٧) **الهمزة الأخيرة** إذا سبقت بواو مشددة مضمومة كتبت على السطر . مثال : **تبوء** .

هـ – الألف الممدودة والمقصورة :

١) **كيف نرد ألف الفعل أو الاسم الثلاثي إلى أصلها :** أما الفعل : فإن ألفه ترد إلى أصلها برد الفعل إلى مصدره ، أو بإسناده على تاء الفاعل . مثـال : **سما – سمواً – سموت ، رمى – رمياً – رميت** .

وأما الاسم : فإن ألفه : ترد إلى أصلها إن كان ثلاثياً بإدخال ألف التثنية عليه ، أو جمعه جمع المؤنث السالم .

٢) **كيف تكتب الألف الأخيرة للاسم أو الفعل :** الاسم أو الفعل إمـا أن يكـون ثلاثياً ، أو أكثر من ثلاثي .

- **الثلاثي :** ينظر فيه : فإن كانت ألفه أصلها واواً كتبت ألفـاً ممـدودة : مثاله في الفعل : **سما – دعا** – . ومثاله في الاسم : **العصا** .

وإن كان أصلها ياء كتبت ألفاً مقصورة : مثاله في الفعـل : **سـعى – كوى** – ومثاله في الاسم : **الهوى – الرحى** .

- **الأكثر من الثلاثي :** الفعل أو الاسم إن كان اسماً أو فعلاً ينظر فيه : فإن كانت الألف فيه مسبوقة بياء ، كتب الألف ألفاً ممدودة . مثال : **اسـتحيا – تزيا – يحيا – دنيا – خطايا** .

وإن كانت الألف فيه غير مسبوقة بياء كتبت بألف مقصورة . مثـــال : **استولى – اكتفى – ملهى – مستشفى** .

الأسماء الأعجمية : الأسماء الأعجمية كلها تكتب بـــالألف الممـــدودة . مثال : **فرنسا – لوقا – هولندا** .

ويستثنى من ذلك : عيسى – موسى – متى – بخـــاري – كســـرى – فإنها تكتب بالألف المقصورة .

الأسماء التي جاءت على صيغة الأفعال : تكتب بـــالألف المقصـــورة . مثال : **يحيى – ربى** .

و – الحروف المحذوفة :

- تحذف همزة الوصل من الاسم المعرف بـــ (ال) إذا دخل عليه حـــرف الجر (لـــ) مثال : **للفقراء – للأغنياء** .

وتحذف ألف (ابن وابنة) إذا وقعت بين علمين أحـــدهما أب للآخـــر . وتحذف الف (اسم) إذا وقعت في ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾ . وتحذف ألف المد في كل من : **الله – إله – الرحمن – لكن – ذلك – هذا – هذه – هـــذان – هؤلاء – أولئك** .

- ما الاستفهامية إذا جرت بحرف الجر أو أضيفت ، نحو :

إلى مَ الخلف بينكم إلى مَ وهذه الضجة على مَ

- وتحذف من (عن) و(من) إذا دخلت على (من) و (ما) الاســـتفهاميتين . مثال : عن من = عمن ، من من = ممن ، عن م = عم ، من م = مم .

وتحذف النون من (إن) الشرطية إذا جاء بعدها (لا) النافيـــة أو (مـــا) الزائدة ، مثال : إن لا تنتهوا = إلا تنتهوا ، إن ما يبلغن = إما يبلغن .

– وتحذف النون من (إن) المصدرية إذا جاء بعدها (لا) النافية . مثـــال : أن لا تتوانى = ألا تتوانى ، أن لا تستجد = ألا تسجد ، لأن لا تأسوا = لئلا تأسوا .

ز – الحروف الزائدة :

١) **الألف :** تزاد الألف بعد واو الجماعة في الفعل المجموع ، ولا تلفظ . مثال : كتبوا – علموا – يعلموا – يضربوا .

ولكنها لا تزاد في الأسماء المجموعة مثال : مسلمو لبنان – محبو العلم.

٢) **الواو :** تضاف الواو في الكلمات التالية ، ولا تلفظ : عمرو – أولو – أولات – أولئك .

المبحث الثامن

الملاحق والفهارس

أ- **ملحق الوثائق :** وفيه يضع الباحث الوثائق التي حصل عليها من هيئات رسمية ، ويرتبها بحسب ورودها في بحثه .

ب- **ملحق تراجم الأعلام :** أرى ألا يترجم أي علم في أسفل الصفحة ، بل يترجم جميع الأعلام في ملحق في آخر البحث ، ليسهل الرجوع إلى العلم المراد التعرف عليه . أما لو ترجم للعلم في أسفل الصفحة أول ما يرد، فإنه يتعذر على القارئ معرفة المكان الذي ترجم فيه العلم ، فتنعدم الفائدة من الترجمة . وترتب هذه الأعلام ترتيباً هجائياً .

ج- **ملحق تحديد الأماكن :** يصنع هذا الملحق كما يصنع ملحق تراجم الأعلام .

د- **ملحق توثيق المراجع :** وترتب المراجع في هذا الملحق بأحد ترتيبين:

الترتيب الأول : الترتيب الموضوعي .

والترتيب الثاني : الترتيب الهجائي .

الترتيب الموضوعي : تصنف فيه المراجع بحسب موضوعها ، فتفرز كتب المعاجم عن كتب الفقه ، وتفرز كتب الفقه إلى كتب الفقه الحنفي ، وكتب الفقه المالكي ... إلخ ، كما تفرز كتب التفسير عن غيرها ، وكتب العقيدة عن غيرها ، وهكذا .

ثم تصنف كتب الموضوع الواحد ككتب العقيدة مثلاً : إما بحسب الأقدمية الزمنية ، فتقدم كتب محمد بن الحسن على كتب كمال الدين بن الهمام ، لأقدمية محمد بن الحسن .

وإما بحسب اسم الكتاب إن كان عزو الباحث في الهامش لاسم الكتاب .

وإما بحسب اسم المؤلف إن كان عزو الباحث في الهامش إلى اسم المؤلف ، مقدماً اسم الأسرة ، ثم الاسم الشخصي للمؤلف مفصولاً بينهما بفاصلة هكذا (قلعة جي، محمد). ثم ترتب أسماء الكتب أو أسماء المؤلفين ترتيباً هجائياً.

الترتيب الثاني : الترتيب الهجائي حيث تصنف المصادر بحسب أسماء الكتب أو بحسب أسماء المؤلفين – طبقاً لما جرى عليه الباحث في العزو إليها في الهامش – ترتيباً هجائياً .

ويكون توثيق المصادر في هذا الملحق بأن يذكر الباحث اسم الكتاب ، إن كان عزوه في الهوامش إلى الكتاب ، أو اسم المؤلف مبتدئاً باسم الأسرة ، ثم بالاسم الشخصي مفصولاً بينهما بفاصلة ، إن كان عزوه إلى المؤلف ، ثم يتبعه باسم المحقق ، مبتدئاً بالاسم الشخصي ثم باسم الأسرة ، ثم برقم الطبعة ، ثم باسم البلد الذي طبع فيه الكتاب ، ثم باسم المطبعة ، ثم سنة الطبع ، هكذا : مجموع فتاوى ابن تيمية ، أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد ، الرياض ، مطابع الرياض عام ١٣٨١هـ.

ويلاحظ في التصنيف الهجائي إسقاط (ال) التعريف . وهنا تجدر ملاحظة الفرق بين (ال) التعريف و(ال) الأصلية في الكلمة نحو (ال) الموجودة في قوله (الهاكم) فإنها أصلية ، وكذلك (ال) في لفظ الجلالة (الله) .

كما يلاحظ احتساب الهمزة واحدة كيفما وردت ، مفتوحة أو مضمومة أو ممدودة ، ويلاحظ احتساب الحرف المشدد حرفاً واحداً ، مجاراة لعمل الحاسوب ، فإنه يحتسب حرفاً واحداً .

الفهارس : الفهارس على أنواعها ، أهمها :

أ- **فهرس الآيات القرآنية :** تفهرس الآيات القرآنية بحسب ورودها في المصحف، فهي تفهرس بحسب السور، فتقدم آيات سورة البقرة على آيات سورة آل عمران، ثم تفهرس آيات كل سورة بحسبها، فتفهرس

سورة البقرة بحسب ورودها في المصحف، فتقدم الآية رقم (١٠) على الآية رقم (٣٠) .

ب- **فهرس الحديث النبوي الشريف :** يفهرس الحديث النبوي الشريف بترتيبه ترتيباً هجائياً بحسب أطرافه ، أعني : بحسب الحرف الأول من الحديث، وتعتمد الأحاديث كما وردت في البحث ، ويذكر أماكن ورودها في بحثه، فإن لم يورد الباحث الحديث في بحثه من أوله ، صنفه في فهرس الحديث الشريف مرتين ، مرة كما أورده في بحثه ، ومرة من أوله كما هو مثبت في المراجع – فيما أرى – .

ج- **فهرس الآثار :** ويكون تصنيفه كتصنيف فهرس الحديث النبوي .

د- **فهرس الأعلام :** يرتب الباحث الأعلام التي وردت في بحثه ترتيباً هجائياً كما وردت في بحثه، فإن كان العلم قد اشتهر بلقب له أو كنية مثلاً، أورده الباحث في فهرس الأعلام كما ورد في البحث، ثم يحيل عليه من كنيته أو من لقبه ، مثلاً: إبراهيم النخعي يصنف في إبراهيم، ويحال من كلمة نخعي إلى إبراهيم النخعي، لأنه اشتهر باسم النخعي، حتى لو أطلق اسم النخعي فإنه لا ينصرف إلى غيره .

ويلاحظ في فهرسة الأعلام إسقاط أبو، وأم، وابن، ويكون التصنيف للاسم الذي بعدها، وإنما جرى إسقاطها تخفيفاً عن حرف الألف، لأن هذا الحرف مثقل بالواو .

وفي فهارس الأعلام يذكر الباحث العلم ويذكر وروده في البحث محدداً ذلك بالصفحة أو برقم الفقرة .

ه- **فهرس الأماكن :** ويكون ترتيبه كترتيب فهرس الأعلام .

و- **فهرس الأشعار :** ترتب الأشعار في هذا الفهرس ترتيباً هجائياً بحسب الرؤي ، وهو الحرف الأخير من البيت ، ويذكر في الفهرس مع كل بيت مكان وروده في البحث .

ز- **فهرس المصطلحات :** حيث يجمع الباحث المصطلحات التي وردت في بحثه مع أماكن ورودها في البحث ، ويرتبها ترتيباً هجائياً .

ح- **فهرس الأبواب والفصول :** يحتاج إلى هذا الفهرس إذا كان البحث كبيراً وكثير التفريعات .

ط- **الفهرس التفصيلي لمحتويات البحث :** وفيه يذكر الباحث جميع العناوين الأصيلة والفرعية التي وردت في بحثه ، ويحدد مكان كل عنوان منها بالصفحة أو برقم الفقرة .

النتائج والتوصيات :

الرسائل يكون لها نتائج تستفاد من البحث كله ، وهذه النتائج توضع في آخر الرسالة ، ويجب بذل منتهى العناية في تنظيم وتدبيج هذا الملخص ، فيغلب أن يطلع عليه القارئ قبل اطلاعه على الرسالة ، ليقرر ما إذا كانت تستحق القراءة أو لا. ويشمل الملخص مواطن الكشف والجديد في الرسالة، فهي صورة سريعة لما استطاع الطالب أن يسهم به في خدمة الثقافة العامة بهذا الإنتاج .

وتأتي بعد النتائج توصيات قد يقدمها الطالب عن نقاط مهمة تستأهل البحث، لم يتمها هو لظرف ما ، وهو يوصي من تمكنه أهليته وظروفه أن يسير بها مرحلة جديدة إلى الأمام .

المبحث التاسع
مقدمة البحث

وتشتمل على ما يلي :

أ- **عنوان البحث :** وقد تحدثنا عن شروط العنوان فيما سبق ، فأغنى ذلك عن الإعادة .

ب- **التعريف بالبحث :** ويكون بتقديم مختصر مركز للبحث لا يتجاوز الصفحتين .

ج- **مشكلة البحث :** إذا كان البحث يعالج مشكلة ، كمشكلة الطلاق ، أو مشكلة عقوق الوالدين ، أو مشكلة عدم العدل بين الزوجات ، فلابد من إبراز هذه المشكلة في مخطط البحث .

د- **أهداف البحث :** ويعرض البحث في هذه الفقرة ما يسعى البحث إلى تحقيقه ، كبيان الحكم الشرعي في قضية جديدة معاصرة ، أو جمع ما تفرق في بطون الكتب في موضوع مخصوص لتسهيل الاطلاع عليه ، أو الكشف عن مآثر علمية لشخصية جديرة بالاهتمام ، أو إكمال عمل ناقص، أو ترتيب مختلط، أو تصويب خطأ، أو دحض شبهة ونحو ذلك.

ه- **الدراسات السابقة :** يذكر الباحث في هذه الفقرة ما كتب في هذا الموضوع ، أو في جانب من جوانبه من الكتب والبحوث العلمية ، ولا سيما الرسائل الجامعية ، فيذكر عنوان البحث ، وأسماء الباحثين ، ويذكر ملخص كل بحث أو كتاب منها ، ثم يذكر الأسباب التي دعته إلى إعادة بحث الموضوع نفسه، ببيان جوانب النقص والقصور في الأبحاث السابقة، ويحرص في ذلك على عدم الطعن في الباحثين والمؤلفين ، وعدم النيل منهم .

و- **أهمية البحث :** يذكر الباحث في هذه الفقرة أهمية الموضوع الذي يتناوله بالبحث على المستوى العلمي ، وأهميته على المستوى

الاجتماعي ، وأهميته على المستوى الاقتصادي ، وأهميته على مستوى الدولة ، أو على المستوى العالمي ونحو ذلك .

ز- **حدود البحث :** يصعب على الباحث أن يحيط بموضوع غير محدد بحدود ، ولذلك كان بيان هذه الحدود ضرورياً ، وهذه الحدود قد تكون حدوداً زمانية ، كبحث الحياة الفكرية في زمن أبي حنيفة ، أو الثورات في الدولة الأموية ؛ وقد تكون مكانية : كالثورات في العراق في زمن الحجاج بن يوسف ، أو الفقهاء في الكوفة ؛ وقد تكون علمية : كالحوالة عند الحنفية ، والقبض في المذاهب الأربعة والقانون المدني السوري ؛ وقد يكون البحث محدداً بكتب ، كمنهج الإمام الشافعي في كتابه " الأم ".

ح- **منهج البحث :** وقد تقدم الحديث عن منهج البحث فيما سبق ، فأغني ذلك عن الإعادة .

ط- **إجراءات البحث :** وهي الخطوات التي بيناها تحت هذا العنوان ، من تحديد المصادر ، وكيفية جمع المعلومات ، وطريقة توثيق المعلومات وغير ذلك .

ي- **المصطلحات في المخطط :** وفي هذه الفقرة يشرح الباحث كل مصطلح علمي غامض ، وكل ما استخدمه هو مصطلحاً في مخططه هذا .

وعند كتابة البحث ، بل وعند كتابة مقدمة البحث بعد انتهائه ، فإن الباحث يستبدل بهذه المصطلحات المصطلحات التي استخدمها في بحثه – وليس في المخطط – ثم يشرح ويبين هذه المصطلحات .

ك- **أبواب وفصول البحث :** وفي هذه الفقرة يذكر الباحث تصوره لأبواب وفصول البحث ، مراعياً بذلك الاعتبارات العلمية والفنية في ترتيب وتفريع فقرات البحث ، فيقسم بحثه إلى أبواب ، ويقسم الأبواب إلى فصول ، ويقسم الفصول إلى مباحث ، ويقسم المباحث إلى مسائل ، ويقسم المسائل إلى بنود ، ويقسم البند إلى نبذ ، ويقسم النبذة إلى فقرة حسب مقتضيات البحث .

المبحث العاشر
إخراج البحث

إخراج البحث : هو عملية تنظيمية ، وترتيب العلاقات بين أجزائه في إطار نظم تعارف عليها المشتغلون بالبحث العلمي .

ويتكون البحث من ثلاث وحدات هي [1]: المدخل ، والصلب ، والملحقات .

أولاً : المدخل :

ويشمل على ما يلي :

١ – صفحة العنوان .

٢ – الإهداء .

٣ – كلمة الشكر .

٤ – محتوى البحث .

وبعض الباحثين يترك صفحة بيضاء في المدخل ليسجل عليها المناقشون تقدير البحث مصحوباً بتوقيعهم .

صفحة العنوان :

وهي مرآة البحث ، ويجب أن تحتوي على البيانات التالية :

١ – اسم المعهد العلمي أو الجامعة تفصيلاً .

٢ – عنوان البحث كاملاً .

٣ – اسم صاحبه .

٤ – اسم المشرف أو الموجه ، سواء كان واحداً أو أكثر .

٥ – نوع الدرجة العلمية المرشح لنيلها البحث .

٦ – تاريخ إعداده .

---

[1] راجع : **الدليل إلى منهج البحث العلمي** – ص ٧٥ .

الإهــداء :

يهدي بعض الباحثين عملهم إلى آخرين من الأشخاص الحقيقيين كالأهل والأساتذة والأصدقاء ، وأي طائفة من البشــر ، أو الأشــخاص الاعتبــاريين كالوطن والأرض وما شابه ذلك . وقد يكون الإهداء لرمز أو فكــرة أو أمــر معنوي . وإهداء البحث بكل أشكاله لا يمثل جزءاً ضرورياً في البحث العلمي ، فلا يترتب على عدم وجوده نقص أو إخلال ، كما لا يترتب على وجوده فضول يخل بالمنهج العلمي .

الشــكر :

يرغب بعض الباحثين في إبداء شكرهم لأساتذتهم وكل من أعانهم فــي إعداد البحث ، من الأساتذة المناقشين أو المراجعين أو غيرهم ، ويفردون لهــذا الشكر مكاناً بارزاً، ويضعونه في مدخل البحث، والشــكر كالإهــداء لا يمثــل وجوده فضولاً مخلاً ، ولا عدمه نقصاً معيباً . وهناك من الباحثين من يكتفــون بعبارة شكر عامة في ختام مقدمة البحث .

محتوى البحث :

يعرض الباحث القضايا التي سوف يدرسها في بحثه ، بحيث يســتطيع القارئ أن يتعرف من خلال ذلك العرض تتابع القضايا المطروحة للمناقشة في هذا البحث .

ثانياً : صلب البحث :

الجزء الثاني من البحث وهو أهم جانب استغرق طاقة الباحث ووقته ، وفيه نضع أموراً ثلاثة هي :

١ – المقدمة .

٢ – الأبواب أو الفصول أو الأجزاء الرئيسية .

٣ – الخاتمة .

المقدمة :

يكتبها الباحث بعد الفراغ من إعداد بحثه ويتناول فيها النقاط التالية :

أولاً : تعريف موضوع البحث ، وتحديده تحديداً دقيقاً ، ويشرح دلالة المصطلحات التي استخدمها في العنوان سواء كانت موضع اتفاق أهل العلم أو اختلافهم أو كانت من عنده وأطلقها ليدل بها على معنى معين فلا بأس بذلك بشرط أن يوضح المراد بكل مدلول ورد في عنوان بحثه.

ثانياً : الأسباب الداعية للبحث في هذا الموضوع، والمقصود بذكر الأسباب هنا، هو ذكر الأسباب العلمية أو الموضوعية ، كأن يوضح خطأ أو يكشف مجهولاً أو غير ذلك من الأسباب .

ثالثاً : جهود السابقين بأمانة وصدق ، وبيان الكمال والقصور في أعمالهم ، وتوضيح موقع هذا البحث من تلك الجهود تسويغاً لإدراج بحثه في ميدان العلم .

رابعاً : الصعوبات ، وكيف تغلب عليها ، والهدف من ذكر الصعوبات هو تجلية بعض الغموض الذي يحيط بطبيعة الموضوع أو مجاله العلمي ، وتنبيه الباحثين بعده إلى بعض الصعوبات القائمة ، وتحذيرهم من الوقوع في بعض الأخطاء التي عرفها الباحث ، ولا يذكر من الصعوبات إلا ما له صلة بالموضوع أو مجاله ، ويوضح الطريق لمن يقتفي أثره .

خامساً : أهم مصادر بحثه وعلاقتها بموضوعه : يعتبر تقييم مصادر البحث من أهم الأمور في صدق أحكام الباحث ونتائجه ، ومع الأسف فإن التقييم لا يفطن إليه معظم الباحثين ، فهم يتوجهون إلى مصادر بحثهم ، مسلمين منذ البداية بصحتها وصدقها في كل شيء ، وهم غافلون عن حقيقة إنسانية وتاريخية ، فأصحاب هذه المصادر ومؤلفوها بشر لهم مواقفهم السياسية والمذهبية والعقائدية ، وهي تنعكس فيما يكتبون ، وقد أثبت التاريخ أن كتباً ألفها أصحابها من منطلق مواقفهم فأغفلوا أموراً وأبرزوا أخرى . فإذا لم يفطن الباحث إلى حقيقة المصدر الذي يتعامل معه، فمن

المحتمل جداً أن يقع في أخطاء جرها عليه التسليم المسبق بكل ما ورد في مصادره ويتصل بموضوعه ، وليست هذه دعوة إلى التشكيك ، وإنما هي دعوة التثبيت ، وتوخي العدالة والموضوعية التي تصبو إليها في مجال البحث العلمي .

سادساً : منهج البحث ، وقد تكلمنا عليها من قبل ، فلا داع لتكرار ذلك .

الأبواب والفصول :

التقسيم والعناوين :

يقسم الباحث صلب بحثه إلى عدة وحدات يعالج في كل وحدة مجموعة من القضايا المتقاربة والمتجانسة ، ويطلق عليها فصلاً ، ويختار لكل فصل عنواناً مناسباً بحيث يشمل مجموعة القضايا. وقد ينظم بحثه على أساس الفصول فقط، وقد ينظمه على أساس الفصول والأبواب، فيجعل لكل مجموعة فصول متقاربة ومتجانسة باباً، ويطلق عليها عنواناً مناسباً. ويتعرض بعض الباحثين لمشكلة في استخدام الأبواب والفصول معاً، حين يجد نفسه غير قادر على تحديد موقع جزء من بحثه في أي مكان يضعه ، وذلك إذا دعته طبيعة الموضوع أن يدرس قضية لا ينسجم إدراجها في أي باب من أبوابه ، ولكنها ضرورية في إلقاء الضوء على موضوع بحثه . ولحل هذه المشكلة يلجأ إلى التمهيد ، ويضع هذه القضية قبل الباب الأول وبعد المقدمة مباشرة ، وطبيعي أنه لن يتعرض لهذه المشكلة إذا كان البحث عدة فصول بدون أبواب ، حيث يصير التمهيد هو الفصل الأول ، ويطلق عليه عنواناً كبقية الفصول . وينبغي مراعاة العناوين في الأبواب والفصول بحيث تكون :

١ – مطابقة للمحتوى .

٢ – مركزة ومختصرة .

٣ – واضحة الدلالة .

٤ – محددة ومباشرة .

جاذبية العرض ومنطقيته :

تتحقق جاذبية العرض ومنطقيته بمراعاة الأمور التالية :

الترابط الوثيق بين الأبواب والفصول ، بحيث يبدو البحث وكأنه جسم واحد ، له مراحل نمو طبيعي يمر بها ، فيبدأ طفلاً وينتهي كهلاً، من خلال البدء بتحديد المشكلة وإلقاء الضوء على كل أبعادها ، ثم السير معها خطوة خطوة في كل الأبعاد، إلى أن تصل إلى حلها حلاً منطقياً قائماً على البرهان، مدعماً بالدليل.

العناية بعرض الأفكار ، وتأخذ هذه العناية صوراً متعددة هي :

أ- عدم تكرارها في البحث ، وإذا تطلب الأمر ذكرها مرة أخرى فلا ينبغي إعادتها ، ويكفي أن نشير إليها في الذيل ونحيل القارئ إليها ، سواء كانت الفكرة واردة فيما سبق أو سترد في جانب مقبل من البحث .

ب- تنسيق كتابتها بحيث تتجاوز الأفكار الجزئية المعبرة عن فكرة كلية ، وتتقارب المسافات بين السطور، وعند الانتهاء من التعبير عنها نترك فراغاً مقدار سطر واحد لكتابة الفكرة التالية ، وتبدأ السطر الأول من الفكرة التالية بترك فراغ مقدار كلمة واحدة، ثم تعود السطور سيرتها الأولى في التنسيق.

ج- عنونة الأفكار أو ترقيمها :

من الباحثين من يعرض قضية كاملة في بحثه تستغرق عدة صفحات ، ويتناول فيها عدة أفكار كلية ، وتحت كل فكرة منها عدة أفكار جزئية – عرضاً مفصلاً ، لا يستخدم فيه عناوين أو أرقاماً ، ومنهم من يضع عنواناً لكل فكرة كلية ، وفريق ثالث يستبدل بالعناوين أرقاماً . وكلها أساليب لا يرفضها منهج البحث العلمي ، فإذا استخدام الباحث الأرقام يضعها في وسط السطر ويترك فراغاً فوقها وتحتها مقدار سطر حتى تتميز ، ويمكن لنا أن نفرق بينها وبين غيرها من الأرقام الواردة في الصفحة ذاتها .

د- التفرقة بين التذييل وصلب الموضوع ، ويتطلب هذا الأمر تقسيم الصفحة التي بها تذييل ، بحيث يكتب التذييل بخط صغير في الجزء الأسفل منها .

ونضع علامة (=) تشير إلى استمرار المعلومات الخاصة بالتذييل في الصفحة التالية إذا تطلب الأمر ذلك .

ويجب على الباحث أن يراعي عرض أفكاره وترابطها كما يراعي إبراز الفكرة ووضوحها وتوثيقها ، فيضع كل أمر في مكانه المناسب . ومن الأمور التي نضعها في التذييل ، توثيق الأفكار بذكر مصادرها مفصلة ، والإحصائيات أو التواريخ ، والإشارة إلى معلومات سابقة أو لاحقة في البحث ، والإحالة إلى مصادر أخرى لمزيد من التفاصيل ، وإلقاء الضوء على بعض الحقائق الواردة في صلب البحث ، ولا ينسجم ذكرها مفصلة مع بقية الأفكار الأخرى المجاورة ، وكل أمر من شأنه إثراء الفكرة وتوثيقها يستأنس به الباحث، ولا يجد ذكره مناسب في الصلب .

وتجدر الملاحظة إلى الاهتمام بوضع التذييل في الصفحة التي وردت بها الفكرة ما أمكن السبيل إلى ذلك .

استخدام علامات الترقيم : وقد سبق ذكرها .

الخاتمة :

خاتمة البحث جزء من صلبه ، وتوضع بعد الأبواب والفصول ، وتحتوي على نقطتين هما :

خلاصة أهم أفكار البحث :

ينبغي أن نفرق بين تناول أفكار البحث بالتلخيص في الخاتمة ، وبين عرض موضوعات البحث في المقدمة ، فكل حديث منها يختلف تماماً عن الآخر ، **ففي المقدمة** تستعرض الموضوعات ، وتبرز ضرورة ورودها منهجياً، **وفي الخاتمة** تحكي خلاصة الأفكار بعد أن توصلنا إليها وأصبحت نتائجها واضحة .

الجديد في البحث :

لا يتوقف ذكر الجديد في البحث على الحديث عنه في الخاتمة ، فالمفروض أن كل جديد في البحث ورد ذكره مقترناً بموضعه من البحث ، وما نقوم به في الخاتمة، هو إبراز ذلك الجديد الذي ورد ، وتجميعه في مكان واحد، بعد أن تم استخراجه من فصول البحث وأبوابه . وفي الخاتمة يلحق الباحث بالنقطتين السابقتين كل ما يعن له من مقترحات أو توصيات أو توجيهات – استلهمهما من ممارسة العمل في بحثه – تفيد العلم وترشد الباحثين .

ثالثاً : الملحقات :

الملحقات : أمور تتم فائدة البحث ، ولا يتوقف عليها عرض أفكاره أو استنتاج أحكامه . **ويتناول الباحث في هذا الجانب الحديث المتمم من توابع ، بقوائم المصادر والمراجع أو فهرست الموضوعات .**

التوابع :

تشمل التوابع كل ما يثري البحث ولا ينسجم عرضه مع الأفكار أو التذييل ، ومن أمثلة التوابع :

الإحصائيات، والرسوم البيانية، والخرائط بأنواعها، والفهارس، والرسوم التوضيحية .

قائمة المصادر والمراجع :

من ملحقات البحث قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً ، ويراعي في الترتيب استخدام أحد أسلوبين :

أسلوب يعتد اسم المصدر ، وآخر يعتمد اسم صاحبه ، وعند اعتماد اسم المصدر نسقط من الاعتبار عند الترتيب أداة التعريف (ال) ، ونلاحظ ما يلي :

١ – ذكر بيانات المصدر كاملة بحيث يشمل : اسم المصدر ، المؤلف ، دار النشر ومكانه وتاريخه .

٢ – ترتيب المصادر والمراجع باختلاف لغاتها وأنواعهـــا ، فتوضـــع أولاً المراجع العربية إذا كان البحث مكتوباً باللغة العربية، ثم نذكر المراجع الأجنبية ، وداخل المراجع العربية يقدم ذكر الكتب علـــى الـــدوريات والصحف .

الفصل الثالث

قضايا تهم الباحثين

المبحث الأول : دعائم الرسالة الناجحة .

المبحث الثاني : موهبة البحث وشخصية الباحث .

المبحث الثالث : الاتصال الدائم بينابيع البحث والاحتكاك بروافده .

لا تكفي قراءة الكتب النظرية أو توجيه المشرفين في اكتساب الخبـــرة لإعداد البحث العلمي على أساس منهجي ، بل لابد من الممارسة العملية التـــي تعمل على تثبيت المعلومات ، وتنمية القدرات ، وتطوير وإثراء مناهج البحث . والباحث المتمرس قد يملك من الخبرات ما يعين به غيره من الباحثين ، ومـــن هذا المنطلق فإنني أقدم في هذا الجانب عرضاً لمجموعة قضايا يحتاج إليها كل باحث ، من ملاحظات أو اقتراحات بواقع الخبرة الميدانية وإمعان الفكر الطامع إلى الصواب .

المبحث الأول
دعائم الرسالة الناجحة

للرسالة الناجحة دعائم ، أهمها [1]:

أولاً – القراءة الواســـعة : فطالب الماجستير أو الدكتوراه ينبغي أن يقرأ بـــنهم وعمق ، ويجب أن يلم بكل ما كتب عن موضوعه من بحوث مهمة . والطالب كما سبق يحدد نتائجه بناء على قراءته ، ولا شك أن موقفه سيكون حرجاً لـــو واجهه الممتحنون بمعلومات لم يحصل عليها ومن شأنها أن تحدث تغييراً فيمـــا وصل إليه من نتائج ، أو واجهوه بنتائج أروع من نتائجه توصل لها سواه .

ثانياً – الدقة التامة في فهم آراء الغير ، وفي نقل عباراته : فكثيراً مـــا يقـــع الطالب في أخطاء جسيمة بسبب سوء الفهم أو الخطأ في النقل .

ثالثاً – ألا يأخذ آراء الغير على أنها حقيقة مسلم بها : فبعض هذه مـــن الآراء بني على أساس غير سليم ، فليدرس الطالب آراء غيره ودعائمها ، فيقر منها ما يتضح له صحته ، ويرد ما لم يكن قوي الدعائم .

---

[1] كيف تكتب بحثاً أو رسالة – ص ١٥ .

رابعاً : – أن تنتج الرسالة ابتكاراً وتضيف جديداً إلى ما هو معروف من العلوم : فالباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ؛ ليسير بالعلم خطوة أخرى ، وليسهم في النهضات العلمية بنصيب ، وليس الابتكار المطلوب في الرسائل هو كشف الجديد فحسب ؛ بل هناك أشياء أخرى غير الكشف يشملها لفظ الابتكار ، وذلك مثل ترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً مفيداً ، أو الاهتداء إلى أسباب جديدة لحقائق قديمة ، أو تكوين موضوع منظم من مادة متناثرة أو نحو ذلك .

خامساً – إذا وصل الطالب إلى مرحلة كتابة الرسالة كان عليه أن يبذل جهده ليكون قوي التأثير في قارئه : وليورد له من الأدلة ما يجعله يشاركه فيما يذهب إليه ، وليدرك الطالب أن مهمته الأولى أن يجعل رسالته بحيث تجذب ذهن القارئ بما فيها من مادة مفيدة مرتبة كتبت بأسلوب طلي ، وأن تكون الرسالة بحيث يظل القارئ منجذباً لها متعلقاً بها طيلة قراءته لها ، لوضوحها وتسلسلها ، إذ أن الجاذبية ستضعف إذا صادف القارئ استطراداً أو إبهاماً مما يشغل ذهنه عن تتبع الفكرة الأساسية التي يعالجها الطالب .

وليعرف الطالب أن القائد الذي يقصد اقتحام حصن ما ، عليه أن يعد جنده إعداداً تاماً ، ثم عليه أن يبرع في إدارة المعركة ، وأن يواصل ضغطه حتى يصل إلى هدفه .

وكذلك الطالب إذا كون باطلاعه رأياً فليحشد له من المادة ما يكفي لإبانته ، وليبرع في عرض هذه المادة بأسلوب جميل وبدقة وإتقان ووضوح ، وبدون استطراد أو إبهام ؛ وليستمر على ذلك طيلة عمله ، فليست مهمة الطالب

أن يكشف جديداً فقط ، ولكن أن يصوغ ما كشفه في قالب جميل ، فيه وضـــوح وإغراء ، وقوة وتأثير ، فهذا لا ريب جزء متمم لعمله .

بين الماجستير والدكتوراه :

الهدف الأول لدرجة الماجستير هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ، ليمكنه ذلك من مواصلة البحـــث للتحضـــير للدكتوراه التي يلزم فيها أن تمنح تجارب أكمل وأوسع ، وأن تكون مساهمة حقة في النهضة العلمية ، وأن تضيف جديداً للثقافة الرفيعة .

ويعتبر الماجستير امتحاناً يعطي فكرة عن مواهب الطالـــب ، ومـــدى صلاحيته للتحضير للدكتوراه .

والماجستير تساعد الطالب الكفء ليحس متعة البحث ولذة الدراســـة ، فيدفعه ذلك إلى مداومة البحث والدروس للحصول على الـــدكتوراه ، حتـــى إذا حصل عليها كان الشغف قد كمل عنده وخالط دمه ، فلا يفتأ باحثاً طول حياته ، باحثاً عن العلم للعلم ، وذلك هو الهدف الأسمى .

وإذا كان لابد للماجستير أن تضيف جديداً للثقافة العالية ، فالجديد الذي تضيفه رسالة الدكتوراه يجب أن يكون أوضح وأقوى ؛ فهي بين إبـــراز فكـــرة وشرحها وتنظيمها ، أو التعمق برأي والتطور به وتفريعه ، ويكون كـــل ذلـــك موضوعاً في مستوى عال يتناسب مع الدرجة التي سيمنحها الطالب .

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع ، وتحتاج إلى براعـــة فـــي التحليل وتنظيم المادة ، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها في البحث ؛ فهو بجانب الضعف الذي تربى عنده ، تربت عنده المقـــدرة على أن يخرج أعمالاً علمية صحيحة ، دون أن يحتاج إلى من يشـــرف عليـــه ويوجهه [1].

---

[1] راجع : المصدر السابق – ص ١٨ .

المبحث الثاني
موهبة البحث وشخصية الباحث

إن البحث موهبة تمنح لبعض الناس ولا تمنح لآخرين ، فالبحث خلــق وإبداع ، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفــراد ، وتتضــاءل أو تنعدم عند آخرين .

وإذا أجرينا مقارنة بين الطالب في قسم الليســانس أو البكــالوريوس ، وبين الطالب في الدراسات العليا ، نجد الأول يتبع أستاذه غالباً ، يقرأ له أو يقرأ ما يوصي به ، وقد يكون فيه بعض الذكاء أو قد يكون مجتهداً ، فيســتطيع أن يحيط بالمادة كما قدمت له ، وينال تقديراً عالياً في الامتحان ، أما الطالب فــي الدراسات العليا فتختلف حاله ، لأنه يتحتم عليه أن يبتكر شيئاً ، وأن تكون فيــه قدرة على الخلق ، ولا يكتفي فيه بالاتباع .

ومن هنا فإننا نؤكد أن العلاقة ليست مطردة بــين التقــدم فــي نتــائج الامتحانات بقسم الليسانس أو البكالوريوس وبين عالم البحث والتأليف ، فطالمــا تراجع أوائل الليسانس عن الصفوف الأولى عندما اتجهوا للبحــث والتــأليف ، وعلى العكس من ذلك نجح في صفوف الباحثين جماعة ممن توفرت فيهم موهبة البحث وإن لم يكونوا في الصفوف الأولى إبان دراستهم بقسم الليسانس .

وموهبة البحث عندما توجد يمكن تنميتها بالمعرفة والمثــابرة ، فكثــرة الاطلاع على الأعمال الجيدة ، وعمق التفكير فيها وفي خطواتها الفكرية ، ثــم الاستمرار على محاولات البحث والدراسة ، والتعرف على أخطاء المحاولة كما يبرزها الأساتذة والمشرفون والنقاد ، والاتجاه لتحاشي هذه الأخطاء في الأعمال الجديدة ، كل ذلك ينمي موهبة البحث ويبرز شخصية الباحث .

ولكن عندما تكون موهبة البحث ضئيلة أو معدومة يكون من الصعب ، وربما من الخطأ السير في طريق البحث ، فإن الطالب في هــذه الحالــة لــن يستطيع أن يخلق عملاً علمياً ذا بال ، وكثيراً ما نصادف طلاباً يحبون القراءة،

ويميلون للجد والاجتهاد ، ولكن قدراتهم في عالم البحث ضعيفة أو محـــدودة ، فتكون أعمالهم جسداً لا روح فيه ، ومجموعة اقتباسات لم تسيطر عليها عبقرية الدارس ، فتبدو كالأشلاء والرقاع ، دون جوهر طيب وقوة نفاذة .

وليست موهبة البحث التي نتحدث عنها شيئاً غامضاً أو مبهماً ، بل إن هذه الموهبة لها مظاهر ومعالم تدل عليها وتكشف عن وجودها ، ومـــن أهـــم العلاقات التي تبرز موهبة البحث ، القدرة على اختيار موضوع للدراســـة لـــم تتضح بعد معالمه، فإذا رأيت الطالب يبهره موضوع مدروس فيقترحه موضوعاً له ، فهذا الطالب جدير بالإشفاق ، لأنه تابع وليس مبتكراً ، والطالب الموهوب هو الذي يعمد إلى موضوع غامض فيقترحه ليبحثه ويتدارسه ويحاول أن يزيل غموضه .

ومن علامات هذه الموهبة[1] القدرة على ابتكار خطة مناسبة للبحـــث ، فهذه القدرة دليل على سيطرة الطالب على الموضوع وعلى جوانب الفكر فيه .

ومن هذه العلامات استقلال شخصية الباحث ، وعدم استعداده لينجـــذب بسهولة مع الريح ومع الآراء هنا وهناك .

ومن هذه العلامات الاستفادة من المقارنات وابتكار فكرة منها لم يســـبق الباحث لها .

ومن علامات هذه الموهبة ألا يسلم تسليماً مطلقاً بالآراء التي سبق بهـــا والتي قررها أسلافه ، بل لابد أن يقف عند المقدمات ويتدارسها ، فقد تقوده إلى نتائج تخالف ما ذهب إليه السابقون .

ومن علامات هذه الموهبة ألا يقنع بالكلمات المكتوبة أو المقولة ، بـــل يحاول أن يقرأ " ما بين السطور " كما يقولون ، وليس تعبير " ما بين السطور " غامضاً ، فطالماً منعتنا ظروف قاهرة من أن ندون ما نريد ، فنتجه لحيل مختلفة في الفكرة أو في التعبير لنضع بين السطور ما نريد أن نقول أو أكثره ، ونترك

---

[1] **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** – ص ٢١ .

للطالب الموهوب أن يتعرف على ذلك ، ويكثر هذا جداً في الكتابات السياسية أو المتصلة بالسياسة .

ومن هذه العلامات أن يشعر الباحث دائماً بأنه سيد بحثه وخالقه ، بمعنى أن يحاول دائماً إدخال بعض التحسينات والإضافات عليه .

ومن هذه العلامات أن تظهر في الباحث اللذة في العمل ، والرغبة في الاستمرار فيه ، وإيثاره على كل شيء ، لأن البحث أصبح حياة الباحث وأمله وحبه .

ومن هذه العلامات في الدراسات التجريبية الصبر والدقة والفطنة ، وفي الدراسات التاريخية التسلسل التاريخي وعدم التكرار ، وفي كل الدراسات عدم التسرع للحصول على الدرجة العلمية التي يعمل لها ، لأن الباحث الموهوب يهتم بالبحث وجودته ، ويرى فيه شخصيته وأمله ، ولهذا فهو يتطلع للكمال فيه أكثر مما يتطلع للإسراع في الحصول على الدرجة التي يسعى إليها .

ومن هذه العلامات التأنق في الأداء ، فيكون الباحث كالمصور والمثال الذي يتحرك بريشته وأجهزته ليجعل الصورة أو التمثال في أروع مظاهره .

وعلى العموم فموهبة البحث تشبه قدرات النحلة ، فالنحلة تقف على الزهور كما تقف الحشرات والطيور ، ولكن النحلة وحدها تجعل من الرحيق عسلاً شهياً ، فهل تستطيع أنت أيها الطالب أن تخرج شيئاً مما تقرأ ؟ إن كنت تستطيع فأنت جدير أن تدخل دنيا البحث والدراسة ، وإن كنت لا تستطيع فلست كالنحلة ولست باحثاً ، إنما أنت قارئ تستفيد بما فعل الآخرون وتفيد به ، وليس من الضروري أن تتجه إلى ما لا تجيده .

المبحث الثالث

الاتصال الدائم بينابيع البحث والاحتكاك بروافده

البحث العلمي لبنة في صرح المعرفة الإنسانية ، وحتى يستقيم موقع اللبنة من ذلك البناء ، لابد أن يراعي واضعها ما تحتها ، وما جاورها من اللبنات ، وهذه المراعاة تفرض على الباحث أن يتصل دائماً بينابيع البحث حتى يتعرف على الماضي في تاريخ العلم ، أو القضية التي يبحث فيها ، وأن يحتك بروافد البحث ، فيديم الاتصال برفاقه السائرين على درب البحث ، ولكي يحقق الباحث ذلك كله أو بعضه ، فإنني أشير عليه بما يلي [1]:

تكوين مكتبة البحث :

وتكوين مكتبة البحث أمر يختلف عن تكوين المكتبة الخاصة ، فالمقصود من مكتبة البحث ، جمع المصادر الهامة ، والوثائق المباشرة الخاصة بدراسة موضوع معين ، ووضعها في متناول يديه بأي وسيلة ممكنة عن طريق الشراء ، أو التصوير أو النسخ ، فكلما توفرت للباحث مصادره تمكن من إنجاز عمله في وقت قصير ، وبدقة وإتقان .

وقت ممارسة الكتابة :

لا أقصد من الحديث عن وقت ممارسة الكتابة ، في أي ساعة يقوم بها الباحث ؟ ولا في أي حالة من حالات التهيؤ النفسي والاستعداد البدني ، لأن الكتابة لا تأتي قسراً ، وإنما يتهيأ لها الإنسان حتى تنقاد أعنتها له .

وأقصد بوقت ممارسة الكتابة : في أي مرحلة من مراحل البحث يمارس الباحث الكتابة ؟ هل ينظر حتى يفرغ من جمع المادة ؟ أم يصوغ ما جمعه أولاً بأول ؟

---

[1] الدليل إلى منهج البحث العلمي – ص ١١٩ .

ينصح بعض المشرفين والموجهين بتأخير مرحلة الكتابة إلى ما بعد الانتهاء من جمع المادة ، وهم بذلك يجعلون للكتابة مرحلة زمنية من مراحل البحث ، وقد يبرر وجهة نظرهم ملاحظة الاعتبارات الآتية :

١ – عندما يصوغ الباحث فكرة ما قبل أن يستوفي جمع المعلومات التي تتصل بها يصبح عرضة لإعادة صياغتها أو تغييرها ، لا من أجل تعيينها أو وضوحها ، وإنما من أجل قيامها على أساس غير سليم .

٢ – الترقيع المذموم في البحث ، عندما تتكرر الرقع التي يضيفها الباحث على أماكن متعددة من البحث ، نتيجة إضافة معلومات لم يكن قد اطلع عليها أثناء صياغة الفكرة ، وربما لا يتوفر للباحث قدرة كاملة – في كل رقعة – لوصلها وصلاحيتها بما قبلها وما بعدها ، فيبدو البحث مشوهاً كالثوب الذي تناثرت رقعه .

٣ – احتمال الوقوع في الخطأ ، ولا سيما في الاحتكام ، فربما يرجع الباحث احتمالاً من بين الاحتمالات التي عرفها ، ثم يتبين له احتمال آخر هو الراجح عنده ، وعند غيره ، لقوة أدلته ، فتصبح آراء الباحث واهية ، وأحكامه خاطئة .

٤ – سلامة العمل بعد الانقطاع عنه ، فحين يسلك الباحث طريقاً ممهداً ، ويخطو فيه خطوات ، ثم يضطر إلى التوقف لسبب من الأسباب ، فإنه يستطيع الرجوع إليه ليبدأ من النقطة التي توقف عندها ، ويتابع السير دون خلل أو اضطراب .

٥ – يتحرر الباحث من قيود المكان ، وذلك بعد أن يجمع كل مادته وملاحظاته على تجاربه ، ويبقى وجهاً لوجه مع أوراقه التي يستطيع حملها في أي مكان ولا يصبح مجبوراً على المقام إلى جوار مصادر بحثه التي قد يتفرق بها الأماكن ، وتتباعد بينها الأسفار .

يوضح فريق آخر من المشرفين والمهتمين بعلم مناهج البحث[1] بضرورة الإسراع إلى كتابة الأفكار ولو كانت غير كاملة أو غير مترابطة أو غير واضحة، فكل قصور من ذلك ونحوه سيعالجه الباحث أثناء العمل في بحثه مرة أخرى .

ومن الممكن أن تحقق هذه الطريقة عدة فوائد منها :

١ – **سرعة الإنجاز وقوة الترابط :** فالبحث العلمي مركب من أجزاء يشبه في تركيبه بنياناً من عدة طوابق ، وفي كل طابق عدة بيوت ومرافق ، ويحتاج بنيانها إلى مواد مختلفة ، قد تتوفر جميعها ، وقد يتعذر وجود بعضها ، فإذا كان مصمم البناء والمشرف على تنفيذه عارفاً باحتياجات كل موقع ، فلا ضير عليه أن يكون جزءاً منه عندما تتوفر مواده ويضعه في مكانه من البناء ثم يقوم بالتنسيق والربط أولاً بأول ، ولا شك أنه سوف يسرع في الإنجاز ، كما أنه لن يتلف كثيراً من مواده التي سعى إليها مباشرة لإعداد ما يلزمه . وكذلك صاحب البحث لو كان عارفاً بتفاصيله فلا ضير عليه أن يكتب قبل الفراغ من الجمع ، لأنه سيوفر الجهد وستتجه مباشرة إلى سد ثغرة في علاج المشكلة التي يتناولها بحثه .

٢ – **مرونة العمل وزيادة الخبرة :** فالكتابة قدرة تنمو بالممارسة مثل المهارات الأخرى التي يمارسها الإنسان من رياضة بدنية أو فكرية ، والانشغال بها منذ بداية البحث إلى حين تمامه يكسب العمل مرونة والباحث قدرة وخبرة .

٣ – وربما كان أهم أثر يمكن أن تحققه هذه الطريقة هو نضج أفكار الباحث ، وما يترتب على ذلك النضج من نتائج ، فليست عملية الكتابة عملية آلية ميكانيكية ، أو نشاطاً عقلياً فحسب ، بل هي عملية ذهنية ، فمع ممارسة الكتابة في فكرة ما تتوالى الأفكار ويشد بعضها بعضاً ، وتنضج وينساب التعبير عنها . فإذا أضفنا إلى هذا الاعتبار اعتباراً آخر – هو كد الذهن أثناء العمل المتصل بالتفكير والكتابة، مما يجعل الابتكار محدوداً – فإن توفير وقت أطول للكتابة سوف

---

[1] من هؤلاء : هنري جرافت ، وجاكز بازون ، الأستاذان بجامعة كولومبيا ، في كتابهما الباحث العصري ، الذي صدرت الطبعة الثالثة منه في أمريكا – ١٩٨٠م .

يساعد في فرص الإبداع والابتكار، ولا شك أن ممارسة الكتابة منذ البداية تمنح الباحث وقتاً أطول من الوقت الذي يبدؤه بعد الفراغ من مرحلة جمع المادة .

والخطوة البالغة في اتباع هذه الطريقة تتحقق إذا كان الباحث غير مدرك إدراكاً كاملاً خطة عمله أو لم يكن مسيطراً تماماً على كل جوانب بحثه ، وقد تتخبط به الطرق وتتشعب أمامه المسالك ، ولا يعرف طريقاً مستقيماً وربما وفقه التخبط الطويل إلى الملل ، وأدى به الملل إلى السأم ، والسأم ينقله إلى شاطئ الفشل .

وأخيراً فإن كل باحث يستطيع اختبار إحدى الطريقتين والتي يجد من نفسه كفاءة لارتيادها ، وطموحاً في اجتيازها ، ليجني في رحلته خير ثمارها .

الوساطة في المصدر :

يلجأ بعض الباحثين – بسبب الضرورة أو الإهمال أو التراخي – إلى نقل عبارة بألفاظها ومعانيها، أو بمعانيها فقط وينسبها إلى قائلها، مع أنه لم يطلع عليها في مصدرها الأصلي ، وإنما اطلع عليها منقولة في بحث آخر كأن ينقل عبارة من كلام الجاحظ وينسبها إليه ، ، ولم يرها في كتاب من كتب الجاحظ بل رآها ونقلها عن كتاب من كتب تاريخ الأدب العربي لأحد الباحثين المعاصرين ، وربما تمادى في عمله هذا ، وراح يوثق العبارة بذكر المصدر الأصلي كاملاً ، غافلاً أو متغافلاً عن أن هناك من القرائن يكشف هذا الأمر .

وقد يتعذر الوصول إلى المصدر الأصلي ، فلا بأس بالأخذ عن المصدر الوسيط والإشارة إلى ذلك ، وفي غير هذه الحالة لا يجوز استخدام المصدر الوسيط . ولا يقارن ذلك الأمر بقبول المصادر الحية ، كأن يروي شخص خبراً يعتمده الباحث مصدراً مادام الرواية ثقة في هذا الخبر ، لأن الباحث – هنا – هو نفسه المصدر الأول بالنسبة لذلك الخبر .

ومبلغ اعتمادها على المصدر الوسيط هو إرشادنا إلى المصدر الأصلي الذي لابد أن يطلع عليه الباحث قبل أن ينقل في بحثه عبارة وينسبها إليه . فخطورة الاعتماد على المصادر الوسيطة تأتي من جهات عدة منها : أمانة

صاحب المصدر الوسيط وعدمها، ومقدار التزامه بمنهج البحث العلمي، واحتمال التصحيف والخطأ في النقل، واختلاف الحالات التي يستشهد بها كل باحث بعبارة واحدة ، وليس كل ما تدفع به المطابع إلى الأسواق يصلح أن يكون مصدراً في البحث العلمي ، فما أكثر المتطفلين على الكلمة ، وما أبعد الكثير منهم عن الالتزام بمنهج البحث العلمي . وفاقد الشيء لا يعطيه أو يصدره إلى الآخرين .

تنقيح البحث :

من الأوفق أن تواكب عملية تنقيح البحث العمليات الأخرى ، كالجمع والصياغة . وليس التنقيح عمل واحد يقف عنده في درجات الكمال ، وما فرغ باحث من عمله إلا وتمنى العودة إليه ليزيده تنقيحاً ، وسيجد المجال أمامه رحباً.

وأود أن أنبه الباحثين إلى مجالات التنقيح في البحث العلمي ، وأهم هذه الجوانب هي :

تحقيق صحة المعلومات التي وردت في البحث ، وذلك بمقابلتها بمصادرها التي أخذت عنها .

ومن المعلومات الدقيقة في التحقيق : الإحصائيات والرسوم البيانية والنصوص ، وقد تحتاج النصوص إلى الضبط بالتشكيل أو غيره ، ومن الأفضل استخدام الطريقة الإملائية في ضبط بعض الكلمات التي يلتبس نطقها أو الإعلام أو المدن أو المصطلحات حتى لا تتعرض للتحريف عند النسخ أو الطبع.

تحقيق نسبة المقولة إلى مصدرها :

ومما يحدث في كثير من البحوث أن يحذف الباحث فكرة ويبقى مصدرها في التذييل ، أو ينقل الفكرة من مكان إلى مكان آخر في البحث ، ولا ينقل مصدرها ، فيحدث خلل في نسبة الأفكار إلى مصادرها ، ومثل هذا

الاضطراب تكشفه القرائن التي يتقن استخدامها المتمرسون بالبحث . وأسلوب المقابلة يحقق ضمانات كثيرة لتلافي الوقوع في هذا الخطأ .

ولابد من التأكد من أرقام صفحات المصدر ، ويقوم مقام رقم الصفحة اسم السورة ورقم الآية عند ذكرها ، ومادة المعجم اللغوي ، وذكر السنة في بعض كتب التاريخ التي تعتمد في عرضها تتابع السنين أو الحوليات .

تنقيح الصياغة :

وتعد الصياغة الجيدة من المشكلات العامة التي تنتشر بين معظم الباحثين، ولا يتطلب البحث العلمي صياغة أدبية رفيعة وإنما يتطلب التعبير بلغة سليمة عن فكرة واضحة ، فبعض الباحثين يكتب جملة بدأت بالمبتدأ ، وانتهت الفقرة ولم يرد الخبر ، وليس ما يدل على تقديره ، أو عند جملة أخرى بدأت بأداة شرط ولم يرد بعد جوابه . ولا دليل يرشد إليه . وكل ما يعالج الكتابة عرضه لأن يقع في وهم ، كأن يقول باحث مثلاً: "ومع ذلك بالأمس" وهو يقصد الليلة الماضية غير مدرك أو غافل عن استخدام كلمة أمس فهي إذا عرفت نكرت ، وإذا نكرت عرفت ، ولكل لغة أسرارها الدقيقة ، وروحها الخاصة وميدان اللغات واسع والبحث العلمي يستخدم اللغة الدقيقة المعبرة في وضوح ، ولذلك ينبغي للباحث مراجعة الصياغة وتنقيحها وعرضها على أكبر عدد من الذين يستطيعون معاونته .

وفي عملية تصويب النسخ لابد أن يراعي الأمور التالية :

أ- التأكد من عدم سقوط فكرة ، أو عدة أسطر أو بعض الصفحات ، وذلك بمطابقة المخطوطة بالنسخة المكتوبة .

ب- النقط والتشكيل وأدوات الترقيم .

ج- تصحيح جميع النسخ التي سيطلع عليها الآخرون .

المصـــــادر

١ – أثر العرب في الحضارة الأوروبية – عباس محمود العقاد – مكتبة نهضة مصر .

٢ – أخطاء المنهج الوافد في العقائـــد والتـــاريخ والحضـــارة واللغـــة والأدب والاجتماع – أنور الجندي – دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٤م .

٣ – أزمة البحث العلمي في العالم العربي – عبد الفتاح خضـــر – الريـــاض ، إدارة البحوث ، معهد الإدارة العامة ، ١٩٨١م .

٤ – أضواء على البحث والمصادر – عبد الرحمن عميـــرة – دار المعـــارف ، السعودية ، ١٩٧٧م .

٥ – الإملاء والترقيم في الكتابة العربية – عبد العليم إبراهيم – مكتبة غريـــب ١٣٩٠هـــ .

٦ – البحث الأدبي – شوقي ضيف – دار المعارف – ط٥ ، ١٩٨٣م .

٧ – البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم – عادل عـــوض ، وســـامي عوض – أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاســـتراتيجية – العدد (٢٤) ، ١٩٩٨م .

٨ – البحث العلمي في الجامعات الإسلامية ، واقعه ومشكلاته – محمد منير سعد الدين – ندوة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القـــرن المقبـــل – جامعة الإمارات ، ٢٠–٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م .

٩ – البحث العلمي ودوره في التنمية – محمد عبد الهادي – المـــؤتمر القـــومي لتطوير التعليم ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

١٠ – البحث الفقهي : طبيعته وخصائصه – إسماعيل سالم عبد العال – مكتبـــة الزهراء – ط١ ، ١٤١٢هـــ/١٩٩٢٣م .

١١ – البحوث الأدبية : مناهجها ومصادرها – عبد المنعم خفاجي – دار الكتـــاب اللبناني ، بيروت .

١٢ - تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه – عبد الحليم منتصر – دار المعارف ، ١٩٦٧م .
١٣ - تاريخ المناهج الإسلامية– أحمد شلبي – النهضة المصرية– ط٣، ١٩٨٤م.
١٤ - تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك – قدري طوقان – دار القلم ، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م .
١٥ - تراثنا والمعاصرة – يوسف عز الدين – دار الإبداع الحديث للنشر ، ١٩٨٧م .
١٦ - تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي – ناصر الدين الأسد – عمان ، الأردن ، منشورات مجد لاوي ، ١٩٩٦م .
١٧ - التعليم العالي والبحث العلمي في العالم الثالث والوطن العربي – محمود عبد المولى – مجلة الوحدة ، السنة الثانية ، العدد (١٤) ، نوفمبر ١٩٨٥م.
١٨ - تكوين الملكة الفقهية – محمد عثمان شبير – كتاب الأمة ، العدد (٧٢) ، ١٤٢٠هـ .
١٩ - الدليل إلى منهج البحث العلمي – أحمد سيد محمود – دار المعارف – ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
٢٠ - الرسول والعلم – يوسف القرضاوي – دار الصحوة .
٢١ - شمس الله تسطع على الغرب– زيجفرد هونكه– ت: فاروق بيضون وغيره المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٩م .
٢٢ - طرق البحث في الدراسات الإسلامية – محمد رواس قلعة جي – دار النفائس – ط١ ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
٢٣ - العقل والعلم في القرآن الكريم – يوسف القرضاوي – مكتبة وهبة – ط١ ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
٢٤ - العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث – جون ديكنسون – ت: شعبة الترجمة باليونسكو– سلسلة عالم المعرفة، الكويت– عدد (١١٢).

٢٥ - فضل العلم وآداب طلبته- محمد سعيد رسلان- دار العلوم الإسلامية- ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
٢٦ - كيف تكتب بحثاً أو رسالة - أحمد شلبي - النهضة المصرية - ط١٦ ، ١٩٨٣م .
٢٧ - لمحات في المكتبة والبحث والمصادر - محمد عجاج الخطيب - مؤسسة الرسالة ، بيروت - ط٦ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
٢٨ - معوقات البحث العلمي بالجامعات كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره - عنتر لطفي محمد - مجلة التربية المعاصرة ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، العدد (٣٦) ، أبريل ١٩٩٥م .
٢٩ - معوقات البحث العلمي في الوطن العربي - محمد عبد العليم مرسي - مجلة رسالة الخليج ، العدد (١٨) ، السنة الرابعة ، الرياض ، ١٩٨٤م .
٣٠ - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح - ت : عائشة عبد الرحمن - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
٣١ - مقدمة ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢م .
٣٢ - مقدمة في المنهج - عائشة عبد الرحمن - القاهرة ، ١٩٧١م .
٣٣ - مناهج البحث التربوي - ج. د. نسبت وغيره - ت: حسين سليمان قورة وغيره - دار المعارف ، ١٩٧٧م .
٣٤ - مناهج البحث العلمي - عبد اللطيف محمد العبد - مكتبة نهضة مصر ١٩٧٨م .
٣٥ - مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي - علي سامي النشار - دار المعارف ، ١٩٧٧م .
٣٦ - مناهج البحث في التربية وعلم النفس - جابر عبد الحميد جابر وغيره - دار النهضة العربية ، ١٩٧٨م .
٣٧ - مناهج البحث في التربية وعلم النفس - فان دالين - ت: نوفل محمد وآخرون - مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م .

٣٨ - مناهج البحث في العلوم الإسلامية- مصطفى حلمي- مكتبة الزهراء- ط١، ١٤٤هـ/١٩٨٤م .
٣٩ - مناهج البحث في علم النفس - اندرو ت. ج - ت: صبري جرجس - دار المعارف ، ١٩٧٨م .
٤٠ - مناهج البحث وتحقيق التراث- أكرم ضياء العمري - مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - ط١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
٤١ - مناهج البحوث وكتابتها - يوسف مصطفى القاضي - دار المريخ ، الرياض ، ١٩٧٩م .
٤٢ - مناهج التأليف عند العلماء العرب - مصطفى الشكعة - دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٧٩م .
٤٣ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي - روزنتال ، فرانتز - ت: أنيس فريجة وغيره - دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦١م .
٤٤ - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين - رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
٤٥ - مناهج في التفسير - الجويني مصطفى الصاوي - منشأة دار المعارف ، إسكندرية ، ١٩٧١م .
٤٦ - المنطق ، نظرية البحث - جون ديوي - ت: زكي نجيب محمود - دار المعارف ١٩٦٠م .
٤٧ - المنطق الحديث ومناهج البحث- محمد قاسم- الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م.
٤٨ - منهج البحث التاريخي - علي الغمراوي - القاهرة ، ١٩٧٦م .
٤٩ - منهج البحث في الأدب واللغة - لانسون مابيه - ت: محمد مندور .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	٣
الفصل الأول : مدخل إلى البحث العلمي	٧-٣٨
المبحث الأول : أهمية دراسة منهج البحث العلمي	٩
البحث العلمي لغة واصطلاحاً .	٩
خطوات منهج البحث العلمي .	١٢
مقاصد التأليف .	١٣
أهمية دراسة منهج البحث .	١٥
تعدد حاجات الباحثين إلى البحث العلمي .	١٦
المبحث الثاني : تاريخ البحث العلمي	١٨
علماء اليونان .	١٨
علماء العرب القدامى .	١٨
الأوروبيون .	٢٠
العرب المعاصرون .	٢١
المبحث الثالث : سمات البحث العلمي ومعوقاته .	٢٤
سمات موضوع البحث العلمي .	٢٤
معوقات البحث العلمي .	٣٠
المبحث الرابع : منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته .	٣١
طبيعة منهج البحث العلمي في العلوم الشرعية .	٣١
معوقات البحث في العلوم الشرعية .	٣٢
الفصل الثاني : أركان البحث العلمي	٣٩-١٤٨
المبحث الأول : شخصية الباحث وأخلاقه .	٤١
الاستعداد والقدرة على البحث .	٤١
التمسك بأخلاق الباحثين .	٤١

الموضوع	الصفحة
اتباع نصائح الموجهين .	٤٣
شروط واجب توافرها في الباحث .	٤٤
المبحث الثاني : اختيار الموضوع	٤٧
العوامل المساعدة على اختيار الموضوع .	٥٣
عناصر اختيار الموضوع .	٥٥
المبحث الثالث : المصادر والمراجع .	٥٩
المقصود بالمصادر والمراجع .	٥٩
وسائل التعرف عليها .	٥٩
طرق تسجيلها .	٦٣
إثبات المصادر عند صياغة أفكار الباحث .	٦٦
أنواع مصادر البحث .	٦٩
تنظيم المصادر وإعدادها .	٧٢
الكتب والقراءة .	٧٢
المبحث الرابع : منهج البحث	٧٩
المنهج الاستقرائي .	٧٩
المنهج الوصفي .	٧٩
المنهج التاريخي .	٧٩
المنهج الاستدلالي .	٨٠
المنهج التحليلي .	٨٠
المنهج الاستنباطي .	٨٠
المنهج الترجيحي .	٨٠
المبحث الخامس : خطة البحث الأولية .	٨١
المراد بالخطة الأولية .	٨١
الوسائل المعينة على وضع الخطة .	٨٣

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس : جمع المادة .	٨٤
التخطيط الأولي .	٨٤
كيف تقرأ لإعداد البحث العلمي .	٨٥
تدوين البطاقات .	٨٧
طرق تدوين المعلومات .	٨٨
جمع مادة البحث .	٩٠
المبحث السابع : الصياغة .	٩٥
خطوات الصياغة .	٩٨
ما يجب مراعاته للباحث في الشريعة بصفة خاصة .	١٠٣
كيفية عرض الأدلة .	١٠٨
صياغة البحث .	١١١
نصائح هامة للباحث في الدراسات الإسلامية .	١١٧
تفقير البحث .	١٢١
التهميش وطرقه .	١٢٣
العلامات الكتابية (علامات الترقيم) .	١٢٨
قواعد الإملاء .	١٣١
المبحث الثامن : الملاحق والفهارس	١٣٦
ملحق الوثائق .	١٣٦
ملحق تراجم الأعلام .	١٣٦
ملحق تحديد الأماكن .	١٣٦
ملحق توثيق المراجع .	١٣٦
الترتيب الموضوعي	١٣٦
الترتيب الهجائي .	١٣٧
الفهارس .	١٣٧

الموضوع	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية .	١٣٧
فهرس الحديث النبوي الشريف .	١٣٨
فهرس الآثار .	١٣٨
فهرس الأعلام .	١٣٨
فهرس الأماكن .	١٣٨
فهرس الأشعار .	١٣٨
فهرس المصطلحات .	١٣٨
فهرس الأبواب والفصول .	١٣٨
الفهرس التفصيلي لمحتويات البحث .	١٣٩
النتائج والتوصيات .	١٣٩
المبحث التاسع : مقدمة البحث	١٤٠
عنوان البحث .	١٤٠
التعريف بالبحث .	١٤٠
مشكلة البحث .	١٤٠
أهداف البحث .	١٤٠
الدراسات السابقة .	١٤٠
أهمية البحث .	١٤٠
حدود البحث .	١٤١
منهج البحث .	١٤١
إجراءات البحث .	١٤١
المصطلحات .	١٤١
أبواب وفصول البحث .	١٤١
المبحث العاشر : إخراج البحث	١٤٢
أولاً : المدخل :	١٤٢
صفحة العنوان .	١٤٢

الموضوع	الصفحة
الإهداء	١٤٣
كلمة الشكر .	١٤٣
محتوى البحث .	١٤٣
ثانياً : صلب البحث	١٤٣
المقدمة .	١٤٣
الأبواب أو الفصول .	١٤٥
الخاتمة .	١٤٧
ثالثاً : الملحقات .	١٤٨
الفصل الثالث : قضايا تهم الباحثين	**١٥١-١٦٤**
المبحث الأول : دعائم الرسالة الناجحة .	١٥٣
المبحث الثاني : موهبة البحث وشخصية الباحث .	١٥٦
المبحث الثالث : الاتصال الدائم بينابيع البحث والاحتكاك بروافده .	١٥٩
تكوين مكتبة البحث .	١٥٩
وقت ممارسة الكتابة .	١٥٩
الوساطة في المصادر .	١٦٢
تنقيح البحث .	١٦٣
المصادر .	١٦٥
فهرس الموضوعات .	١٦٩